العلاقات التركية السوفيتية

١٩٥٢-١٩٩٠

أطروحة تقدم بها

زياد عزيز حميد يحيى

إلى

مجلس كلية التربية في جامعة الموصل في اختصاص التاريخ

وهي جزء من متطلبات شهادة دكتوراه فلسفة في التاريخ الحديث

بإشراف

الاستاذ الدكتور عوني عبد الرحمن مصطفى ياسين

ذي القعدة ١٤٢١ هـ — ــط ٢٠٠١ م



بسم الله الرحمن الرحيم

(نَرفَعُ دَرَجَاتٍ مَّن نَّشَآءُ
وَفَوقَ كُلِّ ذِي عِلمٍ عَلِيمٌ)

يوسف ٧٦

اقرار المشرف

أشهد بأن اعداد هذهالأطروحةجرى تحت اشرافي في جامعة الموصل وهي جزء من متطلبات درجة دكتوراه في التاريخ الحديث .

التوقيع

الدرجة العلمية :أستاذ

الاسم:د.عوني عبد الرحمن مصطفى .

اقرار المقوم اللغوي

أشهد بأن هذهالأطروحةالموسومة (العلاقات التركية السوفيتية١٩٥٢ – ١٩٩٠) تمت مراجعتها من الناحية اللغوية وتصحيح ما ورد فيها من اخطاء لغوية وتعبيرية وبذلك اصبحتالأطروحةمؤهلة للمناقشة بقدر تعلق الامر بسلامة الاسلوب وصحة التعبير .

التوقيع:

الدرجة العلمية:استاذ مساعد

الاسم:د.خزعل فتحي زيدان

اقرار المقوم الفكري

أشهد بأن هذهالأطروحةالموسومة (العلاقات التركية السوفيتية ١٩٥٢ – ١٩٩٠) قد قمت بمراجعتها واصبحت مؤهلة للمناقشة قدر تعلق الامر بالسلامة الفكرية

التوقيع:

الدرجة العلمية :استاذ مساعد

الاسم: د.اكرم عبد علي

اقرار المقوم العلمي

أشهد بأن الأطروحة الموسومة (العلاقات التركية السوفيتية ١٩٥٢-١٩٩٠) جيدة ومتناسقة الفصول وهناك انسجاماً بين عنوانيا ومحتوياتها وقد استوفى الباحث المصادر الرئيسة وخرج بنتائج جيدة على المستوى العلمي، لذلك نرشحها للمناقشة.

التوقيع:

الدرجة العلمية: أستاذ

الاسم: د.إبراهيم خليل أحمد

اقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناء على التوصيات المقدمة من قبل المشرف والمقوم اللغوي والمقوم الفكري والمقوم العلمي أرشح هذه الأطروحة للمناقشة.

التوقيع:

الدرجة العلمية: أستاذ

الاسم: د. عوني عبد الرحمن مصطفى

رئيس لجنة الدراسات العليا

التاريخ:

قرار لجنة المناقشة

نشهد بأننا أعضاء لجنة التقويم و المناقشة قد اطلعنا علـــى هـــذه الاطروحة وناقشنا الطالب في محتوياتها وفيما له علاقة بها بتـــاريخ ١٧/٢/ ٢٠٠١ وانـــها جديرة لنيل شهادة دكتوراه فلسفة في التاريخ الحديث .

أ.د. عبد الجبار عبد مصطفى سلطان	أ.د.عبد الرزاق مطلك الفهد
عضو	عضو
أ.د. طارق نافع حميد محمد	أ.د. غانم محمد محمود محمد
عضو	عضو
أ.د. عوني عبد الرحمن مصطفى ياسين	أ.د. ابراهيم خليل أحمد حامد
عضوا مشرفا	رئيس لجنة المناقشة

قرار مجلس الكلية

اجتمع مجلس كلية التربية بجلسته المنعقدة بتاريخ / /٢٠٠١ وقرر

مقرر مجلس الكلية	عميد الكلية
د. مزاحم قاسم الملاّح	الاستاذ الدكتور
	زهير محمد عبد الله الشاروك

شكر وتقديــــــــــر

ان هذه الاطروحة هي محصلة لجهود كريمة عديدة تظافرت على انجازها ولايســع الباحث الآ ان يسجل لأصحابها جزيل شكره وتقديره واعترافه بفضلهم عليه .

وأجد من الواجب عليّ أن اتقدم بشكري وتقديري الى استاذي المشرف الاستاذ الدكتور عوني عبد الرحمن السبعاوي الذي منحني من وقته الكثير ، وكانتلتوجيهاته أثرها في اخراج الاطروحة بهذا الشكل .

كما اتوجه بالشكر الجزيل الى الاستاذ الدكتور ابراهيم خليــل العــلاّف مديــر مركــز الدراسات التركية لما وفره لي من ظروف ساعدتني اثناء الدراسة والبحث.

ويسرني ان اتقدم بشكري العميق الى كل من مد يد المساعدة في انجــاز هــذا الجــهد ، خاصة العاملين في مكتبة مركز الدراسات التركية في جامعة الموصل بتسهيل مهمة الحصول على المصادر الخاصة بالأطروحة .

أخيرا أسجل شكري وتقديري لأفراد اسرتي الكريمة التي تحملت الكثير اثناء فترة الدراسة والبحث .

لكل اولئك اشكر واقدر وأدعو الله أن يجزيهم عني كل خير .

ومن الله نستمد العون .

المحتويات

المقدمة

شغل موضوع العلاقات التركية – السوفيتية كثيراً من المهتمين بالعلاقات الدولية بشكل لم يشغلهم مثله موضوع آخر على امتداد فترة طويلة من الزمن.

وجاء انضمام تركيا الى حلف شمال الأطلسي عام ١٩٥٢ ليشكل بداية ذلك الأهتمام الكبير بالموضوع، فمنذ ذلك التاريخ والعلاقات التركية – السوفيتية لا تغيب عن اهتمام العالم حتى ليخيل أنه لم توجد علاقات بين أنقرة وموسكو قبل ذلك.

أن موضوع العلاقات التركية – السوفيتية على جانب كبير من الأهمية نظراً لوضع الدولتين البالغ الأهمية على المستوى العالمي.

فالاتحاد السوفيتي دولة عظمى ذات أهداف عالمية، وتركيا بموقعها الجغرافي المهم الذي يهم العالم وبخاصة الدول العظمى.

وقد شهدت العلاقات التركية – السوفيتية في عقدي العشرينات والثلاثينات مزيداً من التقارب في مختلف الصعد السياسية والاقتصادية، بدأت منذ اقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما عام ١٩٢٠ وعقد معاهدة الصداقة وعدم الأعتداء عام ١٩٢٥.

ألا أن تطور العلاقات بين تركيا والاتحاد السوفيتي بدأ في التراجع بعد أنتهاء الحرب العالمية الثانية، بعد رفض السوفيت تجديد معاهدة ١٩٢٥، وطلبهم باسترجاع عدد من المقاطعات الشرقية من تركيا في مقابل تجديد تلك المعاهدة، الأمر الذي دفع تركيا الى التوجه نحو الغرب لمواجهة التهديدات السوفيتية ولتبدأ مرحلة القطيعة بين البلدين بأنضمام تركيا الى حلف شمال الأطلسي عام ١٩٥٢.

لقد اختير موضوع البحث لدراسة العلاقات التركية – السوفيتية من تاريخ أنضمام تركيا الى حلف شمال الأطلسي عام ١٩٥٢ لينتهي عام ١٩٩٠.

وقد اعتمد الباحث في دراسته لموضوع البحث على المنهج التاريخي التحليلي، بربط الوقائع التاريخية ومناقشتها بتحليل الأسباب والنتائج وأثارها في العلاقات بين البلدين .

وقد قُسم البحث على تمهيد وأربعة فصول وخاتمة للبحث. تناول التمهيد عرضاً تاريخياً للعلاقات بين تركيا والاتحاد السوفيتي منذ الحرب العالمية الأولى ونشأة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام ١٩٢٠ وعقد معاهدة الصداقة وعدم الاعتداء بينهما عام

١٩٢٥ ومشكلة المضائق التركية وموقف الاتحاد السوفيتي منها في مؤتمر مونترو عام ١٩٣٦، والضغوط والتهديدات السوفيتية التي تعرضت لها تركيا من الاتحاد السوفيتي بعد انتهاء الحرب وأنعكاس هذه التهديدات على توجهات تركيا نحو الارتباط بالغرب لمواجهة هذه الضغوط والتهديدات.

واهتم الفصل الأول بدراسة أثر موقع تركيا في الأحلاف الغربية في علاقاتها بالاتحاد السوفيتي وضم الفصل ثلاثة مباحث.

تناول المبحث الأول موقف الاتحاد السوفيتي من أنضمام تركيا الى حلف شمال الأطلسي عام ١٩٥٢ والمساعي التي بذلها السوفيت لتحسين علاقاتهم مع الأتراك، فيما عُني المبحث الثاني بدراسة موقف الاتحاد السوفيتي إزاء دور تركيا في حلف بغداد، فيما خصص المبحث الثالث لدراسة مشروع ايزنهاور وتأثيره في العلاقات التركية – السوفيتية.

وعالج الفصل الثاني العلاقات التركية – السوفيتية خلال الفترة ١٩٦٠-١٩٧٣ في ثلاثة مباحث. تناول المبحث الأول موقف الاتحاد السوفيتي من انقلاب ٢٧ أيار ١٩٦٠ في تركيا، في حين تناول المبحث الثاني الأزمة القبرصية الأولى عام ١٩٦٤ وانعكاساتها على العلاقات التركية- السوفيتية. وجاء المبحث الثالث في أزمة العلاقات التركية- الغربية وأثرها في علاقات تركيا مع الاتحاد السوفيتي.

فيما تناول الفصل الثالث تطور العلاقات التركية السوفيتية خلال الفترة ١٩٧٤ – ١٩٩٠ في ثلاثة مباحث أيضاً، عالج المبحث الأول الغزو العسكري التركي لقبرص عام ١٩٧٤ وموقف الاتحاد السوفيتي أزاءه في حين تناول المبحث الثاني أزمة العلاقات التركية – الأمريكية وأثرها في العلاقات التركية- السوفيتية، فيما تناول المبحث الثالث أثر المتغيرات الداخلية في البلدين كليهما في تطور العلاقات الثنائية بينهما.

أما الفصل الرابع فقد خصص لدراسة تطور العلاقات الأقتصادية التركية- السوفيتية خلال هذه الحقبة الزمنية.

أما الخاتمة فقد تضمنت خلاصة ما توصل اليه الباحث من استنتاجات .

لقد أعتمد البحث على عدد من المصادر المختلفة وبخاصة الأساسية منها، وهي الوثائق غير المنشورة، إذ تم الإطلاع على وثائق دار الكتب والوثائق في بغداد والتي تضم مراسلات وتقارير السفراء العراقيين في تركيا مع وزارة الخارجية العراقية. والتي أعانت على كتابة الأطروحة فيما حوته من معلومات مهمة.

كما اعتمد البحث على عدد من الوثائق المنشورة في عـــدد مـن الكتـب العربيـة والأجنبية التي تناولت مختلف اوجه العلاقات بين تركيا والاتحـاد السـوفيتي يـأتي فـي مقدمتها كتاب الاتحاد السوفيتي والعالم العربي لاسكندر أحمدوف وهو كتاب وثائقي ضـم الكثير من البيانات وإعلانات الحكومة السوفيتية التي تتعلق بموضوع الدراسة .

أما الدراسات والبحوث المكتوبة باللغة العربية فقد كان أبرزهـا البحـث الموسـوم بتركيا وحلف شمال الأطلسي لأحمد نوري النعيمي وهي دراسة أكاديميـة غطـت جانبـاً كبيراً من علاقات تركيا الدولية مع مختلف دول العالم وبخاصة فيما يتصـل بـالتطورات الحديثة في العلاقات التركية- السوفيتية. كما غطى كتابه السياسة الخارجية التركية بعـد الحرب العالمية الثانية جانباً كبيراً من العلاقات بين البلدين وما أعترضها من مشاكل تبعـاً لاختلاف مواقفها تجاه عدد مـن المشـاكل الإقليميـة والدوليـة ذات العلاقـة المتصلـة باهتماماتها. ومن الكتب الأخرى تركيا: دراسة في السياسة الخارجية منذ ١٩٤٥ لنبيـل حيدري الذي تناول مختلف جوانب التطورات السياسية الداخلية التركية وعلاقـات تركيـا مع القوى الدولية إذ تناول في دراسته بموضوعية جانباً من علاقات تركيا مـع الاتحـاد السوفيتي. أما كتاب مشكلة قبرص لمحمد إبراهيم عبد الله فقد غطى جانبـاً كبـيراً مـن تطورات المشكلة القبرصية الأولى عام ١٩٦٤ وموقف البلدين منـها. وكتـاب صـراع الحيتان الكبيرة على الجزيرة الصغيرة فلسطين أخرى لإبراهيم عامر الذي تناول مراحـل تطورات الغزو التركي لقبرص عام ١٩٧٤ والمواقف الدولية تجاه هذا الغـزو. وكتـاب نوبار هوفسبيان تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكـم العسـكري وهـو كتـاب قيـم لمجموعة من المؤلفين يتناول دراسة تاريخ تركيا الحديـث والمعـاصر فـي المجـالات السياسية والاقتصادية.

أما الدراسات باللغة الإنكليزية، فقد كان أبرزها ما كتبـه (Ferenc A. Váli) فـي كتابه (Bridge across the Pospours The Foreign Policy of Turkey) الـذي يتناول فيه علاقات تركيا الدولية وسياستها الخارجية عبر التغيرات التـي صـاحبت هـذه الفترة تجاه الدول الكبرى وعلاقات تركيا مع الاتحاد السـوفيتي وكذلـك كتابـه (The Turkish Straits and NATO) الذي يلقي فيه الضوء على جوانب مهمة من علاقـات تركيا مع القوى العظمى والأحلاف الغربية وأنعكاساتها على علاقات تركيا مـع الاتحـاد السوفيتي مع تحليل واف لسياسة الاتحاد السوفيتي تجاه المضائق التركية معززة بالوثـائق الرسمية التي صدرت من البلديـن فـي هـذا الخصـوص. وكتـاب (The Turkish

(Experiment in Democracy 1950-1975 لفيروز أحمد وهو كتاب قيم في غـزارة معلوماته عن التطورات السياسية الداخلية التي شهدتها تركيا على امتداد ربع قــرن مــن تاريخها المعاصر، حلل فيه المؤلف انعكاس هذه التطورات على علاقات تركيا الدولية مـع مختلف دول العالم. وكتـاب -Turkey's Foreign Policy in Transition 1950) (1974 لـ(Kemal Karpat) وآخرين عالجوا فيه العلاقات الدولية والسياسة الخارجيـة لتركيا تجاه مختلف دول العالم والأحلاف والتكتلات الدولية وما طرأ عليها من تطـورات وتبدلات تجاه هذه الدول بتحليل اسـبابها ونتائجـها علـى مختلـف الصعـد السياسـية والأقتصـادية مع تحليل المشاكل التي واجهت تركيا في علاقاتها مـع الاتحـاد السـوفيتي ومواقف البلدين كليهما تجاه المشاكل الثنائية بينهما على الصعيد الدولي.

وكتاب(The Soviet Union and the Muslim World) لـ (Ivar Spector) الذي تناول فيه علاقات الاتحاد السوفيتي مع عدد من الدول الإسلامية ومنها تركيا حتـى أواخر الخمسينات، وكتاب (The Warrior Diplomats) لـ (Metin Tamkoç) الذي يعد من المصادر القيمة التي تناولت تاريخ تركيا المعاصر وعلاقاتها الدوليـة منـذ قيـام الجمهورية عام ١٩٢٣ وحتى أواسط السبعينات، مبيناً أثر الخلافات التركية مـع الـدول الغربية في توجهات تركيا نحو الاتحاد السوفيتي ومواقف الأخير تجاه مشـكلات تركيـا الإقليمية والدولية.

أما كتابا (The Soviet advancs in the Middle East) (George LenCzowski) و (The Middle East in the world affairs) فهما من الكتب القيمـة التـي عالجت علاقات القوى العظمى ومنها الاتحاد السوفيتي مع دول المشـرق العربـي ودول الجوار الجغرافي.

كما أعتمد البحث على بعض ما نشر في الدوريات الأجنبية حول علاقات تركيا مـع الاتحاد السوفيتي وبخاصة مجلة (The World Today) ومجلة (Turkish Review Quarterly Digest) اللتان غطتا جوانب مهمة من الأحداث فيما يخص العلاقـات بيـن البلدين. فضلاً عما ما كتبته عدد من الصحف والمجلات العربية والتركية خلال هذه الفترة ومنها مجلة السياسة الدولية التي تابعت الاحداث والتطـورات المتعلقـة بالعلاقـات بيـن البلدين.

أما الصعوبات التي واجهت البحث، فهي قلة المصادر التي تناولت هذا الموضـوع، وصعوبة الحصول على المعلومات المتعلقة به وبخاصة الوثائقية منها على الرغم من قيـلم

الباحث بمفاتحة العديد من المراكز والجهات المختصة خارج القطر بهذا الموضــوع ألا أن الباحث لم يوفق في الحصول عليها.

وفي الختام أرجو أن أكون قد وفقت في كتابة هذا البحث.

والله من وراء القصد.

تمهيد

إن الحروب الطويلة التي قامت بين الأمبراطورية الروسية والدولة العثمانية كـــانت جزءاً من الصراع الطويل الذي أستمر لمدة ٣٠٠ عام بين الطرفين، ومن الطبيعي أن هذا الصراع الذي أستمر في عصور عدة قد خلق مناخاً من العــداء التقليــدي بيــن الــروس والعثمانيين. وهذا ينطبق بشكل خاص على العثمانيين الذين خرجوا خاسرين فـــي معظــم الحروب الثلاث عشرة التي خاضوها مع روسيا منذ عام ١٦٦٧[1].

لقد كانت سياسة روسيا القيصرية تجددها رغبة بطرس الأكبر وكاترين الثانية فـــي الوصول بأية طريقة الى البحر المتوسط، حيث المياه الدافئة طوال السنة. ولكـــي تتمكــن روسيا من أن تطأ أقدامها شرقي البحر المتوسط، كان لابد لها من وجود، على شـــواطئ البحر الأسود كمرحلة أولى وقد تم لها ذلك خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر فـــي أعقاب حروب عدة خاضتها ضد الإمبراطورية العثمانية أسفرت عـــن هزائــم متلاحقــة للأخيرة قدمت بموجبها تنازلات إقليمية كبيرة للروس، حتى أصبح هؤلاء يسيطرون علـــى شواطئ البحر الأسود برمتها بما في ذلك شبه جزيرة القرم وعلى معظم سواحله الشــرقية حتى جنوبي باطوم بالقرب من الحدود الروسية – التركية الحالية[2].

بعد قيام الحرب العالمية الأولى حاولت روسيا في البداية المحافظة علـــى علاقاتـــها الودية مع تركيا حتى لا تنضم الى دول الوسط. إذ كانت روسيا تدرك أن إغلاق المضــلئق من الدولة العثمانية سيسبب لها عدداً من المشاكل في حربها ضد دول الوسط.

---

(1) Ferenc Váli, Bridge across the Bosporus, The foreign policy of Turkey, The John Hopkins Press, Baltimore and London, 1971, p.167.

(2) أنظر :

أحمد عبد القادر الجمال، من مشكلات الشرق الأوسط، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ١٩٥٥،ص٤٩٩.

برنارد لويس، الغرب والشرق الأوسط، ترجمة نبيل صبحي، بيروت، ١٩٦٥، ص٤٥.

عادل محمد خضر، الممرات التركية وتأثيرها في العلاقات التركية – السوفيتية، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقيـــة، بغداد، ١٩٨٣،ص١٠-١٢.

وحيد رأفت، "الأستراتيجية السوفيتية في الشرق الأوسط"، السياسة الدولية، العدد (٣٧)،القاهرة ١٩٧٤، ص٨.

لذلك حاول وزير الخارجية الروسي أن يعزز موقف بلاده تجـاه الدولـة العثمانيـة فأقترح في ١٦ أب ١٩١٤ أصدار بيان من روسيا وبريطانيا وفرنسا يتضمن حياد الدولـة العثمانية وسيادة أراضيها لكن اقتراحه لم يلق قبولا منها(١).

ودخلت الدولة العثمانية الحرب ضد روسيا في ٢٩ تشرين أول فـي أعقـاب قيـام الطرادين الألمانيين اللذين كانا قد بيعا صوريا الى الدولة العثمانية، بضرب ميناء أوديسـا الروسي،حيث أعلنت روسيا الحرب على الدولة العثمانية في ٢ تشرين الثاني ١٩١٤ الـى جانب بريطانيا وفرنسا(٢).

مع تطورات الحرب توصل الحلفاء الى توقيع عدد من الاتفاقيـات السـرية لتقسـيم ممتلكات الدولة العثمانية، حصلت روسيا بموجبها على مكاسب أقليمية ذات أهمية كبـيرة في الدولة العثمانية(٣).

بعد قيام ثورة أكتوبر الاشتراكية في روسيا ١٩١٧ وتولى البلاشـفة السـلطة فيـها أعلنت الحكومة الروسية عن إلغاء كافة المعاهدات السرية التي عقدتها الحكومة القيصريـة وإلغاء مضامينها كافة دون قيد أو شرط(٤). كما أصدرت نـداء (لكـل مسـلمي روسـيا

---

(١) محمد كامل الدسوقي، الدولة العثمانية والمسألة الشرقية، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٦، ص٣٧٠-٣٧١.

(٢) هـ أ.ل. فشر، تاريخ أوربا في العصر الحديث١٧٨٩-١٩٥٠، ط٧ ، ترجمة : أحمد نجيب هاشم، وديع الضبـع، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٦، ص٥٠٣.

(٣) تم التوصل الى عقد أربع اتفاقيات سرية خلال الحرب العالمية الأولى بين الحلفاء لتقسيم ممتلكات الدولة العثمانية :

(أ) اتفاقية القسطنطينية في ١٥ أذار ١٩١٥ بين بريطانيا وفرنسا وروسيا وعـدت روسـيا بموجبـها في الحصول على القسطنطينية والسواحل الشرقية، بحر مرمرة والدردنيل.

(ب) اتفاقية لندن في ٢٦ شباط ١٩١٥ حيث قامت الدول الثالث أعلاه بمنح إيطاليا المنطقة المتاخمـة لولاية إنطاكية ثمنا لدخولها الحرب الى جانبهم .

(ت) اتفاقيـة سانت جيان دي مورين في ١٧ نيسان ١٩١٧ تم بموجبها التوفيق بين وجهتي نظر فرنسـا وأيطاليا حول المسائل المتنازع عليها في ممتلكات الدولة العثمانية إذ خصصت منطقة أدنة لفرنسـا في حين أعطيت أيطاليا المنطقة المتبقية من آسيا الصغرى وبضمنها ولاية أزمير.

(ث) اتفاقية سايكس – بيكو في ١٦أيار ١٩١٦ التي وقعت بين بريطانيا وفرنسا وروسـيا ومنحـت روسيا بموجبها اقاليم أرضروم وطرابزون وفان وتبليس.

لمزيد من التفاصيل راجع :

Geoffery Lewis, Modern Turkey, parger Publishers, New York, 1974, p.63

(4) Ivar Spector, The Soviet Union and the Muslim World 1917-1958, University of Washinton Press, 1967, p.32.

والشرق) في ٥ كانون الأول ١٩١٧[١] جاء فيه بأن (معاهدة تقسيم تركيا التي تبعدها عن أرمينيا لاغية وباطلة . . . أن القسطنطينية يجب أن تبقى بأيدي المسلمين)[٢].

وقد أعلنت روسيا انسحابها من الحرب بموجب معاهدة بريست – لتوفسك (Brest litovesk) – التي عقدت في ٣ آذار ١٩١٨ بينها وبين المانيا والنمسا والمجر وبلغاريا والدولة العثمانية إذ أنهت حالة الحرب القائمة بين أطرافها وأكدت تنازل روسيا عن ولايات أردهان وقارص وباطوم للدولة العثمانية[٣].

أما الدولة العثمانية فقد كان عام ١٩١٨ يمثل بداية انهيارها. إذ وجد القادة العثمانيون أنفسهم أثر الحرب العالمية الأولى في وضع متأزم، حيث أضطرت حكومة الاتحاديين، التي تولت السلطة طيلة سنوات الحرب، الى تقديم استقالتها في بداية تشرين الأول ١٩١٨ نتيجة للفشل العسكري الذي منيت به الجيوش العثمانية في جبهات القتال.

وعلى أثر توقيع الهدنة بين الدولة العثمانية وقوات الحلفاء في مودروس في ٣٠ تشرين الأول ١٩١٨، تهيأت قوات الحلفاء لوضع تركيا تحت الأحتلال العسكري المباشر، وعلى هذا فقد رسا أسطول الحلفاء في ميناء أسطنبول في ١٣ تشرين الثاني ١٩١٨[٤]،وقد أوضح الحلفاء للأتراك، في محاولة منهم لتغطية الهدف الحقيقي للاحتلال، من أن غاية هذا الأسطول هو محاربة البلاشفة في روسيا وليس احتلال العاصمة[٥]. ثم تلا ذلك قيام الأدارة العسكرية للحلفاء في العاصمة في ٨ كانون الأول ١٩١٨ثم امتدت قوات الحلفاء الى مناطق مختلفة من البلاد[٦].

---

(1) I bid, p.34.

(2) J.C. Hurwitz, Diplomacy in the Near and Middle East, Vol. 2, 1956, p. 28.

(3) Jan Degras, Soviet Document of Foreign Policy, Royal Institute of International Affairs, vol.I, London, 1951, p. 50-55.

(4) Roderic H. Davison, Turkey short History, The Eothen Press Huntingdon, 1988, p.118;

كذلك:

Bernard Lewis, The Emergence of modern Turkey, Royal Institute of International Affairs, London, 1968, p.234.

(5) Geoffery Lewis, Modern Turkey, Op.Cit., p.48.

(٦) هـ . أ. أرمسترونج، الذئب الأغبر، ترجمة ونشر دار الهلال ،القاهرة، ١٩٥٢، ص١٠٠

في ظل أحتلال الحلفاء تمكنت القوات اليونانية من احتلال أزمير في ١٥ أيار عـــام ١٩١٩ بإسناد من قوات الحلفاء(١). وفي هذه الظروف الصعبة، برز مصطفى كمال لقيـادة الحركة الوطنية المسلحة الهادفة الى تحرير البلاد من الاحتلال الأجنبي متخذا من منطقـة الأناضول قاعدة لأنطلاق هذه المقاومة. وأستغل تعيينه في منتصف حزيران ١٩١٩مفتشـا عاما للجيش الثالث المرابط في منطقة الأناضول، فرصة للبدء بمشروع برنامجه الوطنـي، إذ أجرى أتصالات مكثفة مع عدد من قادة الجيش حثهم خلالـــها للدفـاع عـن مصـير تركيا(٢)، ودعا الى عقد مؤتمر في أرضروم لمندوبي الولايات الشرقية إذ صـــدرت فـي ختام المؤتمر جملة من القرارات المتعلقة بمصير تركيا(٣).

كما نجح مصطفى كمال في عقد مؤتمر سيواس في ٤ تشرين الثاني ١٩١٩ إذ أقــر هذا المؤتمر مجموعة من المبادئ كونت الأساس الذي استندت أليه مبادئ الميثاق الوطنـي فيما بعد، الذي صادق عليه البرلمان العثماني في ٢٨ كـــانون الثـاني ١٩٢٠(٤). إذ أكـد

---

(١) عبد الجبار قادر غفور، "تاريخ تركيا المعاصر ١٩١٨-١٩٨٠" في: إبراهيم خليل أحمد وآخرون، تركيـا المعـاصرة، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٨، ص٢٨.

(2) Bernard Lewis, Op. Cit., p.242.

(٣) حول تلك المبادئ والقرارات أنظر بالتفصيل :

حنا عزو بهنان، التطورات السياسية في تركيا ١٩١٩-١٩٢٣، رسالة ماجستير غـير منشـورة، كليـة الآداب، جامعـة بغداد،١٩٨٩، ص٥٢.

(٤) تضمن الميثاق الوطني ستة مبادئ أساسية يمكن أيجازها على الشكل الآتي :

(أ) يجب أن يقرر مصير الأجزاء التي تقطنها غالبية من العرب، وهي التي الآن محتلة من قبل قوات الحلفـاء، بموجب هدنة ٣٠ تشرين أول ١٩١٨، وفقا لاستفتاء يتم من قبل سكانها بحرية تامة. أما الأجزاء الـتي تضم غالبية عثمانية مسلمة متحدة بالدين والأصل ، سواء الداخلة في خطوط الهدنة أم في خارجها، فلا يسمح بتجزئتها لأي سبب كان في الواقع والقانون .

الموافقة، فيما يتعلق بالولايات الثلاث التي ضمت نفسها الى الوطن الأم عن طريق الاستفتاء العام، إذا كـان ضروريا. (تلك الولايات هي أردهان وقارص وباطوم التي تنازلت عنها روسيا بموجب المادة الرابعـة مـن معاهدة (برست لتوفسك) الموقعة في ٣ آذار ١٩١٨ بين كل من روسيا وألمانيا والنمسا وهنكاريا وبلغاريـا والدولة العثمانية، إذ تعهدت فيها روسيا ، بعدم التدخل مستقبلا في أعادة تنظيم العلاقات الوطنية والدوليـة لتلك الولايات، ,أن تترك لشعبها ذلك بموجب أتفاقية مع الدول المحاورة وبخاصة الدولة العثمانية).

أنظر :

Jane Degras, soviet Document on foreign policy 1917- 1924, Op.Cit., p.50.

ولمزيد من التفاصيل حول بنود الميثاق الوطني راجع :

M.S. Anderson ,The Great Power and the Near East, 1774- 1923, London, 1973, p.104 – 105.

الميثاق الوطني على مقررات مؤتمري أرضروم وسيواس، وحدد المبادئ التـي يجـب أن تجري على أساسها المفاوضات جميعها في المستقبل بين الوطنيين والحلفاء.

أن التطورات السياسية التي شهدتها تركيا، والمتمثلـة بـاحتلال قـوات الحلفاء لأسطنبول في ١٦ آذار ١٩٢٠، وما ترتب على هذا الاحتلال من نهاية البرلمان العثمـاني، دفعت مصطفى كمال الى الدعوة الى تأسيس برلمان جديد في أنقرة وتشكيل حكومة وطنية تتولى أدارة البلاد. وفي ضوء هذا تأسس البرلمان الجديد في ٢٣ نيسان ١٩٢٠[١] والـذي أطلق عليه (المجلس الوطني التركي الكبير) الذي أعلن سيادة تركيا ضمن الحـدود الـذي أقرها الميثاق الوطني.

قيام العلاقات الدبلوماسية :

كان على حركة المقاومة الوطنية أن تخوض ثلاث معارك رئيسة وعلـى جبـهات مختلفة، سياسيا ضد حكومة السلطان من أجل قيام الحكم الوطني في تركيا، وعسكريا ضـد القوات الأجنبية التي تحتل الأراضي التركية ودبلوماسيا من أجل ضمان اعـتراف دولـي باستقلال تركيا ووحدتها الإقليمية.

أولى الخطوات السياسية التي أتخذها مصطفى كمال في هذا المجال أرساله مذكـرة في ٢٦ نيسان ١٩٢٠ الى روسيا أقترح فيها قيام علاقات دبلوماسية بين البلديـن، فضـلا عن طلب المساعدات العسكرية والمالية لبلاده في كفاحها ضد قوى الحلفاء، نقلـها خليـل باشا الذي قابل (شيشرين) مفوض الشؤون الخارجية الروسي، إذ قدم نفسه بوصفـه ممثـلا لحركة المقاومة التركية[٢].

=======

كذلك :

J.C. Hurwitz, Diplomacy in the Near and Middle East, Op. Cit.,p.28.

(١) فيروز أحمد، صنع تركيا الحديثة، ترجمة سلمان داؤد الواسطي وحمدي حميد الدوري، بيـت الحكمـة، بغـداد، ٢٠٠٠، ص ١١٨-١١٩.

George Lanczowski, The Middle East in the World Affairs, 3rd ed., cornell University Press, London, 1962, p.104.

(٢) أنظر :

Ivar Spector, The Soviet Union and Muslim World 1917-1958, Op.Cit, p.68;
Metin Tamkoç, The warrior Diplomats : guradians of the national security and modernization of Turkey, University of Utah Press, Salt lake city, 1976, 138-139.

وقد وافق (شيشرين)، في رده على مذكرة مصطفى كمال في ٢ حزيـــران ١٩٢٠، على قيام العلاقات الدبلوماسية بين موسكو وأنقرة، مؤكداً بقاء الحكومة الروسية مخلصـــة على أعترافها بحق الشعوب في تقرير مصيرها[١].

قامت حكومة أنقرة بإرسال وفد برئاسة وزير الخارجية (بكر سامي بك) و (يوسـف كمال بك) وزير الأقتصاد الى موسكو في أوائل أيار ١٩٢٠ للتفـاوض مـن أجـل عقـد معاهدة للصداقة مع روسيا، إذ بدأت المفاوضات بين الطرفين في تموز وأستمرت حتـى ٢٤ آب ١٩٢٠ وتم التوصل في هذه المحادثات الى مسودة المعاهدة، ألا أن التوقيع عليـها قد توقف بسبب المطالب الأقليمية الجديدة التي قدمتها الحكومة الروسية، بشـأن أعـتراف تركيا بالجمهورية الأرمنية ومنحها عدداً من الأراضي في الولايات الشرقية من تركيا[٢].

دفعت الأنتصارات العسكرية لحكومة أنقرة في الجبهة الشرقية ضـد الأرمـن فـي خريف ١٩٢٠، الروس الى فتح باب المفاوضات مع الأتراك بشأن عقد المعـاهدة. والتـي بدأت في ٢٦ شباط ١٩٢١ وأنتهت في ١٦ آذار ١٩٢١ بالتوقيع على معاهدة موسكو[٣].

نصت المعاهدة في المادة (١) منها على ألا تعترف روسيا بأي صك دولـي يتعلـق وغير معترف به من قبل حكومة أنقرة، كما أقرت روسيا في المادة نفسها بأن لفظ تركيـا يعني تلك المناطق التي تضمنها الميثاق الوطني التركي. في الوقت الذي وافقت فيه تركيـا في المادة (٢) على التخلي عن باطوم لصالح جورجيا. وأتفق الطرفان بموجب المـادة (٥) على أن مسألة المكانة الدولية للبحر الأسود والمضائق تترك الى مؤتمـر تكـون مهمتـه وضع نظام للمضائق والملاحة في البحر المذكور، على ألا تمس أحكـام النظـام بسـيادة الدولة التركية وعاصمتها أسطنبول. فيما أعلنت روسيا بموجب المادة (٦) من أن تركيـا تعد متحررة من الالتزامات المالية التي ترتبت عليها بموجب الاتفاقيات السابقة المعقـودة بينها وبين الحكومة القيصرية[٤].

---

(١) Ibid, p. 139.

(٢) محمد عزة دروزة، تركيا الحديثة، مطبعة الكشاف، بيروت، ١٩٤٦، ص٤٨.

(٣)المصدر نفسه ص٤٨؛

MetinTamkoç, The Warrior Diplomats, Op. Cit., p.143;
Ivar Spector, The Soviet Union and Muslim World 1917-1958, Op.Cit, p.70-74.

(٤) حول نص المعاهدة أنظر :

Ismail Soysal, Tűrkiye'nin Diş Munasebetleriyle ilgili, Başlica siyasi andlusmalari, Tűrkie Tarih knrumu Basimevi, Ankara, 1965, p.16.

أن معاهدة موسكو أرست دعائم الصداقة التركية – الروسية ومثلت أول نجاح لسياسة مصطفى كمال في المجال الخارجي، فضلاً عما تضمنته هذه المعاهدة من أهمية كبيرة لتركيا فيما يتعلق بتعاطف الشعب الروسي الكامل مع نضال تركيا من أجل الأستقلال.

جاءت معاهدة لوزان عام ١٩٢٣ ، التي عقدت بين تركيا والحلفاء، لتكرس الانتصارات التركية. إذ ظهرت في أثناء المباحثات في لوزان ثلاثة أتجاهات فيما يخص مشكلة المضائق، الأتجاه الأول نادت به روسيا، إذ دعت الى فكرة أغلاق المضايق بوجه كافة السفن الحربية الأجنبية غير التابعة لدول البحر الأسود، أما الأتجاه الثاني فقد نادت به بريطانيا ويدعو الى فتح المضائق للسفن التجارية والحربية من دون قيد أو شرط، أما الأتجاه الثالث فقد دعت اليه تركيا إذ طالبت بفرض عدد من القيود على فتح المضائق وبشروط صعبة التحقيق[١].

وقد وقف رئيس الوفد الروسي أثناء المؤتمر الى جانب المطالب التركية وعارض نزع السلاح في منطقة المضائق أو جعلها تحت الأشراف الدولي[٢]، ألا أن الأتراك لم يرغبوا في أثاره إشكاليات جديدة مع الحلفاء، بعد أن حققوا في المؤتمر معظم ما كانوا يهدفون أليه، سلموا بمطالب الحلفاء في المضائق غير مهتمين بموقف أصدقائهم الروس تجاه تلك المطالب[٣]. الأمر الذي دفع الروس الى رفض الأشتراك في اللجنة الدولية الخاصة بالتصديق على معاهدة لوزان. كما وقف الروس الى جانب الأتراك في المؤتمر وأيدوا مطالب الأتراك في ضم ولاية الموصل الى تركيا[٤].

كذلك :

David Skvirsky, Milestones of Soviet foreign policy 1917-1967, Progress publisher, Moscow, 1967, p.52-57.

(١) عادل محمد خضر ، الممرات التركية وتأثيرها في العلاقات التركية – السوفيتية، المصدر السابق، ص٢٤-٢٧

(٢) محمد رفعت، تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٩٥٩ ، ص٣٣٧.

كذلك :

George Lanczowski, The Middle East in the World Affairs, Op Cit. p.129-130.

(٣) حسين فوزي النجار، السياسة والستراتيجية في الشرق الأوسط، ج١، القاهرة، ١٩٥٣، ص٤٠٧.

(4)Yilmaz Altuğ, "Ataturk's Foreign Policy", Turkish Review Quartrly Digest, No.21, vol.46, 1990, p. 24.

لقد دفعت الأحداث الدولية التي واجهت تركيا والاتحاد السوفيتي الى تطور أفاق العلاقات بين البلدين إذ كان البلدان كلاهما خارج عصبة الأمم ويعانيان من عزلة دولية وجاء قرار عصبة الأمم بعائدية ولاية الموصل الى العراق في ١٦ كانون الأول ١٩٢٥ الذي رفضته تركيا، وحلف لوكارنو في تشرين أول ١٩٢٥ الذي مثل من وجهة النظر السوفيتية أساس تشكيل كتلة ضد الأتحاد السوفيتي ومقدمة محتملة لتجديد التدخل في شؤونه الداخلية هذه الأحداث دفعت البلدين كليهما الى توقيع معاهدة الصداقة وعدم الأعتداء في ١٧ كانون الأول ١٩٢٥[١].

بموجب هذه المعاهدة تعهد البلدان في المادة (١) البقاء على الحياد في حالة تعرض أحدهما لهجوم من طرف ثالث أو من مجموعة من القوى، فيما تعهدا في المادة (٢) بعدم الأشتراك في أي حلف أو أن ينضم أحدهما الى أتفاق سياسي مع دولة أو عدة دول لها موقف ضد البلد الآخر فضلاً عن أتفاق البلدين بموجب البروتوكول الثالث من المعاهدة بحسم الخلافات التي تنشئ بينهما وحلها عن طريق المفاوضات في حالة تعذر حلها بالطرائق الدبلوماسية[٢].

وبعد عقد المعاهدة تطورت العلاقات بين البلدين في المجال السياسي والأقتصادي، إذ تم التوقيع على أول أتفاقية تجارية بين البلدين في عام ١٩٢٧ وأخرى في عام ١٩٣١[٣]. كما قام رئيس الوزراء التركي عصمت اينونو في أيار ١٩٣٢ بزيارة موسكو وقع فيها على اتفاقية مشتركة لتعزيز الصناعة التركية وتمويل الخطة الخمسية الأولى في

كذلك :

عادل محمد خضر، الممرات التركية وتأثيرها في العلاقات التركية – السوفيتية، المصدر السابق، ص٢٧.

(١) أنظر :

Nath Dhar, International Relations and World Politics Since 1919, Asia Publishing House, London, 1965, p.123-124;
Ivar Spector, The Soviet Union and Muslim World 1917-1958, Op.Cit.. p.83.

(٢) باسيل دقاق، تركيا بين حباربن، ط١، دار المكشوف، بيروت، ١٩٤٧، ض٥٦-٥٧.

(٣) بيتر مويسييف، "الاتحاد السوفيتي – تركيا : نصف قرن من التعاون الأقتصادي "، في : بلدان الشرقين الأدنى والأوسط، أكاديمية العلوم السوفيتية، موسكو، ١٩٨٣، ص٩١.

تركيا إذ وافق السوفيت على تقديم قرض مالي بقيمة (٨) ملايين دولار بدأ سريان مفعوله عام ١٩٣٤[١].

وعندما أراد الأتراك تعديل معاهدة لوزان فيما يخص قضية نظام المضائق عام ١٩٣٦، لمواجهة التهديدات الأيطالية والألمانية لأعادة تسليح المضائق والسيطرة التركية الكاملة عليها، وجد هذا الأقتراح تعزيزاً سوفيتياً أثناء مناقشة تعديل هذا النظام في مؤتمر مونترو[٢]. إذ كان السوفيت يتطلعون في تلك الفترة لتغييره بما يضمن مصالحهم فأيد نائب وزير الخارجية السوفيتي الطلب التركي موضحاً (أنه أمر طبيعي في الوقت الحاضر أن تكون الحكومة التركية قلقة في تأمين السلام لمقاطعاتها من خلال التغييرات المناسبة لنظام المضائق .)[٣].

عندما بدأت القارة الأوربية في النصف الأول عام ١٩٣٩، تشهد ظهور كتل ومحاور دولية من الأطراف المتناحرة، حاول الأتراك عقد حلف مع السوفيت وكانوا يأملون من خلاله أن يتوصلوا الى عقد أتفاقيات مع البريطانيين والفرنسيين. وبدأ الأتراك مفاوضاتهم مع السوفيت لعقد الحلف مع السفير السوفيتي في أنقرة[٤]. ألا أن الضمانات السوفيتية لتركيا لتجديد المفاوضات بين البلدين توقفت توقفاً تاماً في ربيع عام ١٩٣٩[٥]. ونتيجة لذلك أقترح الرئيس التركي عصمت اينونو (أعلان تضامن ضد العدوان) مكون

---

(١) بيرج بير أوغلو، تركيا في أزمة من رأسمالية الدولة الى الأستعمار الجديد، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، بغداد، ١٩٨٣، ص٦٦

كذلك :

محمد كامل الدسوقي، الدولة العثمانية والمسألة الشرقية، المصدر السابق، ص٤٣٣.

(٢) أنظر :

Metin Tamkoç, "Turkey's Quest for security through defensive allances" In : The Turkish yearbook of international Relations 1961, University of Ankara, Ankara, 1963, p.8;

محمد كامل الدسوقي، الدولة العثمانية والمسألة الشرقية، المصدر السابق، ص٤٣٦-٤٣٧.

(3) Turkkaya Ataöv, "Ataturk's Foreign Policy 1923-1938", in : The Turkish yearbook of international relations 1961, Op.Cit., p. 119.

(٤) جورج لنشوفسكي، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، دار الكشاف، بغداد، ب ت ، ص١٩١.

(5) Max Beloff, The Foreign Policy of Soviet Russia 1929-1941, Vol.2, Oxford University Press, London, 1966, p.297.

من بريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتي وتركيا، وتتعهد هذه الدول بموجبه بالتشاور فيما بينها مع مقاومة العدوان في حالة وقوعه(١).

حاول الاتحاد السوفيتي أن يؤمن جبهته الجنوبية من جهة المضائق والبحر الأسود، ولتحقيق هذا فقد أبلغ السفير السوفيتي في أنقرة في ١٤ آب ١٩٣٩ وزير الخارجية التركي عن أستعداد حكومته للدخول في اتفاقية سرية خاصة مع تركيا، واستوضح السفير عن أمكانية سفر الوزير الى موسكو لهذا الغرض(٢). وجاء هذا في الوقت الذي كانت المباحثات التركية مع بريطانيا وفرنسا لعقد التحالف قد قطعت مراحل متقدمة.

لقد أدى عقد معاهدة عدم الأعتداء بين ألمانيا والاتحاد السوفيتي في ٢٣ آب ١٩٣٩(٣) الى تعقيد موقف تركيا فلم يعد بأمكانها المحافظة على مكانتها المتوازنة، إذ جعلت المعاهدة المذكورة تركيا تواجه مشكلة المشاركة في حرب جارها الشمالي بسبب علاقاتها مع بريطانيا وفرنسا.

سافر وزير الخارجية التركي شكري سراج أوغلو الى موسكو في نهاية أيلول ١٩٣٩ للتفاوض لعقد ميثاق جديد مع السوفيت يهدف الى تأييدهم لابقاء الوضع الراهن في منطقة البحر الأسود، وضمان أحترام السوفيت لاستقلال تركيا الإقليمية ووحدتها(٤) تمهيداً لعقد الحلف التركي مع بريطانيا وفرنسا . وقد أصر السوفييت أثناء المفاوضات على طلبين : الأول ضرورة غلق المضائق التركية بوجه السفن الحربية البريطانية والفرنسية، والثاني عقد ميثاق للمساعدة المتبادلة مع الاتحاد السوفيتي بما يؤدي الى أبعاد تركيا عن حلفها الذي تريد عقده مع بريطانيا وفرنسا(٥).

رفضت تركيا الطلب الأول لأنه يشكل خرقاً لأتفاقية مونترو والذي قد يؤدي الى قيام الحرب بينها وبين بريطانيا وفرنسا. أما الطلب الثاني فقد جرت مفاوضات طويلة

---

(1) Turkkaya Ataöv, Turkish Forein Policy 1939-1945, University of Ankara, Ankara, 1965, p.49.

(2) Ibid, p.49.

(3) Ibid, p.50.

(٤) أنظر :

جورج لنشوفسكي، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، المصدر السابق، ص ١٩١؛ أحمد عبد القادر الجمال، من مشكلات الشرق الأوسط، المصدر السابق، ص٥٠٥.

(٥) جورج لنشوفسكي، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، المصدر السابق، ص ١٩١.

بشأنه استشارت تركيا فيه كلاً من بريطانيا وفرنسا لبيان رأيهما[١] في الوقت الذي كان قد تم الاتفاق على معظم النقاط الرئيسة في محادثات التحالف التركي البريطاني الفرنسي، فقد أقترح السوفيت، أثناء المفاوضات مع الأتراك، وتحت الضغط الألماني، ضرورة النص في التحالف التركي مع الدولتين على عدم الدخول في حرب ضد ألمانيا. وقد رفض الجانب التركي ذلك فأخفقت المحادثات في التوصل الى عقد أي اتفاق[٢].

بعد أخفاق المفاوضات التركية – السوفيتية سارعت تركيا الى توقيع المعاهدة الثلاثية في ١٩ تشرين الأول ١٩٣٩ مع بريطانيا وفرنسا لمدة ١٥ عام. وأصر الأتراك على وضع نص في البروتوكول الثاني في المعاهدة تضمن عدم إلزام تركيا على القيام بأي عمل يؤدي الى أشتباكها في حرب ضد الاتحاد السوفيتي فيما إذا أدى الحلف الألماني – السوفيتي الى مواجهة سوفيتية ضد قوى الحلفاء[٣].

أنتقد الاتحاد السوفيتي المعاهدة الثلاثية عند أعلانها رسمياً وأعلن مولوتوف عن استهجانه لخطوة تركيا[٤] وأتهمهما بمحاولة (أفساد العلاقات الألمانية – السوفيتية)[٥]. كما أنتقدت صحيفة "ازفيستيا" السوفيتية المعاهدة مؤكدة بأن (بريطانيا وفرنسا نجحتا في سحب تركيا بأتجاه الحرب)[٦].

---

(١) أنظر :

Ferenc Váli, The Turkish straits and NATO, Hoover Institution Press, Calfornia, 1972, p.57;

توفيق حسن محمود، الخلفيات التاريخية لمضائق تركيا عبر الاتفاقيات ١٧٧٤-١٩٧٨، كلية الآداب، جامعة صلاح الدين، ١٩٨٧، ص٣٩.

(٢) جورج لنشوفسكي، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، المصدر السابق، ص ١٩٣؛

Max Beloff, The Foreign Policy of Soviet Russia 1929-1941, Op.Cit., p.300.

(٣) أنظر :

أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، المصدر السابق، ص٢٣-٢٤؛

Max Beloff, The Foreign Policy of Soviet Russia 1929-1941, Op.Git, p.299.

(٤) جورج لنشوفسكي، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، المصدر السابق، ص ١٩٥.

(5) Kemal Karpat, "Turkish Soviet Relations", in : Turkey's Foreign Policy in Transition 1950-1974, EJ Brill, Leden, 1975, p.83.

(6) Turkkaya Ataöv, Turkish Foreign Policy 1939-1945, Op.Cit., p.63.

العلاقات أثناء الحرب العالمية الثانية :

بعد أندلاع الحرب العالمية الثانية أعلنت تركيا حيادها على الرغم من الضغط الـــذي تعرضت له من جانب الحلفاء وقوى المحور[1]، كما أصدرت بياناً أكدت فيه بأن العلاقـات بين تركيا والاتحاد السوفيتي لم تتبدل بعد كثرة الشائعات عن قرب وقوع هجوم ســـوفيتي على تركيا. كما أكد عصمت اينونو في تشرين الثاني ١٩٤٠ ثقته بعلاقـــات أنقـرة مـع موسكو مجدداً اعلانه بحياد بلاده. وحيال تساؤل الصحافة التركية عن موقف السوفيت من تركيا تبادلت الحكومتان في ٢٥ آذار ١٩٤٠ الوعود بألتزام كـــل منـهما الحيـاد تجـاه الآخر[٢].

وعندما هاجمت ألمانيا اراضي الاتحاد السوفيتي في حزيران ١٩٤١ أعلن الأتـــراك حيادهم، وأنتقد السوفيت حياد تركيا ومارسوا الضغط عليها مـــن أجـل تغيـير موقفـها والوقوف الى جانب الحلفاء، رفض الأتراك هذا وتمســـكوا بحيـادهم[٣]. لكـن الموقـف السوفيتي قد تغير بعد هزيمة ألمانيا في معركـــة ســتالينغراد عــام ١٩٤٣، إذ عــارض السوفيت دخول تركيا الحرب، وهاجمت وسائل الأعلام السوفيتية تركيا لسـماحها للسـفن الألمانية بالمرور من المضائق الى البحر الأسود[٤].

قام الأتراك، في محاولة لتخفيف التوتر في العلاقـــات التركيـــة – الســوفيتية، فـــي منتصف أيار ١٩٤٤ بأعتقال عدد من زعماء الطورانية بعد أكتشــاف الشــرطة التركيــة لمنظمة سرية موالية للطورانية كانت تطالب بإستقلال الأتـــراك القــاطنين فـــي الاتحــاد السوفيتي[٥]. كما أصدرت الحكومة التركية قراراً بعدم شرعية (جمعية الذئـــب الرمــادي)

---

(١) عوني عبد الرحمن السبعاوي، العلاقات العراقية التركية، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصـــل، ١٩٨٦، ص٨٥.

(٢) والتر لاكور، الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط، ط١، ترجمة : مجموعة من الأســـاتذة الجــامعيين ، منشـــورات المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٥٩، ص١٥٤.

(3) Ivar Spector, The Soviet Union and the Muslim World 1917-1958, Op.Cit., p.202.

(4) Kemal Karpat, Turkey's Politics : The transition to amultiparty system, Press of Princeton, New Jersey, 1959, p.351.

(٥) أنظر :

Turkkaya Ataôv, Turkish Foreign Policy 1939-1945, Op.Cit., p. 120;

وأتهمت قادتها بالتآمر، فضلاً عن أعلان عصمت أينونو في ١٩ أيار ١٩٤٤ من أن السوفيت كانوا أصدقائنا الوحيدين أبان حرب الأستقلال، كما وافقت تركيا في كانون الثاني ١٩٤٥، تحت ضغط الحلفاء، على فتح المضائق لمرور سفن تموين الحلفاء الى الاتحاد السوفيتي عن طريق المضائق الى البحر الأسود[١].

مشكلة المضائق وإلغاء معاهدة ١٩٢٥ :

أن المواقف التركية الحذرة حيال الاتحاد السوفيتي لم تمنعه من أثارة مطالبه وطموحاته في تعديل نظام المضائق بموجب اتفاقية مونترو لعام ١٩٣٦ في السنوات الاخيرة من الحرب. إذ اثار ستالين، في تشرين أول ١٩٤٤ في محادثاته مع رئيس الوزراء البريطاني تشرشل في مؤتمر موسكو، قضية المضائق وتعديل اتفاقية مونترو وضرورة مناقشتها في اجتماع يالطا[٢].

في اجتماع يالطا اشار ستالين في ١٠ شباط ١٩٤٥ بأن اتفاقية مونترو أرتبطت مع وجود عصبة الأمم التي أنتهى وجودها، مؤكداً ضرورة تعديل الاتفاقية[٣].

George Len Czowski, Soviet advancesin the Middle East, American Enterprise Institute for public policy Research, Washington, 1972, p.45.

(١) لويس الحاج، مشكلة المضايق والعلاقات التركية – الروسية، ط١، منشورات دار المكشوف، بيروت، ١٩٤٧، ص٤٨.
كذلك :

أحمد عبد القادر الجمال، من مشكلات الشرق الأوسط، المصدر السابق، ص٥٠٦.

(٢) أنظر :

Ferenc Vali, The Turkish straits and NATO, Op.Cit., p.62;
Turkkaya Ataöv, Turkish Forein Policy 1939-1945, Op.Cit., p.124.

(٣) أنظر :

Ibid, p.125;
Ivar Spector, The Soviet Union and Muslim World 1917-1958, Op.Cit, p.204.

وتلا ذلك أعلان السوفيت في ١٩ آذار ١٩٤٥ عن رفضهم لتجديد معاهدة الصداقة مع تركيا والموقعة في ١٩٢٥ التي ينتهي أجلها في ٧ كانون الأول ١٩٤٥، وأوضح السوفيت بأن المعاهدة المذكورة لم تعد تتلاءم مع الظروف الحالية والمتغيرات التي افرزتها الحرب(١).

أبلغ وزير الخارجية السوفيتي (مولوتوف) السفير التركي في موسكو (سليم ساربر) في حزيران ١٩٤٥ استعداد بلاده لعقد معاهدة صداقة جديدة بين البلدين بعد تنفيذ ما يأتي(٢) :

١. عودة المقاطعات التركية قارص واردهان الى الاتحاد السوفيتي.
٢. منح قواعد بحرية للاتحاد السوفيتي في المضائق.
٣. تعديل اتفاقية مونترو.
٤. تعديل الحدود في تراقيا لصالح بلغاريا.

رفض السفير التركي هذه المطالب لتعارضها مع حقوق السيادة الإقليمية لتركيا(٣)، كما أكد وزير الخارجية التركي في مباحثاته مع وزير الخارجية البريطاني في أوائل تموز في لندن بأن أتفاقية مونترو هي اتفاقية متعددة الأطراف وعليه فليس بالأمكان تعديلها من قبل تركيا والاتحاد السوفيتي لوحدهما. كما رفض منح أية دولة من الدول قواعد في المضائق(٤).

في مؤتمر بوتسدام الذي عقد في تموز – آب ١٩٤٥ حاول الاتحاد السوفيتي الحصول على موافقة الحلفاء (بريطانيا الولايات المتحدة وفرنسا) لتسوية مشكلة المضائق ثنائيا بين الإتحاد السوفيتي وتركيا فقط(٥)، ألا أن هذه الدول وافقت فقط على ضرورة

---

(1) Reader – Bullared, The Middle East : apolitical and economic survey, Royal Institute of International Affairs 1950, p. 442;
Ferenc Váli, The Turkish straits and NATO, Op.Cit., p.62.

(٢) أنظر :

باسيل دقاق، تركية بين حبارين، المصدر السابق، ص ٧٨

حورج لنشوفسكي، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، المصدر السابق، ص٢٠٦-٢٠٧.

(3) Ferenc Váli, The Turkish straits and NATO, Op.Cit., p.63;

لويس الحاج، مشكلة المضائق والعلاقات الروسية – التركية، المصدر السابق، ص ٥٠.

(٤) المصدر نفسه، ص٥٠.

(5) Turkkaya Ataöv, Turkish Forein Policy 1939-1945,Op.Cit., p.126-128;

تعديل معاهدة مونترو على أن يتم ذلك بالتشـــاور بيـــن تركيـــا ودول الحلفـــاء بصـــورة مباشرة[١].

الضغوط السوفيتية :

تعرضت تركيا في أواخر عام ١٩٤٥ الى ضغـــوط كبـيرة مـــن جـــانب الاتحـــاد السوفيتي، إذ شنت وسائل الإعلام السوفيتية حملة واسعة ضد تركيا. وقد أتهمت صحيفـــة (الأوقات الجديدة) New Times في تشرين الثاني ١٩٤٥ تركيا بمساعدة دول المحـــور أثناء الحرب[٢]. في الوقت الذي أوضح عصمت اينونو موقف بلاده من المطالب السوفيتية بالقول : (لا يحق لأحد أن يطالب بجزء مهما صغر من الأراضي التركيـــة. لقـــد عشـــنا بشرف ونحن عازمون أن نموت بشرف)[٣] كما قام الطلبة في ٢ كانون الأول بمظـــاهرات في مدينة أسطنبول حطموا خلالها المكاتب التي تعرض مؤلفات وصحفا سوفيتية وهـــاجموا مكاتب الصحف الموالية للاتحاد السوفيتي.

أحتجت السلطات السوفيتية على تلك المظاهرات ووصفتها وكالة (تاس) (بالفاشستية) وأتهمت الحكومة السوفيتية الشرطة التركية بمساندة المتظاهرين وتوفير الحماية لهم، ولـــم تقتنع الحكومة السوفيتية بالأيضاحات التي تضمنتها المذكرة التركية حول الحادث[٤]. وقـــد نشرت أحدى الصحف السوفيتية مقالا في كانون الأول ١٩٤٥ طالبت فيه أعادة مقاطعـــات قارص وأردهان وغيرها من المقاطعات التركية الى جمهورية جورجيا بحجـــة أن هـــذه الأقاليم كانت تابعة لها قديما[٥].

---

(١) أنظر :

Kemal Karpat, "Turkish Soviet Relations", in : Turkey's Foreign Policy in Transition 1950-1974, Op. Cit.,p.83.

Metin Tamkoç, "Turkey Quest for security through defensive allances", Op.Cit., p.15-16;

Ferenc Váli, The Turkish Straits and NATO, Op.Cit., p.64.

(٢) لويس الحاج، مشكلة المضايق والعلاقات الروسية – التركية، المصدر السابق، ص ٥١.

(٣) باسيل دقاق، تركيا بين حبارين، المصدر السابق، ص ٧٨-٧٩.

(٤) المصدر نفسه، ص٥١؛

لويس الحاج، مشكلة المضايق والعلاقات الروسية – التركية، المصدر السابق، ص ٥١.

(٥) أنظر :

المصدر نفسه، ص٥١؛

والترلاكور، الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط، المصدر السابق، ص٥٥١؛

رفضت تركيا المطالب السوفيتية الجديدة مؤكدة عدم أستعدادها للتنازل عن (شبر واحد من أراضيها)[1].

تدخلت الولايات المتحدة في النزاع التركي – السوفيتي، فقدم الرئيس الأمريكي هاري ترومان في ٢ تشرين الثاني ١٩٤٥ مقترحات خاصة لأنهاء هذا النزاع، أكدت ضرورة بقاء المضائق التركية مفتوحة لمرور السفن الحربية في الأوقات جميعها بالنسبة لدول البحر الأسود وللسفن التجارية وللدول جميعها وفي كل الأوقات. فضلا عن العمل على تعديل اتفاقية مونترو بما يتفق مع المتغيرات الدولية الجديدة حينذاك. وقد وافق الأتراك والبريطانيون على هذه المقترحات في حين رفضها الاتحاد السوفيتي[2]. وقدم بدلا عنها مذكرتين الأولى في ٧ آب ١٩٤٦ تضمنت برنامجا من خمس فقرات لتعديل نظام المضائق[3] رفضت الحكومة التركية في ٢٢ آب ١٩٤٦ ما جاء في النقطة (٤) و (٥) وأكدت بأن الدفاع عن المضائق بصورة مشتركة مع الاتحاد السوفيتي (لا يتوافق مع حقوق السيادة لتركيا وأمنها)[4] وقد أيدت الولايات المتحدة وبريطانيا موقف تركيا موضحة بأن مسألة الدفاع عن المضائق مهمة تركيا الأولى[5].

Ferenc Vâli, The Turkish straits and NATO, Op.Cit., p.69.

(1) Ivar Spector, The Soviet Union and Muslim World 1917-1958, Op.Cit, p.205.

لويس الحاج، مشكلة المضايق والعلاقات الروسية – التركية، المصدر السابق، ص ٥٢.

(٢) محسن حمزة حسن العبيدي، التطورات السياسية الداخلية في تركيا ١٩٤٥–١٩٦٠، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٨٩، ص٦٣–٦٤.

(٣) جاء في الفقرة (٤) من البرنامج لتعديل نظام المضائق أن (أقامة نظام للمضائق كمدخل بحري طبيعي لها ومن البحر الأسود يجب أن يكون ضمن موافقة تركيا وقوى اخرى في البحر الأسود).كما جاء في الفقرة (٥) بأن (تركيا والاتحاد السوفيتي كقوتين ذات نفوذ وقدرة على تأمين حرية الملاحة التجارية والأمن في المضائق يجب أن تحظى بضمان من خلال وسائل مشتركة للدفاع عن المضائق ومنع أستخدام تلك المضائق من قبل دول أخرى لأغراض عدائية تمس قوى تقع على البحر الأسود).

لمزيد من التفاصيلحول نص المذكرة السوفيتية في ٧ آب ١٩٤٦ راجع :

Ferenc Vâli, The Turkish straits and NATO, Op.Cit., p.246-250;

(4) Ibid, p.72-73.

(٥) حول نص مذكرات الولايات المتحدة وبريطانيا الى الاتحاد السوفيتي في ١٩ و ٢١ آب ١٩٤٦ راجع :

Ibid, p.250-254.

وقدم الاتحاد السوفيتي مذكرته الثانية الى تركيا في ٢٤ أيلول ١٩٤٦، أصر فيها بوجوب تفاهم الأتراك بصورة مباشرة معه بالدخول في مفاوضات، حول المضائق، لتحسين الصلات بدلا من أنضمامهم الى أعداء الاتحاد السوفيتي وأشتراكهم في أعمال تضر بأمنه وسلامته[١]. كما شدد على وجهة نظره السابقة بشأن الفقرتين (٤) و (٥) وتأكيده بأن أمنه لايتم ألا باشتراكه في الدفاع عن المضائق[٢].

ردت تركيا على المذكرة السوفيتية في ١٨ تشرين الأول ١٩٤٦ معلنة موافقتها على قبول التحكيم فيما يخص دعاوي الاتحاد السوفيتي بأنها كانت قد خرقت أحكام اتفاقية مونترو أثناء الحرب العالمية الثانية[٣] كما وافقت على الأشتراك في أي مؤتمر دولي يعقد لغرض تعديل تلك الاتفاقية على الأسس الثلاثة الأولى من المقترحات السوفيتية[٤].

كما أبلغت الولايات المتحدة وبريطانيا الحكومة السوفيتية بأن المحادثات المباشرة التي أقترحها مؤتمر بوتسدام قد حققت الأن أهدافها بتبادل وجهات النظر مع الاتحاد السوفيتي وتزكيا، لذلك لا توجد ضرورة لمواصلتها[٥].

على صعيد التطورات السياسية الداخلية في تركيا وفي ظل الأحكام العرفية المعلنة في البلاد منذ الحرب العالمية الثانية قامت السلطات التركية بشن حملة كبيرة للحد من النشاطات اليسارية في البلاد، إذ قامت بأغلاق مراكز وفروع (حزب العمال والفلاحين التركي) و (الحزب الاشتراكي التركي) بعد أن أتهمتهما بأنهما يشكلان واجهة من واجهات الحزب الشيوعي التركي المحظور، فضلا عن أغلاق الحكومة مراكز النقابات العامة التي تأسست وأديرت من هذين الحزبين، وشمل الغلق (نادي العمال) و (أتحاد نقابات العمال) في أسطنبول كما عطلت عدد من الصحف والمجلات التي كانت تروج

---

(١) دار الكتب والوثائق، تقرير المفوضية الملكية العراقية في أنقرة الى وزارة الخارجية الرقم ت/١/٥/٦٠٥ في ٣٠ تشرين الأول ١٩٤٦.

(٢) حول نص مذكرة الاتحاد السوفيتي في ٢٤ أيلول ١٩٤٦ الى الحكومة التركية راجع :
Ferenc Váli, The Turkish straits and NATO, Op.Cit., p.266-274.

(٣) دار الكتب والوثائق، تقرير المفوضية الملكية العراقية في أنقرة الى وزارة الخارجية الرقم ت/١/٦٤٩ في ٢٤ تشرين الأول ١٩٤٦.

(٤) باسيل دقاق، تركيا بين جبارين، المصدر السابق، ص٩١؛
حول نص المذكرة التركية في ١٨ تشرين الأول ١٩٤٦ الى الاتحاد السوفيتي راجع :
Ferenc Váli, The Turkish straits and NATO, Op.Cit., p.278-297.

(٥) حول نص المذكرة الأمريكية والمذكرة البريطانية الى الحكومة السوفيتية في ٩ تشرين الأول ١٩٤٦ راجع :
Ibid, p.275-278.

آراء وأفكار هذين الحزبين، وأعتقال (٧٠) عضواً من أعضاء هذين الحزبين[١].

وقد أتهمت وسائل الأعلام السوفيتية، في تعليقها على هذه الإجراءات، الولايات المتحدة بتحريض تركيا للقيام بهذه الحملة[٢].

---

(١) باسيل دقاق، تركيا بين جبارين، المصدر السابق، ص٩١؛
جورج لنشوفسكي، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، المصدر السابق، ص١٠٧؛
أحمد عبد القادر الجمال، من مشكلات الشرق الأوسط، المصدر السابق، ص٥٠٧.

(٢) جورج كيرك، الشرق الأوسط في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ط١، ترجمة سليم طه التكريتي وبرهان عبد التكريتي، منشورات دار واسط للدراسات والنشر والتوزيع، بغداد ١٩٩٠، ص٤١-٤٢.

تركيا والتوجه نحو الغرب :

أن زيادة التوتر في العلاقات التركية – السوفيتية دفع الأتراك نحو توثيق علاقاتهم مع الغرب أبتدأ من عام ١٩٤٧ وبخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية لمواجهة التهديدات السوفيتية. وجاء هذا التوجه بعد أعلان بريطانيا في ٢١ شباط ١٩٤٧ تخليها عن تقديم المساعدات لكل من تركيا واليونان في تأمين التنمية الاقتصادية وتقوية الدفاعات لهما[١]، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة الى اعلان التزامها بالمحافظة على الوحدة الإقليمية للبلدين كلاهما[٢].

طلب الرئيس الأمريكي هاري ترومان في ١٢ آذار ١٩٤٧ من الكونغرس الأمريكي تقديم المساعدات الى تركيا واليونان، كما طلب تجهيز الدولتين بالمدربين، وقدرت حصة تركيا من المساعدات (١٠٠) مليون دولار لأغراض الأنفاق العسكري والاقتصادي[٣].

وقعت تركيا على أتفاقية المساعدة الاقتصادية مع الولايات المتحدة في ١٢ تموز ١٩٤٧ من أجل تأمين الأستقرار الأقتصادي ومساعدة تركيا في تحديث قواتها العسكرية من أجل حماية استقلالها[٤].

أحتجت الحكومة السوفيتية على أعلان (مبدأ ترومان) ووصفته بأنه (اعلان حرب مبطن للتهيؤ للحرب ضد الاتحاد السوفيتي)[٥] كما رفض وزير الخارجية السوفيتي مبدأ ترومان على اساس أن : (برنامج المساعدات الأمريكية لكل من تركيا واليونان، يعني أمداد القوة العسكرية لهما، وهذا في الواقع يعد شيئاً خطيراً على الأستقلال)[٦] كما قادت

---

(١) فيروز أحمد، صنع تركيا الحديثة، المصدر السابق، ص٢٤٢-٢٤٣؛

Barry Rubin, The Great Powers in the Middle East 1941-1947, Frank Cass and Company Limited, London, 1980, p.225-226;
J.C. Hurewitz, Middle East Dilemas, Russell, New York, 1973, p.198;
George Lonczowski, Soviet advances in the Middle East, Op.Cit.47.

(٢) أحمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، المطبعة الوطنية، عمان، ١٩٨١، ص٧٥-٧٦.

(3) Ivar Spector, The Soviet Union and Muslim World 1917- 1958, Op.Cit, p.207.

(4) Ibid, p.207;
Hurewitz, Middle East Dilemas, Op.Cit., p.200.

(5) Ivar Spector, The Soviet Union and Muslim World 1917-1958, Op.Cit, p.206.

(٦) أحمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، المصدر السابق، ص٨٥.

وسائل الأعلام السوفيتية حملة واسعة ضد تركيا لقبولها (مبـدأ ترومـان) وأكـدت : (أن تركيا أصبحت مستعمرة لـ (وول ستريت) وقاعدة للعدوان الغربي، وأنها فقدت اسـتقلالها الوطني)[1].

---

(1) والتر لاكور، الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط، المصدر السابق، ص١٧٠.

الفصل الأول

أثر موقع تركيا في الأحلاف الغربية

في

علاقاتها بالاتحاد السوفيتي

المبحث الأول

موقف الاتحاد السوفيتي من انضمام تركيا لحلف شمال الأطلسي

أن التوتر التي شهدته العلاقات التركية السوفيتية بغد أنتهاء الحرب العالمية الثانية أنعكس بشكل مباشر على الأهتمامات التركية لزيادة أرتباطها بالغرب للوقوف أمام المطالب والتهديدات السوفيتية. ونظراً للظروف الاقتصادية والعسكرية السيئة التي كانت تمر بها تركيا في تلك الفترة فأنها لم تكن قادرة على مجابهة السوفيت لوحدها، فبدأت في البحث عن قوى كبرى لصيانة أمنها من الخطر الخارجي. وقد وجدت هذا الضمان في الغرب بصورة عامة والولايات المتحدة بخاصة.

أولاً : انضمام تركيا للحلف :

سادت في الأوساط الرسمية التركية الآراء بأن الاتحاد السوفيتي سوف يستمر في مطالبه ما لم تشترك تركيا بنظام الأحلاف الذي كان ينمو في القارة الأوربية[1]. إذ أكد الرئيس التركي عصمت اينونو بأن المعلومات المقدمة الى تركياعلى وفق مبدأ ترومان، لا تفي بمتطلبات الدفاع عن الأمن القومي التركي لضمان سيادة تركيا واستقلالها أمام التهديد السوفيتي[2].

طالبت الحكومة التركية الولايات المتحدة أثناء المباحثات التمهيدية للتوقيع على ميثاق حلف شمال الأطلسي في أيلول ١٩٤٨ بأن تسهل أمر قبول تركيا في الحلف،ألا أن طلبها قد رفض، إذ بعث الرئيس الأمريكي هاري ترومان برسالة الى الرئيس التركي عصمت اينونو في ١٣ نيسان ١٩٤٩، أكد فيها مساندة الحكومة الأمريكية لعرى الصداقة مع تركيا، واهتمامها بمشاكل الأمن القومي التركي، ألا أنه لم يؤيد انضمام تركيا الى الحلف في تلك الفترة[3].

([1]) Nikshoy C. Chatterji, Muddle of The Middle East, Vol. 2, abhinav Publication, New Delhi, 1973, p.64

([2]) Mehmed Gonlubol, Ve Haluk Ulman "Ikinci Dunya Savasidan Turk Dis Politkis", in : Olaylarla Turk Dis politkasi 1919-1965, Ankara Disisleri Bakanligi Matbassi, 1969, p.200.

([3]) Ibid, p.200;

دار الكتب والوثائق، كتاب المفوضية العراقية في أنقرة الى وزارة الخارجية المرقم س/٣/١٢٠ في ٣١ كانون الأول ١٩٥٢.

أستغل رئيس الوزراء التركي عدنان مندريس فرصة مشاركة بلاده في الحرب الكورية، فقدم خلال أجتماعه مع سفراء الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا في الأول من آب ١٩٥٠ طلبا لانضمام بلاده الى حلف شمالي الأطلسي، غير أن طلبه رفض أيضا(١). فحاولت الدخول الى الحلف بطريق آخر، إذ أقترحت على الولايات المتحدة الألتزام بمعاهدة المساعدة المتبادلة المعقودة بين تركيا وبريطانيا وفرنسا عام ١٩٣٩، لكن الولايات المتحدة رفضت هذا الاقتراح، موضحة بأن تركيا سوف تحصل على مزايا حلف شمال الأطلسي كافة من دون التعرض لآية مخاطر(٢).

وفي خطوة متقدمة لدخول الحلف دعا أعضاء حلف شمال الأطلسي في ١٩ أيلول ١٩٥١ تركيا الى المشاركة في أعمال الحلف للدفاع عن حوض البحر المتوسط(٣)، وأعلنت الولايات المتحدة عن عدم ممانعتها في انضمام تركيا للحلف بعد استكمال تشكيلاتها وتجهيزاتها العسكرية جميعها(٤)، وأقترحت في منتصف أيار ١٩٥١ على بريطانيا السماح بانضمام تركيا الى الحلف(٥)، فوافقت بريطانيا في تموز ١٩٥١ على تعزيز قبول تركيا في الحلف بعد أن ضمنت تعاون تركيا معها للدفاع عن المصالح البريطانية في الشرق الأوسط(٦) من خلال مشاركة تركيا في المساعي البريطانية لتأسيس منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط(٧).

---

(1) Suat Bilge and others, Olaylarla Turk Dis Politkasi 1919-1965, Seving Matbassi, Ankra, 1969, p.245.

(٢) أنظر :

عوني عبد الرحمن السبعاوي، العلاقات العراقية التركية ١٩٣٢-١٩٥٨، المصدر السابق، ص١٥٩؛

أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، المصدر السابق، ص١٣٠-١٣١.

(3) Metin Tamkoc, " Turkey's Quest for security through deffensive allance", Op.Cit.,p.2.

(٤) دار الكتب والوثائق، كتاب المفوضية العراقية في أنقرة الى وزارة الخارجية المرقم س/٣/١٢٠ في ٦ حزيران ١٩٥١.

(5) Feroz Ahmad, The Turkish Experiment in Democracy 1950-1975, Westview Press, colorado, 1977, p.293.

(6) Ibid, p.293.

(7) Metin Tamkoc, The Warrior Diplomats, OP.Cit., p.231.

في اجتماع مجلس الحلف الذي عقد في أوتاوا في ٢١ أيلول ١٩٥١ أوصى حلف شمال الأطلسي بانضمام تركيا إليه[١]، وتعهد الرئيس التركي جلال بايار من أن (تركيا تنفذ ألتزاماتها جميعها في حلف شمال الأطلسي التي هي عضو فيه)[٢].

في ١٨ شباط ١٩٥٢ نفذ البروتوكول الخاص بانضمام تركيا الى الحلف إذ تمتعت بالعضوية الكاملة فيه[٣]. وبانضمامها له أمتد دفاع الغرب الى حدود أيران وسد الفراغ في الجناح الشرقي لحوض البحر المتوسط.

ثانياً : موقف الاتحاد السوفيتي من انضمام تركيا للحلف :

كان الاتحاد السوفيتي يراقب التحركات والمساعي التركية للانضمام الى حلف شمال الأطلسي بحذر شديد، لأيمانه بأنه هذا الانضمام يشكل تهديداً لأمنه وسيادته لكون تركيا مجاورة لحدوده الجنوبية وبحكم سيطرتها على المضائق، فأنها والحالة هذه تمثل قيداً على تحركاته البحرية في البحر المتوسط عبر المضائق التركية.

وبعد قبول عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي في أيلول ١٩٥١ قدمت الحكومة السوفيتية مذكرة أحتجاج في ٣ تشرين الثاني ١٩٥١ عارضت فيها مشاركة تركيا في الحلف ، وأكدت بأنه (في ظل هذه الظروف من الواضح تماماً بأن الدعوة الموجهة لتركيا، وهي البلد التي ليست لها أية أرتباطات مع الحلف الأطلسي في الأنتماء الى كتلة الأطلسي لا يمكن أن تعبر ألا عن مطمع من جانب الدول الأمبريالية في أستغلال الأراضي التركية من أجل تأسيس قواعد عسكرية على الحدود المتاخمة للاتحاد السوفيتي لأغراض عدوانية)[٤]، كما أثارت وكالة (تاس) السوفيتية أنتباه الحكومة التركية

---

(1) Metin Tamkoç, " Turkey's Quest for security through deffensive allance", Op.Cit., p.22-23.

(2) Ibid, p.23.

(3) Ferenc Vâli, "The Turkish Straits and NATO, Op.Cit., p.84.

(4) Feroz Ahmad, The Turkish Experiment in Democracy 1950-1975, Op.Cit., p.292-293.

(لمسؤوليتها التي أخذتها على عاتقها بأشتر اكهـا في كتلة الأطلسي العدوانية وبســماحها لأيجاد القواعد العسكرية الأجنبية حول الحدود السوفيتية)[١].

رفضت تركيا الأدعاءات السوفيتية مؤكدة أن عضويتها في الحلف أمــر ضــروري لمتطلبات الأمن لأن (تركيا كانت في صدد مواجهة مطالب من شـأنها تـهديد اسـتقلالها القومي ووحدتها الإقليمية)[٢].

قدمت الحكومة السوفيتية مذكرة ثانية الى الحكومة التركية في ٣٠ تشــرين الثـاني ١٩٥١ أكدت فيها أن انضمامها للحلف (سيؤدي بدون شك الى ضرر جدي للعلاقات بيـن تركيا والاتحاد السوفيتي)[٣] وأضافت المذكرة بأن (اشتراك تركيا في حلف شمال الأطلسي يعني أن هناك خطة عدائية مباشرة من كتلة الأطلسي ضد الاتحاد السوفيتي، وأن تركيـا ستكون مسؤولة عن ذلك)[٤].

وقد انتقدت صحيفة (ترود) (Trud) السوفيتية تركيا لانضمامها للحلف مؤكدة بأنــه (يتحتم على الشعب التركي دفع الثمن غالياللسياسة التي تنتهجها الدوائر التركية الحاكمـة من مسألة شمول البلاد في الخطط العدائية للوول ستريت . . . ومن المســتحيل إقنــاع الشعب التركي بأن الجنود الأتراك في كوريا يدافعون عن الحدود التركيـة وأن عسـكرة البلاد هي عملية تعود بالفائدة على الشعب التركي)[٥].

---

(1) Royal Institute of International Affaris 1951, Oxford University Press, London, 1959, p.69.

(2) Feroz Ahmad, The Turkish Experiment in Democracy 1950-1975, Op.Cit., p.393.

(3) Metin Tamkoç, " Turkey's Quest for security through deffensive allance", Op.Cit.,p.24.

(4) Suat Bilge, " Kibris Uyusmazligl ve Turkiye Birligi Munasebtleri", in : Olayaria Türk Diş Politikasi 1919-1965, seving matbasasi, Ankara, 1969, p.423.

(5) Metin Tamkoç, " Turkey's Quest for security through deffensive allance", Op.Cit.,p.24.

ثالثا : مساعي السوفيت لتحسين العلاقات مع تركيا :

بعد فشل المحاولات السوفيتية في الحصول على المكاسب الإقليمية من تركيا قامت القيادة الجديدة بعد وفاة ستالين في آذار ١٩٥٣ بمحاولة لتحسين علاقات الاتحاد السوفيتي مع الدول المجاورة. إذ اجتمع وزير الخارجية السوفيتي مع السفير التركي في موسكو في ٣٠ أيار ١٩٥٣ وقدم مذكرة الى الحكومة التركية اوضحت بأن الاتحاد السوفيتي : (بأسم المحافظة على علاقات حسن الجوار وتعزيز السلم والأمن فأن حكومات كل من أرمينيا وجورجيا قد وجدتا أمكانية إعلان تنازلهما عن ادعاءاتهم الإقليمية بصدد تركيا) واشارت فيما يخص المضائق بأنه (بالأمكان حماية أمن الاتحاد السوفيتي من جانب المضائق ضمن شروط مقبولة كتلك القائمة بين الاتحاد السوفيتي وتركيا)[1].

ولم يستجب الأتراك لمساعي السوفيت لتحسين العلاقات بين البلدين. إذ كانت هناك شكوك وعدم اطمئنان لدى الأتراك، مما جاء في المذكرة السوفيتية، ولا تمثل سياسة حقيقية من قبل السوفيت لتحسين العلاقة، بقدر ما هي مناورة سياسية تهدف الى فك عرى ارتباط تركيا بدول حلف شمال الأطلسي[2].

جاء الرد التركي، على المذكرة السوفيتية في ١٨ تموز ١٩٥٣، موجزا أوضحت فيه تركيا بأن (الأهتمام بصيانة علاقات حسن الجوار وتعزيز السلم والأمن المشار أليه بهذا الأعلان يتطابق كليا مع أهتمام تركيا التي اعلنت ولا تزال تعلن عنه) أما قضية المضائق فقد اعلنت المذكرة التركية بأن (قضية المضائق كما هو معروف لدى الحكومة السوفيتية قضية منظمة بموجب بنود اتفاقية مونترو.)[3].

كرر رئيس الوزراء السوفيتي (مالينكوف) في بداية آب ١٩٥٣، تخلي بلاده عن ادعاءاتها الإقليمية في تركيا واعلن أن اختلاف النظم الأجتماعية والاقتصادية في البلدين

---

(1) Ferenc Váli, Bridge across the Bosporus, The Foreign Policy of Turkey, Op.Cit., p.174;
Kemal Karpat, "Turkish Soviet Relations", in : Turkey's Foreign Policy in Transition 1950-1974, Op. Cit.,p.85.

(2) دار الكتب والوثائق، تقرير السفارة العراقية في أنقرة الى وزارة الخارجية المرقم س/٢/١٧٦ في ١٨ حزيران ١٩٥٣.

(3) Ferenc Váli, Bridge across the Bosporus, The Foreign policy of Turkey, Op.Cit., p.175;
والتر لاكور، الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط، ترجمة مجموعة من الأساتذة الجامعيين، المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٥٩، ص٢٢٠.

ينبغي ألا يشكل عقبة في طريق تقوية علاقات الصداقة مع تركيا وتعزيزها[١]. وأكد بأن مذكرة ٣٠ ايار ١٩٥٣ قد وضعت الأسس الصحيحة لتنمية العلاقات بين البلدين فيما إذا أستجابت الحكومة التركية وعملت في هذا الأتجاه، وبما يخدم الأمن في منطقة البحر الأسود[٢].

أعلنت تركيا من جانبها التمسك بحلف شمال الأطلسي، وأكدت أن علاقاتها مع اليونان ويوغسلافيا المبنية على التفهم المتبادل جعل هذه العلاقات أداة فعالة في ضمان السلم والاستقرار ليس لتركيا فحسب وأنما لبلدان منطقة البلقان جميعها[٣].

حاول الاتحاد السوفيتي في آواخر نيسان ١٩٥٤ تحسين علاقاته مع تركيا وشدد رئيس الوزراء السوفيتي مالينكوف الدعوة لذلك، وتزامنت هذه الدعوة مع زيارة البعثةالتجارية السوفيتية لتركيا واعلان السوفيت عن مشاركتهم في معرض أزمير الدولي[٤]. كما أخذت وسائل الاعلام السوفيتية، بمناسبة الأحتفال بالذكرى السنوية الحادية والثلاثين لقيام الجمهورية التركية، تذكر بعلاقات حسن الجوار التي قامت بين البلدين أيام مصطفى كمال اتاتورك، وبأن الاتحاد السوفيتي كان الدولة الوحيدة التي ساندت تركيا في حرب الأستقلالها. وقد رحبت عدد من الصحف التركية بالبيانات السوفيتية، الا أن رد فعل الحكومة التركية تجاهها كان متحفضا[٥] وعدتها مجرد مناورات سياسية.

وقد أوضح بيان وزير الخارجية التركي في أواخر كانون الثاني ١٩٥٥ من أن علاقات بلاده مع الاتحاد السوفيتي طبيعية أما الاتحاد السوفيتي فقد وجد فيها تناقضا مع تحالفات تركيا العسكرية ووصفها بأنها (ماسة بمصالح تركيا القومية ومستقبلها)[٦]، وفي الوقت الذي أعلن وزير الخارجية السوفيتي مولوتوف عن رغبة بلاده في شباط ١٩٥٥ في قيام علاقات حسن الجوار مع تركيا، أنتقد سياسة الحكومة التركية التي جعلت أعادة الصداقة التقليدية المشتركة بين البلدين أملا يصعب تحقيقه[٧]. الأمر الذي أدى الى

---

(1) Arthur M. Schlesinger, The Dynamics of World Power: A documentary History of U.S Foreign Policy 1945-1973, vol.11, chelse a House Publishers, New York, 1973, p.476.

(2) Ibid, p.477.

(٣) دار الكتب والوثائق، تقرير وزارة الخارجية العراقية س/٦٣٩/٦٣٩/٣٢٤٤٢ في ٥ كانون الأول ١٩٥٣

(٤) والتر لاكور، الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط، المصدر السابق، ص٢٣٧ .

(٥) المصدر نفسه، ص ٢٣٧.

(٦) المصدر نفسه، ص٢٣٧.

(٧) المصدر نفسه، ص ٢٣٨.

أحتجاجات شديدة في تركيا لتذكر الاتحاد السوفيتي بسياساته العدائية التي أتبعها منذ عام ١٩٤٠[١].

قام السفير البولوني في أنقرة خلال اجتماعه مع وزير الخارجية التركي فؤاد كوبورلو في آذار ١٩٥٥ بتقديم مذكرة الى الحكومة التركية أكدت فيها أن الحكومة السوفيتية مخلصة بعرض صداقتها على تركيا ولا تكن أي عداء ازاءها، ألا أن وزير الخارجية التركي أعلن عن تمسك بلاده بالعضوية في حلف شمال الأطلسي وأن سياستها تجاه الاتحاد السوفيتي لن تتبدل ألا بعد أن يغير سياسته حيال الدول الغربية الحليفة لتركيا[٢]، فيما أكد رئيس الوزراء التركي عدنان مندريس بأن تحالف تركيا مع الدول الغربية هو الوسيلة التي تمكن تركيا من تحقيق أهدافها في حفظ الأمن والاستقرار، وانتقد سلوك السوفيت للدعاية عن حسن نياتهم في ترويج عبارة (العيش بصفاء) الهادفة الى تسلط شعب على شعب آخر، كما رفض سياسة الحياد التي دعا اليها السوفيت وعدها سياسة يصعب تحقيقها[٣].

كان خروشوف قد أعلن في كانون الأول ١٩٥٥ بأن تدهور العلاقات بين الاتحاد السوفيتي وتركيا خلال (١٥) عاما الماضية ترجع الى (تصريحات غير ملائمة) من قبل الاتحاد السوفيتي أدت الى تحالف تركيا مع الغرب[٤].

عندما وجد الاتحاد السوفيتي أن جهوده لم تؤد الى نتائج ايجابية في تحسين علاقاته مع تركيا، أتجه الى الدبلوماسية في محاولة لأقناع تركيا بأتباع سياسة الحياد والتخلي عن أرتباطها مع الدول الغربية عبر الأحلاف العسكرية ضد الاتحاد السوفيتي، إذ أعلن خروشوف عن سياسة التعايش السلمي في المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي في منتصف شباط ١٩٥٦، ألا أن تركيا لم تفسر هذا التغير في سياسة الاتحاد السوفيتي كدليل على رغبته في تحسين علاقاته معها.

---

(١) المصدر نفسه، ص ٢٣٨.

(٢) دار الكتب والوثائق، تقرير السفارة العراقية في أنقرة الى وزارة الخارجية س/١/١٢٥ في ٣ نيسان ١٩٥٥.

(٣) دار الكتب والوثائق، تقرير السفارة العراقية في أنقرة الى وزارة الخارجية س/٢/٢١٦ في ١٣ حزيران ١٩٥٥.

(4) Ismail Soysal, "70 years of Turkish – Soviet Political Relations", Turkish Review Quarterly Digest, No. 24, vol.5, Ankara, 1991, p.20;
David Dallen, Soviet Foreign Policy after Stalin, Op.Cit., p 101;
والتر لاكور، الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط، المصدر السابق، ص٢١٠ .

قام السوفيت بمحاولات (لتطبيع) علاقاتهم مع تركيا، إذ دعت صحيفة (ازفيستيا)، بمناسبة الذكرى الخامسة والثلاثين لتوقيع المعاهدة الروسية – التركية للصداقة عام ١٩٢١، لأعادة العلاقات الحسنة التي سادت بين البلدين في ظل اتاتورك[١]. غير أن الرئيس التركي جلال بايار رفض سياسة الحياد التي دعا إليها الاتحاد السوفيتي وعدها عملاً غير أخلاقي، ودعا السوفيت الى أتخاذ خطوات أيجابية لتحسين علاقات حسن الجوار[٢]، كما أكد أن علاقات بلاده مع الولايات المتحدة لاتحدد من سيادتها واستقلالها، لذلك قامت تركيا بتوثيق علاقاتها العسكرية مع الولايات المتحدة ونجحت في التوصل الى عقد (اتفاقية التعاون والدفاع المشترك) معها في ٥ آذار ١٩٥٩[٣] التي تم التصديق عليها في المجلس الوطني التركي الكبير في ١٤ أيار ١٩٦٠[٤].

وقد رحبت العديد من الصحف التركية بهذه الاتفاقية وعدتها ضرورة تقتضيها مصالح تركيا الحيوية. فقد قالت صحيفة (جمهوريت) التركية : (أن تركيا أزاء تهديدات روسية لها ولجعل ضمان أمريكا أكثر فعالية رأت من الضروري تقديم القواعد العسكرية لأمريكا، وأن هذا العمل بقدر ما هو عمل منطقي فهو أيضاً ضرورة لا مفر منها)[٥] .

بعث الاتحاد السوفيتي بمذكرة احتجاج الى الحكومة التركية لتوقيعها الاتفاقية مع الولايات المتحدة، أوضحت المذكرة (أن تعاون الدوائر السياسية في تركيا مع القوات العدوانية للولايات المتحدة قد توسع الى حد كبير . . . . ويجب أن تعلم الحكومة التركية أن هذه السياسة قد فرضت على الشعب التركي من قبل الحكومة التركية، وأن الأراضي التركية قد أصبحت قاعدة للإمبريالية) وأضافت (أن حكومة الاتحاد السوفيتي تحذر تركيا في هذا الشأن)[٦].

---

(1) Ivar Spector, The Soviet Union and the Muslim World 1917. 1958, Op.Cit, p.219.

(2) Metin Tamkoç, The Warrior Diplomats, OP.Cit., p.246.

(3) Richard C. Company, Turkey and United States: The Arms Embargo Period, Praeger publishers, New York, 1985, p.22.

(٤) أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، المصدر السابق، ص٦١.

(٥) طالب مشتاق، مذكرات سفير عراقي في تركيا، ج٢، أوراق ايامي، ١٩٥٨-١٩٦٥، ط١، بيروت، ١٩٦٩، ص١٣٤.

(6) Gillian King, Documents on International Affairs 1959, Oxford university Press, London, 1963, p. 347.

في محاولة من الجانب التركي لتحسين العلاقات مع الاتحاد السوفيتي قام وزير الصحة التركي، في أواخر كانون الأول ١٩٥٩، بزيارة موسكو أكد أثناءها رغبة حكومته في تطوير علاقتها مع الاتحاد السوفيتي[1] وأتضحت أولى بوادر الأنفراج في العلاقات عندما طلب خروشوف أثناء اجتماعه مع السفير التركي في باريس في أوائل ١٩٦٠ بذل مساعيه من أجل تخفيف التوتر السائد في العلاقات بين تركيا والاتحاد السوفيتي والعمل على تحسينها، إذ تلا ذلك قبول مندريس لزيارة موسكو في حزيران ١٩٦٠[2] من أجل بحث العلاقات بين البلدين.

ويبدو أن الحاجة الى المساعدات الاقتصادية وظهور بوادر الانفراج في العلاقات بين الشرق والغرب كانت من العوامل التي شجعت عدنان مندريس لقبول هذه الزيارة.

رابعاً : حادثة طائرة التجسس (U2) الأمريكية :

قامت تركيا في عام ١٩٥٤ بعقد اتفاقية عسكرية مع الولايات المتحدة، بموجب المادة الثالثة من معاهدة حلف شمال الأطلسي، لغرض تنظيم التعاون الثنائي بين البلدين. وبموجب هذه الاتفاقية حصلت الولايات المتحدة على الكثير من الامتيازات والتسهيلات في الأراضي التركية.

وقد أستخدمت الولايات المتحدة قاعدة (أنجيرلك) الجوية التركية التابعة لحلف شمال الأطلسي لأغراض التجسس على الاتحاد السوفيتي، عن طريق أقلاع طائراتها التجسسية من نوع (U2) من هذه القاعدة منذ عام ١٩٥٦، فأحاطت السلطات التركية نشاط هذا الطيران بسرية كبيرة[3]، على الرغم من التحذيرات السوفيتية لتركيا بشأن هذه النشاطات لما لها من حساسية تخص أمن الاتحاد السوفيتي وسلامته[4].

---

(1) Kemal Karpat, "Turkish Soviet Relations", in : Turkey's Foreign Policy in Transition 1950-1974, Op. Cit.,p.86.

(2) Ibid, p.86;
Feroz Ahmad, The Turkish Experiment in Democracy 1950-1975, Op.Cit., p.298.

(3) Richard C. Company, Turkey and United states : The Arms Embargo Period, Op.Cit., p.24.

(4) Ismail Soysal, "70 years of Turkish – Soviet political Relations," Op.Cit., p.20.

وقد أثار الاتحاد السوفيتي القضية ثانية عندما تمكن في أوائل أيار ١٩٦٠ من أسقاط احدى طائرات التجسس الأمريكية من طراز (U2) فوق أراضيه[١].

وذكرت عدد من الصحف التركية أخبار الحادثة، إذ أدعت صحيفة (ظفر) الناطقة بأسم الحزب الديمقراطي الحاكم بأن الطائرة قد أقلعت من قاعدة (أنجيرلك) في أدنة كانت في مهمة لدراسة الأنواء الجوية.

وعلى هذا فقد هدد الاتحاد السوفيتي الدول التي تسمح للطائرات الأمريكية التجسسية بالقيام بهذه النشاطات من أراضيها مؤكدا بأن هذه الدول ستكون شريكة بهذه النشاطات التجسسية[٢]. ألا أن تركيا أنكرت أنطلاق هذه العمليات من أراضيها وأصدرت وزارة الخارجية التركية في ٨ أيار ١٩٦٠ بيانا أكدت فيه بأن (الحكومة التركية لم تسمح لأية طائرة أمريكية بالتجسس أو بالطيران فوق أراضي الاتحاد السوفيتي ولم تسجل واقعة مثل هذه لحد الآن، ولن تستطيع السلطات السوفيتية أدعاء مثل هذا الشيء، وأن تركيا غير مسؤولة عن طيران طائرات غيرها خارج نطاق أجوائها[٣].

رفض الاتحاد السوفيتي الأيضاحات التركية، وأتهم وزير الخارجية السوفيتي (غروميكو) في ١١ أيار ١٩٦٠ تركيا بمشاركة الولايات المتحدة في أعمال التجسس ضده[٤]، وبعث بمذكرة في ١٣ أيار الى تركيا نددت بسماح الأخيرة لقيام الطائرات الأمريكية التجسسية بالأقلاع من أراضيها[٥].

ويبدو أن السوفيت قد اكتفوا بهذا الأحتجاج ولم يرغبوا في أثارة أي خلاف مع الأتراك بخاصة وأنهم كانوا في أنتظار زيارة رئيس الوزراء التركي لموسكو.

---

(١) سيزائي أوركونت، العلاقات العسكرية الأمريكية – التركية، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، بغداد، ١٩٨٥، ص٢٢٧.

(2) Ferenc Váli, Bridge across the Bosporus, The Foreign Policy of Turkey, Op.Cit., p.176.

(٣) سيزائي أوركونت، العلاقات العسكرية الأمريكية – التركية – المصدر السابق، ص٣٣٢.

(٤) المصدر نفسه، ص ٣٣٣.

(٥) المصدر نفسه، ص ٣٣٤؛

Ferenc Váli, Bridge across the Bosporus, The Foreign Policy of Turkey, Op.Cit., p.176.

المبحث الثاني

الاتحاد السوفيتي وعضوية تركيا في حلف بغداد

تعرضت الأقطار العربية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، الى ضغط من الدول الغربية التي استهدفت دفع هذه الأقطار الى قبول مشروعات الدفاع الانكلو -أمريكية الهادفة الى تطويق الاتحاد السوفيتي والحد من نفوذه في المشرق العربي ودول الجوار الجغرافي. فبعد أن استطاعت الولايات المتحدة، التغلغل في بلدان المنطقة اقتصاديا، بدأت في أتخاذ خطوات أخرى لتحقيق أهدافها السياسية من خلال التأثير في هذه الأقطار اقتصاديا وسياسيا وعسكريا، عبر أقامة تكتل في هذه المنطقة على شكل التكتل الذي أقامته في غربي أوربا.

التقت مصالح بريطانيا مع مصالح الولايات المتحدة في المنطقة عندما فكرت بريطانيا في أنشاء منظمة قيادة الشرق الأوسط (Middle East Command) لتجعل من تركيا أداة التغلغل في أقطار المنطقة لرد أطماع السوفيت في هذه المنطقة.

قامت بريطانيا بأستمالة الولايات المتحدة وفرنسا وتركيا وقدمت مقترحاتها الى مصر في ١٣ تشرين الأول عام ١٩٥١ لقيام هذه المنظمة، بوصف أن موافقة مصر عليها يشجع الأقطار العربية الأخرى على الانضمام أليها[١]، لكن مصر رفضت هذه المقترحات. إذ أنها لم تر من الاتحاد السوفيتي ما يدعوها الى القلق بوجود تهديد سوفيتي قريب على المنطقة العربية[٢]، هذا فضلا عن أن الحكومة المصرية عدت هذا المشروع مجرد وسيلة لأستمرار الوجود البريطاني على الأراضي المصرية، في الوقت الذي كانت تسعى الى ألغاء معاهدة ١٩٣٦ مع بريطانيا.

كان لموقف مصر بعد قيام ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢، وأعلان الرئيس (جمال عبد الناصر) بأن مصر لا يمكنها الدخول في حلف يكون الكيان الصهيوني طرفا فيه وتوجهه الدول الأجنبية أثر كبير في أخفاق هذا المشروع لربط الوطن العربي بأحلاف عسكرية

([1]) John C. Campbell, Defense of the Middle East, Hurper and Brothers, New York, 1958, p.42.

كذلك : بيير روندو، مستقبل الشرق الأوسط، تعريب نجدة هاجر وسعيد الغز، منشورات المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٥٩.

([2]) فؤاد المرسي، العلاقات المصرية - السوفيتية ١٩٤٣- ١٩٥٦، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، ١٩٧٧، ص١٦٢.

وسياسية تحقق المصالح الغربية في المنطقة. فكان على الولايات المتحدة وبريطانيا التفكير في خطط أخرى، تستبعد منها مصر، لذلك أتجها نحو العراق.

قام رئيس الوزراء التركي عدنان مندريس أثناء زيارته الى لندن في منتصف تشرين الثاني ١٩٥٢ ببحث قضية الدفاع عن المشرق العربي ودول الجوار الجغرافي مع المسؤولين البريطانيين، وصرح بعد أنتهاء المباحثات عن تطابق وجهات نظر البلدين حول أمن المنطقة وسلامتها مؤكدا (بأن قضية الشرق الأوسط قضية تركيا بالدرجة الأولى ولا يمكن أن ينكر أن توطيد السلام والأمن في هذا القسم من العالم له مساس مباشر بتركيا)[١] كما أقترح وزير الخارجية التركي خلال اجتماعه مع القائم بأعمال السفارة العراقية في أنقرة توحيد جهودهما للدفاع عن بلادهما وأوضح له عدم قدرة تركيا لوحدها على تحقيق هذا الأمر، وأن بلاده يهمها انضمام الأقطار العربية الى منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط المراد تشكيلها ووجوب تحقيق هذه الفكرة بأسرع وقت ممكن[٢]، كما عبر رئيس الجمهورية التركية جلال بايار عن أهمية مشاركة دول المنطقة وتعاونها في الدفاع المشترك ضد التهديدات الخارجية[٣].

بدأت الولايات المتحدة بأعادة رسم سياستها تجاه منطقة الشرق الأوسط في أوائل آذار ١٩٥٣ عندما قام وزير خارجيتها جون فوستر دالاس بزيارة دول المنطقة (لكي يظهر صداقته لحكومات تلك المنطقة وشعوبها)[٤] بعد (التدهور المتواصل الذي أصيبت به المكانة الغربية وحتى المكانة الأمريكية في المنطقة)[٥].

بعد أنتهاء زيارته أعلن دالاس : (أن منظمة الدفاع عن (الشرق الأوسط) هي فكرة للمستقبل أكثر منها فكرة محتملة التحقيق فورا . . . وفي أنتظار قيام تحالف دفاعي بصفة رسمية، تستطيع الولايات المتحدة أن تمد يد المعونة المجدية في سبيل تقوية أسباب الدفاع المتشابكة التي تبغي القوة وليس لتوجهها كل منها ضد الأخرى أو ضد الغرب، ولكن لتواجه الخطر المشترك بين سائر الشعوب الحرة)[٦].

---

(١) دار الكتب والوثائق، تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في أسطنبول المرقم س/٤/١٨٠ في ٢٦ تشرين الأول ١٩٥٢.

(٢) دار الكتب والوثائق، تقرير السفارة العراقية العامة في أنقرة الى وزارة الخارجية س/٣/٣٠١ في ٣ تشرين الثاني ١٩٥٢.

(٣) دار الكتب والوثائق، تقرير القنصلية الملكية العراقية العامة في أسطنبول المرقم س/٤/١٨٧ في ٥ تشرين الثاني ١٩٥٢.

(٤) الفرد ليلينتال، هكذا يضيع الشرق الأوسط، ط١، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٥٧، ص٧٣.

(٥)المصدر نفسه، ص٧٥.

(٦) فؤاد دوارة، سقوط حلف بغداد، دار القاهرة للطباعة، القاهرة، ١٩٥٨، ص١٠٥؛

أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، المصدر السابق، ص٢٣٢.

أولا : دور تركيا في تكوين الحلف :

بدأت الدبلوماسية التركية تؤدي دورا رئيسا في هذا المجال، إذ قام جلال بايار بزيارة الولايات المتحدة في كانون الثاني ١٩٥٤ تباحث أثناءها سبل تطوير العلاقات بين البلدين وأمكانية عقد معاهدات ثنائية بين دول المنطقة للدفاع عنها[١].

وعلى هذا زودت الولايات المتحدة الباكستان بالمساعدات العسكرية كخطوة أولى لتحقيق هذا الهدف بموجب برنامج الأمن المتبادل في الوقت الذي كانت تركيا قد بدأت المشاورات مع الباكستان فيما يخص الدفاع المشترك[٢]، فتم توقيع معاهدة التعاون بين البلدين في ٢ نيسان ١٩٥٤ بدعم من قبل الولايات المتحدة، أكدت المادة (٦) من المعاهدة على بقائها مفتوحة لأية دولة ترغب في الأشتراك فيها[٣].

وقد رحبت وسائل الاعلام التركية بالمعاهدة، واشارت جريدة (ظفر) لسان حال الحزب الديمقراطي الحاكم بأن المعاهدة (تشكل بداية لحلف الشرق الأوسط العسكري وستساعد في توسيع نظام حلف شمال الأطلسي)[٤].

بعد أن عقد التحالف التركي الباكستاني أتجهت الأنظار نحو العراق لأقناعه بضرورة الدفاع المشترك لكونه من (دول الحزام الشمالي) المجاور للاتحاد السوفيتي. إذ أعتقد كل من سفير تركيا والقائم بالأعمال الباكستاني في طهران بأنه لا بد للعراق من الأنضمام الى الحلف التركي الباكستاني، وأن تصريحات فاضل الجمالي رئيس وزراء العراقي في موضوع تقوية النفس وتقوية الجيش يمكن أن تمثل رغبة العراق في الانضمام الى الحلف، وأن العراق سيحصل على المساعدات الأقتصادية والعسكرية من الولايات المتحدة وأن بريطانيا وعدت الولايات المتحدة بالحاق العراق بهذا الحلف، تمهيدا لأتمام خطة الدفاع عن منطقة (الشرق الأوسط)[٥].

أثناء ذلك جاءت تصريحات فاضل الجمالي رئيس وزراء العراقي بأنه لو أقترحت تركيا وباكستان على العراق الاشتراك في مشروع الدفاع عن منطقة الشرق الأوسط فأن

---

(١)ب. م. بوتسخفريا، سياسة تركيا الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية، موسكو، ١٩٧٦، ص ١٤٤.

(٢) الفرد ليلينتال، هكذا يضيع الشرق الأوسط، المصدر السابق، ص٨٦.

(٣) عبد المجيد الونداوي، الحلف التركي الباكستاني والمشاريع الأستعمارية في الشرق الأوسط، ط١، مطبعة الرابطة، بغداد، ١٩٥٤، ص٦٦.

(٤)ب. م. بوتسخفريا، سياسة تركيا الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية،المصدر السابق، ص ١٤٤.

(٥)دار الكتب والوثائق، كتاب وزارة الخارجية ش/٤٧/ ٤٧ /٦ تقرير السفارة العراقية في أنقرة الى وزارة الخارجية في ٢ آذار ١٩٥٤.

حكومته ستدرس الأقتراح بدقة، لأن العراق يهتم كثيرا بحفظ اســتقلاله وحفـظ سـلامة (الشرق الأوسط)(١)، لتلتقي مع المساعي الأمريكية لقيام هذا الحلف إذ جرى في منتصـف أيار ١٩٥٤ اجتماع في أسطنبول للسفراء الأمريكيين العاملين فـي (الشـرق الأوسـط)، أوضح فيه مساعد وزير الخارجية الأمريكي بأن سياسة بلاده في المنطقة تقوم على فكـرة توسيع الحلف التركي الباكستاني ليضم أقطارا عربية أخرى(٢).

بعد تولي نوري السعيد رئاسة الوزراء في آب ١٩٥٤ اتضحت فكرة أقامـة حلـف لدول (الشرق الأوسط) في أول تصريح له في ذلك الوقت إذ أعلن فيه بأن العـراق : (لا يعارض التحالف مع المملكة المتحدة بشرط أن يكون هذا التحالف ميثاقا إقليميا تنضم أليـه فضلا عن بريطانيا دول أخرى في المنطقة نفسها)(٣) كما أكد على ضرورة توثيق علاقات الأخوة مع جيران العراق، ومع الحلف التركي الباكستاني بالذات، بصفته حلفا نموذجيا(٤).

سافر نوري السعيد في منتصف أيلول ١٩٥٤ الى القاهرة، وأوضح أثناء اجتماعـه مع الرئيس جمال عبد الناصر العلاقات التاريخية التي تربط العراق مـع جارتيـه تركيـا وأيران وطبيعة الأخطار التي تهدد المنطقة كلها من جراء المطامع الشـيوعية التوسـعية. وعرض عليه نية العراق في عقد ميثاق للتعاون المتبادل مع تركيا على أن تنضم أليه كـل من أيران وباكستان، ثم تعقبهما بريطانيا لاحقا(٥).

عرض نوري السعيد مشروعه على بريطانيا الذي تضمن قيام الاتفاق بين العـراق وتركيا أولا، وعن طريق جهود كل من بريطانيا والعراق يتم أقناع تركيا في هذا الصـدد، وبعد ذلك تقوم الدول الثلاث باشراك باكستان فيه، وبعد قيام الحلف تنضم أليـه الأقطـار العربية(٦).

---

(١)دار الكتب والوثائق، كتاب وزارة الخارجية ش/٤٧/ ٤٧/٦ تقرير السفارة العراقية في طهران الى وزارة الخارجيـة في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٥٤.

(٢) ب. م. بوتسخفريا، سياسة تركيا الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية،المصدر السابق، ص ١٤٦.

(3) Arslan Humbaraci, Middle East Indictment, The Comelot Press, London, 1958, p.186.

(٤) عوني عبد الرحمن السبعاوي، العلاقات العراقية - التركية ١٩٣٢-١٩٥٨، المصدر السابق، ص١٦٨.

(٥) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، جـ ٩، دار الشئون الثقافية، بغداد، ١٩٨٨، ص٢١٥.

(6) Arslan Humbaraci, Middle East Indictment, Op.Cit., p.186.

أجرى نوري السعيد في أوائل تشرين أول عام ١٩٥٤ محادثات في أنقرة مع الأتراك أكد خلالها بأن أمن العراق مرتبط بأمن أيران وتركيا، وأن المعاهدة البريطانية – المصرية حول قناة السويس التي تستهدف صد العدوان على تركيا والأقطار العربية تعني أن مصر هي أيضا في طريقها للتعاون مع تركيا(١).

بعد أنتهاء المباحثات أتفق البلدان على ما يأتي(٢):

١. أن أمن البلدين يتطلب قيام تعاون بينهما مع الدول المجاورة وأن أفضل حل بالنسبة للأقطار العربية هو ربطها في حلف مع أيران وتركيا وباكستان.
٢. أدامة الأتصال بين البلدين من أجل التهيئة لمباحثات أخرى مع سورية وباكستان وأيران.
٣. أتخاذ التدابير الضرورية للوقوف ضد الدعايات الصهيونية والشيوعية الهادفة الى منع التقارب بين الأقطار العربية وتركيا.
٤. تأكيد الحاجة المتبادلة لأتمام التعاون الاقتصادي بين البلدين على وفق نصوص المعاهدة المعقودة بينهما عام ١٩٤٦.

حاولت تركيا، في سعيها للاشتراك مع العراق في الحلف، ايجاد سبيل جديد من أجل الاستفادة من المعونات العسكرية والاقتصادية من جانب الدول الغربية، فضلا عن تعزيز مكانتها ونفوذها بين الأقطار العربية، واشراك العراق معها في مواجهة خطر الزحف الشيوعي السوفيتي المحتمل الذي يتهدد تركيا والدول المجاورة للاتحاد السوفيتي.

لأجل استكمال ما جرى الاتفاق عليه في تشرين الثاني ١٩٥٤، زار عدنان مندريس رئيس الوزراء التركي بغداد في ٦ كانون الثاني ١٩٥٥ واجرى محادثات مع المسؤولين العراقيين، حاول من خلالها عقد أتفاق مع العراق مشابه للحلف التركي – الباكستاني لكن نوري السعيد أظهر تردده في الأقدام على عقد مثل هذا الحلف، خوفا من الارتباط مع تركيا بشكل واضح وصريح من دون تهيئة عربية مسبقة(٣). ألا أن عدنان مندريس كان

---

(1) Wademer. J Gallman, Iraq Under General Nuri, My Recollection of Nuri al Said 1954-1958, The Johon Hopkins Press, Baltimore, 1964, p.16.

كذلك :

عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية،المصدر السابق، ص٢١٦ .

(٢) عوني عبد الرحمن السبعاوي، العلاقات العراقية – التركية ١٩٣٢-١٩٥٨، المصدر السابق، ص١٧٠-١٧١.

(٣) المصدر نفسه ص١٠٢؛

يلح على ضرورة الاتفاق على أي شئ، لكي لا تشمت به المعارضة الداخلية في بلاده، وتنتقص من جهوده مع أصدقائه من المسؤولين العراقيين[1]. وقد طمأن عدنان مندريس خلال المحادثات نوري السعيد بأن الولايات المتحدة ستعمد الى تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية للعراق حالما يتم عقد الحلف بين البلدين[2]، وقد أستند في ذلك الى تقديم الولايات المتحدة مساعداتها الاقتصادية والعسكرية الى تركيا وباكستان بعد أن عقد الحلف الثنائي بينهما عام ١٩٥٤.

في ختام المباحثات بين البلدين صدر البيان المشترك في ١٢ كانون الثاني ١٩٥٥، تضمن قرار البلدين بعقد اتفاق يهدف الى تحقيق التعاون وتوسيعه لتأمين استقرار منطقة (الشرق الأوسط) وسلامتها باقرب وقت مستطاع، وتعهد البلدان بالتعاون (لصد أي أعتداء يقع عليها من داخل المنطقة أو من خارجها – أي من أي جهة كانت – وذلك استنادا الى حق الدفاع الشرعي الذي قررته المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة)[3] كما أكد الجانبان بأنه (من الضروري والمفيد أن ينضم الى هذا الاتفاق غيرها من الدول التي تثبت عزمها على العمل لتحقيق اهدافه، أو التي تستطيع أن تعمل على ذلك بحكم موقعها الجغرافي أو امكاناتها. وعلى ذلك فأنهما ستكونان على أتصال وثيق بالدول التي تبدي رغبتها في العمل معها في هذا السبيل كما ستسعيان لأن يتم التوقيع على هذا الاتفاق مع الدول المذكورة في وقت واحد إن أمكن، وعليه فأنهما ستواليان بذل الجهود نفسها بعد التوقيع عليه أيضا.)[4].

واضح مما تقدم أن تركيا لم تهدف الى مجرد اتفاق ثنائي مع العراق فحسب، وأنما كانت تهدف الى أتفاق يشمل عددا من الأقطار العربية بعد اتفاقها مع العراق. لهذا قام عدنان مندريس بزيارة الى دمشق في منتصف كانون الثاني ١٩٥٥ بدعوة من الحكومة

كذلك :

George Lenczowski, The Middle East In the World Affairs, 3rd ed., Cornell University Press, New York, 1962, p.292.

(١) المصدر نفسه، ص ١٧٣.

(٢)Wademer. J Gallman, Iraq Under General Nuri, My Recollection of Nuri al Said, OP.Cit., p.31-33.

(٣)عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، المصدر السابق، ص ٢٢٠ .

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٢١.

السورية[1]، وأعلن فيضي الأتاسي وزير خارجية سورية بأنه (لن تجري أي مباحثات سياسية بين عدنان مندريس وبين الحكومة السورية أثناء زيارة الرئيس التركي)[2] مؤكداً (بأن الحكومة السورية لم تفكر في أن تدخل في هذا الميثاق، وأن سورية ستبذل ما لديها من قوة لتقوية علاقاتها مع جاراتها)[3].

لم تكن هذه المواقف السورية المنطوية على أشكال التأييد كافية لأحتواء سخط الرأي العام السوري، إذ قام الطلبة بمظاهرات في دمشق وحلب وعدد من المدن الأخرى أحتجاجاً على زيارة الوفد التركي لسورية وعلى الحلف العراقي – التركي المتوقع عقده وذلك لأن سورية كانت تريد وقوف الدول العربية على الحياد بين الشرق والغرب[4].

أستكمالاً لجهود تركيا في ضم الأقطار العربية الى الحلف العراقي التركي، زار عدنان مندريس، بعد أنتهاء زيارته لسورية، لبنان، وأجرى محادثات مع الرئيس اللبناني كميل شمعون، أكد فيها أهتمام تركيا الكبير في تنظيم شؤون الدفاع عن المنطقة ورغبتها في التعاون مع الأقطار العربية في هذا المجال، وأبلغ الرئيس اللبناني بأن تركيا والعراق لم يوقعا معاهدة تحالف وأنما وضعا مشروع معاهدة فقط[5]. وقد سلم عدنان مندريس للرئيس اللبناني أثناء الأجتماع نسخة من الحلف العراقي – التركي ودعاه للانضمام أليه[6]، وعرض عليه برنامجاً دفاعياً يتألف من ثلاث نقاط رئيسة هي[7] :

١. قيام تركيا وبريطانيا والولايات المتحدة بتسليح وتجهيز وتدريب الجيش اللبناني.
٢. في حالة أنضمام لبنان الى الدول الأخرى في الدفاع عن (الشرق الأوسط) فأنه سيحصل على المساعدات المالية من الولايات المتحدة.
٣. تعهد تركيا في الدفاع عن حدود لبنان في حالة تعرضها للأعتداء.

---

(1) جريدة الأخبار في ١٥ كانون الثاني ١٩٥٥.

(2) جريدة الشعب في ١٦ كانون الثاني ١٩٥٥.

(3) جريدة الشعب في ١٦ كانون الثاني ١٩٥٥.

(4) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية،المصدر السابق، ص٢٢١ .

(5) أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية لتركيا بعد الحرب العالمية الثانية، المصدر السابق، ص٢٣٨.

(6) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، المصدر السابق، ص٢٢١.

(7) جريدة الشعب في ١٥ شباط ١٩٥٥.

خلال المباحثات مع عدنان مندريس أعلن رئيس الوزراء اللبناني بأن بلاده ستستشير الأقطار العربية قبل تقرير موقفها[١]. وكان العراق قد بذل في منتصف شباط ١٩٥٥ محاولات لضم سورية ولبنان الى الحلف ألا أنه فشل في ذلك[٢].

سافر عدنان مندريس، لغرض أخراج الحلف الى حيز الوجود الى بغداد وبعد محادثات قصيرة مع المسؤولين العراقيين، تم التوقيع على الحلف العراقي – التركي في ٢٤ شباط ١٩٥٥[٣].

وتم التصديق على الحلف من المجلس الوطني التركي الكبير والبرلمان العراقي في ٢٦ شباط ١٩٥٥ وأصبح ساري المفعول من هذا التاريخ[٤]، وأعلن عدنان مندريس في اجتماع للمجلس الوطني التركي الكبير بعد التصديق على الحلف بأن (أمله كبير بأن تنضم الدول العربية جميعها لهذا الميثاق الذي يدر ولا شك عليهم بالفوائد العظيمة)[٥].

أشارت مقدمة الحلف الى معاهدة (الصداقة وحسن الجوار) المعقودة بين البلدين في ١٩ آذار ١٩٤٦ ورغبتها في تنمية وأستمرار الصداقة والاخوة بينهما، كما أكدت على (أن السلم والأمن بين البلدين جزء لا يتجزأ من السلم والأمن لشعوب العالم، وبخاصة شعوب الشرق الأوسط، وأساسا لسياستها الخارجية)[٦] كما بينت المقدمة أنه نظرا لأدراك البلدين (المسؤولية الملقاة على عاتقهما بوصفهما عضوين في هيئة الأمم المتحدة يهمهما استتباب السلم والأمن في منطقة الشرق الأوسط، مما يستوجب اتخاذ التدابير اللازمة لذلك على وفق أحكام المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة، منذ أقتناعهما بضرورة عقد ميثاق يحقق هذه الأهداف)[٧].

---

(١) مديرية التوجيه والإذاعة العامة، حقائق في السياسة يبحثها مجلس النواب العراقي، مطبعة الرابطة، بغداد، ١٩٥٥، ص٢٦.

(٢) فؤاد دوارة، سقوط حلف بغداد، المصدر السابق، ص١١٢؛

عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، المصدر السابق، ص٢٢٦.

(٣) عزيز شريف، من حلف الى تحرير القنال، مطبعة دار الجلاء، بيروت، ١٩٥٦، ص٢٦-٢٧؛

الفرد ليلينتال، هكذا يضيع الشرق الأوسط، المصدر السابق، ص٩١.

(٤) محمود حافظ، استراتيجية الغرب في الوطن العربي، المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة، ١٩٦٧، ص٢١١؛

عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، المصدر السابق، ص٢٢٧-٢٢٨.

(٥) دار الكتب والوثائق، كتاب السفارة العراقية في أنقرة المرقم ع/٥/٧٥ في ٢٨ شباط ١٩٥٥.

(٦) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، المصدر السابق، ص٢٥٠.

(٧) حسن الدجيلي (ترجمة)، ميثاق بغداد – حقائق يبسطها مجلس العموم البريطاني، مطبعة الرابطة، بغداد، ١٩٥٦، ص١٠٠؛

العراقي – التركي[1]، إذ أودعت وثيقة الانضمام في ٢٣ أيلول ١٩٥٥، وبذلك أكتمل العدد اللازم لتأليف المجلس الوزاري للحلف المنصوص عليه في المادة السادسة من الميثاق.

أما أيران فقد أعلنت عن نيتها في الانضمام الى الحلف في ١١ تشرين الأول ١٩٥٥[2]، وجاء قرارها متأخراً نتيجة معارضة الاتحاد السوفيتي لانضمامها للحلف، حيث قبلت رسمياً في ٣ تشرين الثاني ١٩٥٥[3].

وهكذا تطور الحلف العراقي – التركي بعد انضمام بريطانيا وباكستان وأيران اليه، وتغيرت تسميته الى (حلف بغداد). ونتيجة لألحاح أعضاء الحلف وافقت الولايات المتحدة على حضور مراقب أمريكي لاجتماعات الحلف الدورية، وعلى الانضمام الى عدد من لجانه الفرعية.

ثانياً : موقف الاتحاد السوفيتي من حلف بغداد :

وقف الاتحاد السوفيتي، منذ بداية المحاولات التركية لقيام الاحلاف في المشرق العربي ودول الجوار الجغرافي، موقف المعارض الشديد للمحاولات التي كانت تبذلها تركيا لربط باكستان وأيران معها في حلف دفاعي ضده. إذ أعلنت وكالة (تاس) السوفيتية بهذا الصدد : (أن المساعي تبذل الآن لجذب تركيا وأيران وباكستان بحلف عسكري دفاعي موجه ضد الاتحاد السوفيتي)[4].

منذ أن بدأت المفاوضات التركية الباكستانية لعقد الحلف بينهما في أواخر عام ١٩٥٣، أتهمت الحكومة السوفيتية تركيا بالتمهيد لعقد حلف عدواني، بخاصة وأن الأمن القومي لتركيا لم يعد مهدداً من أي أحد من جيرانها، ملمحة بصورة غير مباشرة الى مبادرة السوفيت في مذكرة ٣٠ أيار ١٩٥٣ الخاصة بتخلي الاتحاد السوفيتي عن ادعاءاته

---

(1) Ferenc Váli, Bridge across the Bosporus, The Foreign Policy of Turkey, Op.Cit., p.281.

عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، المصدر السابق، ص٢٤٠.

(2) روح الله رمضاني، سياسة أيران الخارجية ١٩٤١-١٩٧٣، ترجمة علي حسين فياض وعبد المجيد حميد جهودي، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٤، ص ص ٢٩٦، ٢٩٨.

(3) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، المصدر السابق، ص٢٤١.

(4) جريدة الأخبار في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٥٣.

نصت المادتان الأولى والثانية من الحلف على تعـــاون البلديـن لغـرض صيانـة سلامتهما والدفاع عن كيانهما على وفق أحكام المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة وأتخاذ التدابير اللازمة بهذا الشأن، كما نصت المادة (٦) منه على أن (يكـون الميثــاق مفتوحـا للانضمام أليه من أية دولة من دول الجامعة العربية، وغيرها من الدول التي يهمها أمـــر السلم والأمن في هذه المنطقة بصورة فعالة)[1].

استجابت بريطانيا لدعوة العراق للانضمام الى الحلف العراقي – الـتركي واجـرت مباحثات مع العراق أنتهت بتوقيع الاتفاق الخاص في ٤ نيسان ١٩٥٥ ليحل محل معــاهدة ١٩٣٠، وفي اليوم التالي أعلنت بريطانيا انضمامها الى الحلف علـــى وفــق المــادة (٥) منه[2].

وقد صرح عدنان مندريس رئيس الوزراء التركي بمناسبة انضمام بريطانيــا الــى الحلف، قائلا : (وهكذا لم يعد (الشرق الأوسط) يبدو كما كان فراغا مـــن ناحيــة الأمــن والسلم، وسيتحرر من كابوس القلق وعدم الاستقرار . . . أن انضمام بريطانيا هو أحــدى الحوادث المهمة جدا، أن اشتراك بريطانيا صديقتنا الحميمة والحليفــة، أعــز شـئ الــى نفوسنا)[3].

أيدت باكستان توقيع الحلف العراقي – التركي وأعربت عن رغبتها بانضمـــام دول أخرى من المنطقة للدفاع عن أمن المنطقة وسلامتها، وتوقع رئيس الـوزراء الباكسـتاني انضمام دول أخرى الى باكستان والعراق وتركيا فيما يتعلق بالدفاع المتبادل[4]. فيما أكـــد عدنان مندريس بأن انضمام باكستان للحلف سيتم في المستقبل القريب[5].

أجتمع عدد من المسؤولين العراقيين والأتراك في أنقرة في الأول من تمـــوز ١٩٥٥ مع وزير الخارجية الباكستاني وأنتهى الاجتماع بموافقة باكستان في الانضمام الى الحلـف

عزيز شريف، من حلف بغداد الى تحرير القنال، المصدر السابق، ص٢٩-٣٠.

(١) حول نصوص الحلف العراقي – التركي راجع :

المصدر السابق، ص٢٩-٣١؛

عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، المصدر السابق، ص٢٥١-٢٥٢.

(٢) المصدر نفسه، ص ص٢٣٣،٢٣٤،٢٣٥.

(٣) حسن الدجيلي (ترجمة)، ميثاق بغداد. حقائق يبسطها مجلس العموم البريطاني، المصدر السابق، ص٧١.

(٤) دار الكتب والوثائق، كتاب السفارة العراقية في كراجي الى وزارة الخارجية المرقم س/٢/٤/٥٦٦ في ٤ آذار ١٩٥٥.

(٥) دار الكتب والوثائق، كتاب السفارة العراقية في أنقرة الى وزارة الخارجية المرقم س/٢/٢١٦ في ١٣ حزيران ١٩٥٥.

الإقليمية في تركيا[1]. كما أتهمت وسائل الأعلام السوفيتية تركيا في زيـادة التوتـر فـي مناطق المشرق العربي ودول الجوار الجغرافي على الرغـم مـن محـاولات الاتحـاد السوفيتي في أتخاذ خطوات عدة لأقامة (علاقات الجيرة الحسنة مع تركيا)[2].

قدمت الحكومة السوفيتية مذكرة رسمية الى تركيا في ١٨ آذار ١٩٥٤ أحتجت فيـها على الحلف المقترح بين تركيا وباكستان، وأكدت بأن الحلف (يفاقم الموقف فـي الشـرق الأدنى والأوسط وفي جنوب شرق آسيا مما لـه صلـة مباشـرة للأمـن فـي الاتحـاد السوفيتي)[3]، وأتهمت المذكرة الولايات المتحدة بالتخطيط لأستخدام المصادر البشرية فـي هذه المنطقة لتنفيذ سياستها .

وقد ردت الحكومة التركية على المذكرة السـوفيتية فـي ٩ أيـار ١٩٥٤ رافضـة الادعاءات السوفيتية، وعبرت مذكرتها عن (أستياء الحكومة التركيـة أزاء الاحتجاجـات السوفيتية من خلال القنوات الدبلوماسية وأية وسيلة أعلامية حيثما تقـوم تركيـا بتعزيـز السلم)[4].

حاول الاتحاد السوفيتي تحسين علاقاته مع تركيا ألا أن الأوساط السياسية في تركيـا لم ترحب بالمساعي السوفيتية، في الوقت الذي استمرت فيه وسـائل الأعـلام السـوفيتية بالتأكيد على علاقات حسن الجوار التي قامت بين البلدين أيام مصطفى كمـال اتـاتورك، وقد رحبت عدد من الصحف التركية بالبيانات السوفيتية[5]،ألا أن رد فعل الحكومة التركية والرأي العام أبدى تحفظا، فكتبت صحيفة أولـوس (Ulus) معلقـة علـى المحـاولات السوفيتية في أوائل أيلول ١٩٥٤ بالقول : (أن بهلوانيات السياسـة السـوفيتية مشـفوعة بالتأرجح بين الصداقة والعداوة لا توحي بكثير من الثقة)[6].

---

(1) Ivar Spector, The Soviet Union and the Muslim World 1917-1958, Op.Cit, p.215.

(2) Ibid, p.215.

(3) Ibid, p.214;

والترلاكور، الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط، المصدر السابق، ص٢٣٦.

(4) David Dallen, Soviet Foreign Policy after Stalin, Methue and Co LTD, London, 1962, p.202.

(5) والترلاكور، الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط، المصدر السابق، ص٢٣٧-٢٣٨.

(6) المصدر نفسه، ص٢٣٨.

عندما بدأت المفاوضات التركية العراقية في تشرين الأول ١٩٥٤ هاجمت وسائل الاعلام السوفيتية هذه الخطوة ووصفتها بأنها تمثل خطوة أخرى لاشراك العراق في الحلف الدفاعي الغربي، كما أعلن وزير الخارجية السوفيتي في شباط ١٩٥٥عن رغبة بلاده في قيام علاقات حسن الجوار مع تركيا وحمل تركيا مسؤولية تدهور العلاقات بين البلدين نتيجة للسياسة التي تتبعها تركيا والتي جعلت أمكانية أعادة الصداقة التقليدية بينهما أمرا يصعب تحقيقه[١].

بعد قيام حلف بغداد بعث الاتحاد السوفيتي بمذكرات أحتجاج الى الدول المشاركة في الحلف[٢]، ووصفته الدوائر الرسمية السوفيتية بأنه (ماس بمصالح تركيا القومية وبمستقبلها)[٣] كما هاجمت وسائل الاعلام الحلف ووصفته بأنه (تحالف عسكري عدواني) وأتهمت الدول الغربية بمحاولة تحريض العراق للسيطرة على سورية وتحريض تركيا لأحتلال منطقتي أذربيجان وكردستان[٤].

لم تقتصر معارضة الاتحاد السوفيتي لحلف بغداد عند هذا الحد فحسب بل أمتدت الى التعاون مع الأقطار العربية المعارضة لحلف بغداد وذلك بهدف الحد من أمتداده الى أقطار عربية أخرى ومن ثم العمل على هدمه. فقد شهد عام ١٩٥٥ نشاطا دبلوماسيا سوفيتيا أستهدف التغلغل في المشرق العربي والحيلولة من دون أنتفاع الغرب من حلف بغداد.

وعندما أعلنت سورية شجبها في منتصف شباط ١٩٥٥ للأحلاف والمواثيق العسكرية الأجنبية[٥] وأعلان رئيس الوزراء السوري عن (رفض الأحلاف وعدم الانضمام الى المعاهدة التركية العراقية)[٦] قامت تركيا بالضغط على سورية من أجل ضمها الى حلف بغداد، وأشتركت مع عدد من الأقطار العربية في عدد من الأعمال الاستفزازية والتهديد والمناورات وحشد الجيوش على حدود سورية وأثارت مشاكل

---

(١) المصدر نفسه، ص٢٣٨.

(2) Ferenc Vâli, Bridge across the Bosporus, The Foreign Policy of Turkey, Op.Cit., p.284.

(٣) والترلاكور، الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط، المصدر السابق، ص٢٣٨.

(4) Ivar Spector, The Soviet Union and the Muslim World 1917. 1958, Op.Cit, p.216.

(5) Patrick Seale, The Struggle for Syria : A study Of post – War Arab politics, 1945-1958, Oxford University Press, London, 1966, p.222.

(6) George Lenczowski, The Middle East in the World Affairs, Op.Cit., p.359.

الحدود بين البلدين[١] كما قامت بتقديم مذكرة الى الحكومة السورية في ١٣ آذار ١٩٥٥ بشأن موقفها حيال الحلف العراقي – التركي جاء فيها : (أن مشروع عقد الحلف المصري – السوري خرج الى حيز الوجود نتيجة مباشرة لجهود مصر الرامية الى منع الدول العربية من دخول الميثاق العراقي التركي وعزل تركيا والعراق عن (العالم العربي)، وإذا أمكن عزل تركيا بعد فصل العراق عنها. أن سورية بهذا الأتفاق تكون قد سلمت مصيرها وسياستها لمصر التي تحاول بسلبيتها وعدائها لتركيا تعكير الهدوء في الشرق الأوسط . . . فللاتفاق المنوي عقده أهداف أخرى على رأسها الاتفاق على عدم التفاهم مع تركيا ولا عقد اتفاق معها وفي ذلك ظاهرة عداء واضحة ضد تركيا[٢].

أن الضغوط التي مارستها تركيا ضد سورية دفعت الاتحاد السوفيتي الى التدخل، إذ أصدرت وزارة الخارجية السوفيتية في ١٦ آذار ١٩٥٥ بيانا أشارت فيه الى دور تركيا في جر دول المنطقة الى المخططات الأمريكية، وأوضح البيان عدم حاجة الأقطار العربية لحلف بغداد، مؤكدا بأن تركيا تقوم بكل هذا من أجل أستعادة سيطرتها السابقة على الأقطار العربية[٣]. كما أعلن الاتحاد السوفيتي، نتيجة لموقف سورية الرافض للأحلاف، عن تأييده التام لسورية[٤]، إذ أخبر وزير الخارجية السوفيتي مولوتوف المبعوث السوري (فريد الخاني)، الذي كان يزور موسكو، في ٢٣ آذار ١٩٥٥ بأن (الاتحاد السوفيتي يؤيد موقف سورية ويرغب في تقديم جميع المساعدات اليها بهدف حماية استقلالها وسيادتها)[٥] . . . وأن الحكومة السوفيتية : (لن تقف مكتوفة الأيدي، إذا التجأت تركيا لامتشاق الحسام في تعاملها مع سورية)[٦].

وقد واصل الاتحاد السوفيتي أظهار أستنكاره وعدائه لحلف بغداد ومخططات الغرب في المنطقة، وألقى مسؤولية الصراعات والتصدع في العلاقات الثنائية المشتركة في المنطقة على تلك الأحلاف والتكتلات في محاولة منه للضغط ضدها. إذ أصدرت وزارة

---

(1) Ibid, p.359;

ب. م. بوتسخفريا، سياسة تركيا الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية، المصدر السابق، ص ١٤٩.

(٢) جريدة الأخبار في ٢٤ آذار ١٩٥٥.

(٣) ب. م. بوتسخفريا، سياسة تركيا الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية، المصدر السابق، ص ١٤٩-١٥٠.

(٤) صلاح العقاد، المشرق العربي ١٩٤٥-١٩٥٨، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٦٧، ص١٦٣.

(5) Patrick Seale, The Struggle for Syria, Op.Cit., p.234;

George Lenczowski, The Middle East in the World Affairs, Op.Cit., p.359.

(6) Ibid, p.359.

الخارجية السوفيتية بيانا في ١٦ نيسان ١٩٥٥ جاء فيه : (أن الحالة العامة في الشرق الأوسط قد أزدادت خطورة لدرجة كبيرة، ويعزى سبب ذلك الى أن عددا من الدول الغربية قامت بمحاولات جديدة لجر بلدان الشرقين الأدنى والأوسط الى التكتلات العسكرية . . . وبلغ الأمر في الآونة الأخيرة الى حد أن سورية صارت تتلقى مطالب أنذارية بالانضمام الى الحلف التركي العراقي . . . وتتعرض مصر لضغط شديد أيضا إذ يطالبونها بتغيير موقفها السلبي من الحلف العراقي التركي وبعدم تأييد سورية التي تقاوم الضغط الأجنبي)[١] وأكد البيان بأن الاتحاد السوفيتي لا يمكن أن يقف مكتوف الأيدي أزاء تشكيل الأحلاف والقواعد العسكرية الأجنبية في بلدان المنطقة مما له صلة مباشرة بأمن الاتحاد السوفيتي.

أعلنت الولايات المتحدة، انضمامها في ١٩ نيسان ١٩٥٥ الى الجنة الاقتصادية ولجنة مكافحة النشاطات الهدامة التابعة للحلف، وتعزيز علاقاتها العسكرية مع دول الحلف، وذلك تقوية لحلف بغداد في مواجهة الرفض الذي تعرض له من الأقطار العربية[٢].

ولمواجهة الضغوط التي تتعرض لها سورية من جراء التزامها بسياسة الحياد ورفضيا الانضمام الى الاحلاف الغربية، فقد سعى السوفيت الى تشجيع هذه السياسة لحصر نفوذ حلف بغداد ومنع أمتداده الى أقطار أخرى تهدد مصالحه المتنامية في المنطقة لذلك أقدم السوفيت على تقديم عروض لمساعدات اقتصادية وعقد صفقة أسلحة مع سورية في خريف عام ١٩٥٥ بعد أمتناع بريطانيا والولايات المتحدة عن تجهيز سورية بالأسلحة[٣]، كما عقدت أتفاقية تجارية بين البلدين في تشرين الثاني ١٩٥٥، وأرتفعت درجة التمثيل الدبلوماسي بين البلدين الى مستوى السفارة.(في سبيل تعزيز علاقات الصداقة الموجودة بين البلدين وتطويرها)[٤].

سعى السوفيت الى التقرب من مصر التي قادت حملة المعارضة ضد حلف بغداد، إذ وجهت دعوة الى الرئيس جمال عبد الناصر في آب ١٩٥٥ لزيارة موسكو، وتمكنت

---

(١) أسكندر أحمدوف(أعداد)، الاتحاد السوفيتي والعالم العربي : مجموعة من الوثائق السياسية، ترجمة خيري الضامن، دار التقدم، موسكو، ١٩٧٨، ص٤١-٤٢.

(٢) أرسكين تشايلدرز، الطريق الى السويس، ترجمة خيري حماد، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٢، ص١٦٨. كذلك : أحمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، المصدر السابق، ص١٩٠.

(3) Patrick Seale, The Struggle for Syria, Op.Cit., p.234-256.

(4) Ibid, p.255.

مصر من غقد صفقة الأسلحة التي أعلن عنها في ٢٧ أيلول ١٩٥٥ في مقـــابل تصديــر القطن المصري[١]، كما وافق السوفيت على تجهيز مصر بالنفط والمعدات الصناعية فـــي مقابل القطن المصري، كما عرض السوفيت في تشرين الثاني ١٩٥٥ على مصر تزويدهـا بالمعدات اللازمة لبناء السد العالي[٢].

حاولت تركيا أن تصور أن أشتراكها في حلف بغداد كان من أجـــل حفـظ السـلام والدفاع عنه، ولهذا فقط عملت جاهدة من أجل انضمام الولايات المتحدة اليـــه مـــن أجـــل مواجهة السوفيت في المنطقة. إذ قدمت في شباط ١٩٥٦ الدعوة اليها رســـميا للانضمـــام للحلف (لتقوية الآمال بالحلف)[٣].

---

(١) ك. م وورهاوس، السياسة الخارجية البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية، ترجمة حسين القباني، الدار القوميـــة للطباعـــة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥، ص٨٦؛

أرسكين تشايلدرز، الطريق الى السويس، المصدر السابق، ص١٥٠.

أنظر أيضاً :

بيير روندو، مستقبل الشرق الأوسط، المصدر السابق، ص١٧٧.

(٢) أرسكين تشايلدرز، الطريق الى السويس، المصدر السابق، ص ص١٥٤-١٥٩ .

(٣) ب. م. بوتسخفريا، سياسة تركيا الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية، المصدر السابق، ص ١٥٣.

المبحث الثالث

مشروع ايزنهاور وتأثيره في العلاقات التركية السوفيتية

كان من نتائج فشل العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ أنحسار النفوذ البريطاني عن منطقة (الشرق الأوسط)، وأزدياد النفوذ السوفيتي في المنطقة، لذلك خشيت الولايات المتحدة أن يؤدي هذا الى الأضرار بالمصالح الغربية في المنطقة العربية، فبادرت الى طرح ما أسمته بـ(مشروع ايزنهاور) لملء الفراغ في المنطقة[1].

قام الرئيس ايزنهاور في ٥ كانون الثاني ١٩٥٧ بطرح مشروعه على الكونغرس الأمريكي بغية تقديم المساعدة لدول (الشرق الأوسط) عن طريق[2] :

١. استخدام القوات المسلحة للولايات المتحدة لحماية السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول التي تطلب مثل هذه المساعدات ضد العدوان المسلح المكشوف من أية دولة تسيطر عليها الشيوعية الدولية.
٢. الاضطلاع ببرامج معونات عسكرية أمريكية مع من يطلبها من دول المنطقة.
٣. أن تقوم الولايات المتحدة بتقديم المعونة لدول(الشرق الأوسط) من أجل تنمية اقتصادياتها.

وقد وافق الكونغرس الأمريكي على هذا البرنامج ودخل حيز التطبيق في ٩ آذار ١٩٥٧[3].

يلاحظ على هذا المشروع بأنه طرح في محاولة لتثبيت النفوذ الأمريكي في المنطقة، وبخاصة وأن المنطقة تحتوي على ثلثي أحتياطي النفط في العالم. كما أنه أستيهدف منع وصول الاتحاد السوفيتي الى المنطقة وأحتوائه داخل مناطق نفوذه الراهنة.

---

(1) محمد كمال عبد الحميد، الشرق الأوسط في الميزان الأستراتيجي، ط٤، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ١٩٧٢، ص٣٨٢؛

الفرد ليلينتال، هكذا يضيع الشرق الأوسط، المصدر السابق، ص٢١٨-٢١٩.

(2) محمود حافظ، استراتيجية الغرب في الوطن العربي، المصدر سابق، ص٢٣٣؛

John C. Campbell, Defence of the Middle East, Op.Cit., p.122.

(3) أحمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، ١٩٧٨، ص١٥٢؛

بيير روندو، مستقبل الشرق الأوسط، المصدر السابق، ص١٩٢.

أولا : دور تركيا في المشروع :

أعلن عدنان مندريس رئيس الوزراء التركي عن موافقته على مشروع ايزنهاور في ٥ كانون الثاني ١٩٥٧ مؤكدا (أن تركيا سوف تحتل مركزا مرموقا في مبدأ ايزنهاور) معلنا (أن الحكومة التركية تعد الأعمال المهمة التي قامت بها الولايات المتحدة، والدول المحبة للسلام تتماشى مع ما يجب أن يعطى لهذه المنطقة من أهمية، وأن التصريحات التي أعلنها ايزنهاور وبرنامجه الجديد ما هي ألا أعمال جديرة بالشكر والثناء)[1] كما أيد وزير الخارجية التركي المشروع وعده خطوة ذات قيمة كبرى لتأمين الاستقرار في المنطقة بتقديمه الضمانات الأمريكية للدول الأعضاء في حلف بغداد[2].

أما موقف وسائل الأعلام التركية فقد رحبت صحيفة (ظفر) في ٤ كانون الأول ١٩٥٧ بالمشروع من خلال المبدأ الذي يقوم عليه والمتمثل بضمان وجود القوة العسكرية الأمريكية، وتوفير الدعم للمنطقة في المجال الأقتصادي عبر المساعدات المالية، مؤكدة بأن التاريخ يحكم على صحة هذا المبدأ وعدم صحته من خلال (الموقع والأهمية التي تقدمها أمريكا لتركيا في هذه الخطة وحساباتها)[3].

كما أيدت الدول الأعضاء في حلف بغداد مشروع ايزنهاور، إذ أجتمع رؤوساء وزارات الحلف في أنقرة في ١٩ كانون الثاني ١٩٥٥وفي نهاية مباحثاتهم أعلنوا عن ترحيبهم بالمشروع، وعدوه بمثابة خطوة مهمة لمجابهة العدوان والتخريب الشيوعي في المنطقة وحفظ السلم وتأمين الرفاة والتقدم الاقتصادي لشعوب المنطقة[4].

---

(1) أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، المصدر السابق، ص٢٤٨-٢٤٩؛ محمود حافظ، استراتيجية الغرب في الوطن العربي، المصدر السابق، ص٢٤٧.

(2) دار الكتب والوثائق، كتاب وزارة الخارجية العراقية د/١٠٢٢/١٠٢٢/٦٠٠/٩١٢٥ في ٢٣ آذار ١٩٥٧.

(3) فيروز أحمد، صنع تركيا الحديثة، المصدر السابق، ص٢٦٩-٢٧٠.

(4) روح الله رمضاني، سياسة أيران الخارجية ١٩٤١-١٩٣٧ ،المصدر السابق، ص٢٤٨-٢٤٩؛ محمود حافظ، استراتيجية الغرب في الوطن العربي، المصدر السابق، ص٢٤٤-٢٤٥؛

W.B. Fisher, "Turkey Physical and Social Geography", in : The Middle East and North Africa 1979-1980, 26 ed., Europa Publications Limited, London, 1979, p.762.

ثانياً : موقف الاتحاد السوفيتي :

أما موقف الاتحاد السوفيتي من مشروع ايزنهاور فكان من الطبيعي أن يكون في مقدمة المعارضين له، إذ عده يتضمن هجوماً مباشراً على أهتماماته في (منطقة الشرق الأوسط). وقد علقت وكالة (تاس) الرسمية على المشروع بقولها أن المشروع يريد تحويل (الشرق الأوسط) الى مستعمرة أمريكية، وأن ايزنهاور في رسالته الى الكونكرس ينطق بصوت الحرب وليس بصوت السلام، إذ أن حرص الولايات المتحدة على سيادة واستقلال دول (الشرق الأوسط) لا يمكن تحقيقها مع تبني برنامج عدواني بأستخدام القوة الأمريكية في المنطقة[1]. كما أتهم البيان الذي صدر، بعد أنتهاء المباحثات السوفيتية – الصينية في أوائل كانون الثاني ١٩٥٧، الولايات المتحدة بالسعي للحلول محل الاستعمار البريطاني والفرنسي في المنطقة، ومحاولة القضاء على حركة الاستقلال القومي بالشرق الأدنى والأوسط، الأمر الذي من شأنه أن (يخلق توتراً جديداً في الشرقين الأدنى والأوسط)[2]. كما رفض البيان الذي صدر في ٦ كانون الثاني في نهاية مباحثات الاتحاد السوفيتي مع رؤوساء دول أوربا الشرقية (هذا التدخل الفاضح في شؤون الشرق الأوسط)[3].

قدم الاتحاد السوفيتي، رداً على مشروع ايزنهاور، مشروع عرف بأسم (مشروع شبيلوف) في ١١ شباط ١٩٥٧ لتأكيد مركزه الجديد في (الشرق الأوسط)، إذ أقترح المشروع بتوقيع التزام مشترك من قبل الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بتسوية المشاكل في المنطقة بالوسائل السلمية من دون غيرها، والمرتكزة على أحترام سيادة الدول الإقليمية وأزالة القواعد العسكرية الأجنبية من أراضيها وعدم أقحامها في أية أحلاف عسكرية. كما تضمن المشروع تقديم المساعدات الاقتصادية غير المشروطة، ألا أن الدول الغربية رفضت هذا المشروع[4].

---

(1) Problem Of the Third World, The Policy Of the Soviet Union in the Arab World : A short collection of Foreign Policy Documents, Progress Publishers, Moscow, 1975, p.82.

(2) محمود حافظ، استراتيجية الغرب في الوطن العربي، المصدر السابق، ص٢٤٣.

(3) المصدر نفسه، ص٢٤٣.

(4) أنظر :

بيير روندو، مستقبل الشرق الأوسط، المصدر السابق، ص١٩٣؛

ك.م. وورهاوس، السياسة الخارجية البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية، المصدر السابق، ص٩٤.

أرسل الرئيس الأمريكي ايزنهاور مبعوثه الخاص (جيمس ريتشاردز) في منتصف آذار ١٩٥٧ في جولة الى عدد من الدول في المنطقة لتوضيح ما جاء في المشروع الأمريكي واطلاع حكومات دول المنطقة على مضامين السياسة الأمريكية الجديدة[١]، أجتمع خلالها مع رئيس الوزراء التركي عدنان مندريس، الذي كرر ثانية تأييد تركيا لمشروع ايزنهاور، وفي ختام المباحثات بينهما أصدرت الحكومة التركية بياناً رسمياً أعلنت فيه : (أن الحكومة التركية تكرر مساندتها لأقتراح الولايات المتحدة من أجل دعم الاستقلال السياسي لدول الشرق الأوسط، وضمان سلامتها الاقليمية ضد تهديد الشيوعية الدولية)[٢]، كما تعهدت الولايات المتحدة بمساعدة تركيا ضد كل النشاطات الهدامة في المنطقة، ورغبتها في تقديم المساعدات المالية في المشاريع الاقتصادية التركية[٣]، فضلاً عن أعلان الولايات المتحدة في ٢٣ آذار ١٩٥٧ عن رغبتها في الانضمام الى اللجنة العسكرية لحلف بغداد[٤].

كانت الخطوة الأمريكية في الانضمام الى اللجنة العسكرية لحلف بغداد تستهدف أظهار تأييدها للحلف من حيث تشكيله وسياساته وأهدافه ولتغطية الضعف العسكري للحلف، والافصاح مقدماً عن أتجاهات سياستها المقبلة في المنطقة لتشجيع الأقطار العربية المترددة في الانضمام أليه، بالاطمئنان مقدماً الى أي قرار تتخذه هذه الأقطار للاشتراك فيه.

قامت الولايات المتحدة بممارسة الضغوط على سورية، التي رفضت مشروع ايزنهاور، لحملها على قبوله، وطلبت من حلفائها حكام العراق والأردن ولبنان وتركيا تشديد الحصار عليها لعزلها، غير أن سورية نجحت في عقد أتفاقية مع الاتحاد السوفيتي في أوائل آب ١٩٥٧ لتزويدها بقرض قيمته (١٤٠) مليون دولار[٥]، كما قامت سورية في منتصف آب ١٩٥٧ بأبعاد ثلاثة دبلوماسيين أمريكيين بعد أتهامهم في الاشتراك في

---

(١)أرسكين تشايلدرز، الطريق الى السويس، المصدر السابق، ص ١٩٣ ؛
بيير روندو، مستقبل الشرق الأوسط، المصدر السابق، ص١٩٤؛
Patrick Seale, The Struggle for Syria, Op.Cit., p.286.
(٢) أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، المصدر السابق، ص٢٤٨.
(3)W.B. Fisher, "Turkey Physical and Social Geography", Op.Cit., p.762.
(٤)أرسكين تشايلدرز، الطريق الى السويس، المصدر السابق، ص ٣٧٠-٣٧١ ؛
Patrick Seale, The Struggle for Syria, Op.Cit., p.286.
(5) Ibid, p.291;
George Lenczowski, The Middle East in the World Affairs, Op.Cit., p.367.

المؤامرة التي أعدتها الولايات المتحدة للأطاحة بالحكومة السورية بالاشتراك مع دول حلف بغداد[١]،الأمر الذي أثار الولايات المتحدة وأتهام سورية بتوجهها نحو المعسكر الشرقي[٢].

أن التطورات السياسية التي شهدتها سورية في هذه الفترة أقلقت الحكومة التركية، فاتفقت مع العراق للتشاور مع الولايات المتحدة حول التغلغل الشيوعي في سورية في ضوء الأخبار والدعايات التي كانت تشير الى ذلك. حيث أرسلت الولايات المتحدة (لوي هندرسون) مساعد وكيل وزير الخارجية الأمريكي الى أنقرة، فأجتمع في ٢٤ آب ١٩٥٧ مع ملك العراق والأردن وعدنان مندريس. وطلب مندريس أثناء الأجتماع تدخل العراق لتغيير الأوضاع في سورية، وأيد هندرسون ذلك وأعلن أستعداد بلاده للوقوف الى جانب العراق في ذلك[٣].

خلال الاجتماع الذي عقد بين عدنان مندريس ورئيس الوزراء العراقي علي جودت الأيوبي في منتصف أيلول ١٩٥٧ عرض عدنان مندريس استعداد تركيا للتعاون مع العراق لمعالجة الوضع في سورية[٤]. كما أيّد الرئيس التركي الولايات المتحدة ودعم بشكل كامل لأي تدخل في شؤون سورية الداخلية فيما إذا قررت الولايات المتحدة القيام بأي نشاط لتغيير نظام الحكم في سورية[٥].

وافقت الولايات المتحدة على اشتراك تركيا وتعاونها في مواجهة سورية، إذ بعث الرئيس ايزنهاور برسالة الى عدنان مندريس أكد فيها أستعداد الولايات المتحدة لتقديم المساعدات العسكرية المطلوبة، فيما إذا قامت أحدى الدول المجاورة لسورية بهجوم ضدها وتعويض خسائر الأسلحة[٦]. وقد تزامن هذا مع قيام الولايات المتحدة بتعزيز قواتها في قاعدة (انجيرلك) وتحريكها لعدد من قطعات الأسطول السادس الأمريكي في

---

(1) Ibid, p.368;
Patrick Seale, The Struggle for Syria, Op.Cit., p.291.

(2) Ibid, p.291.

(٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، جـ ١٠، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٨، ص١٥٧.

(٤) المصدر نفسه، ص١٦٤.

(5) Miten Tamkoç, The Warrior Diplomats, Op.Cit., p.240.

(6) Herbert K. Tillema, Appeal to force, Tomas Y. crowell company, New York, 1973, p.77.

شرقي البحر المتوسط، وتحشيد القوات التركية وقيامها بمناورات علـــى طـول الحـدود السورية[1].

دفعت الضغوط التي قامت بها الولايات المتحدة وتركيا ضد ســورية الـى تدخـل الاتحاد السوفيتي الى جانب سورية لمقاومة هذه الضغــوط، إذ بـدأت وسـائل الأعـلام السوفيتية منذ بداية أيلول ١٩٥٧ بكشف تفاصيل الاستعدادات العسـكرية التركيـة لغـزو سورية[2]، وأتهم خروشوف الولايات المتحدة بتحريض تركيا لمهاجمة ســورية، وحـذر تركيا من النتائج المترتبة عليها جراء هذا العمل[3]. كما حذر وزير الخارجيـة السـوفيتي تركيا من القيام بعمل عسكري ضد سورية مؤكداً (أنه إذا سارت تركيا على هذا المنـــهج فربما وجدت نفسها في هاوية) متسائلاً : (كيف ستشعر تركياإذا تحشدت جيـوش أجنبيـة على طول حدودها)[4].

وتأكيداً لدعم الاتحاد السوفيتي لسورية، أرسل رئيس الوزراء السوفيتي (بولغـانين) رسالة الى رئيس الوزراء التركي عدنان مندريس في ١٩ أيلول ١٩٥٧، أكد فيها بـأن : (الحكومة السوفيتية لا تشارك في مسألة خطيرة جداً بنتائجها تتمثل في الغزو المسلح ضـد سورية، والمساعدة على إجهاض التطورات غير مقبولة فــي الشـرق الأوسـط . . . فبوصول الأخبار عن تحشد القوات التركية قرب الحدود السورية – التركية تثار المسـألة بشكل طبيعي لدينا فيما إذا كان الأتراك على علم بحشود القوات الأجنبية على حدودهـم. ونحن واثقون تماماً بأن تركيا قد تجلب سوء طالع كبير على نفسـها إذا مـا أنقـادت أو وجهت من قبل المجلس لهذه الدوائر الأجنبية التي ليست لديها الرغبة على الأطلاق فـي المحافظة على السلام في الشرق الأوسط . . . ونحن واثقون إذا ما شن عمل عسـكري ضد سورية وخرجت مسألة الحرب عن الزمام في منطقة الشرق الأوسـط فـأن تركيـا

([1])Ibid, p.77;

ميشيل أيونيدس، فرق ... تخسر ... ثورة العرب ١٩٥٥-١٩٥٨، ترجمة خيري حماد، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٠، ص٢٧٠-٢٧١؛

بيير روندو، مستقبل الشرق الأوسط، المصدر السابق، ص١٩٦؛

أرسكين تشايلدرز، الطريق الى السويس، المصدر السابق، ص ٣٩٨.

([2]) والتر لاكور، الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط، المصدر السابق، ص٢٨٣.

([3]) حمدي حافظ، المشكلات العالمية المعاصرة، ط١، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ١٩٥٨، ص٤٤٠.

([4]) حول نص تصريح غروميكو راجع :

Problem of the third world, The policy of the Soviet Union in the Arab World, Op.Cit., p.94-95.

ستعاني من دون أي شك نتيجة مشاركتها في مثل هذا العدوان وأن موقفها في المنطقة سيخضع الى التأرجح بصورة حتمية)[١].

وقد رفض رئيس الوزراء التركي عدنان مندريس ما جاء في رسالة (بولغانين) وأنكر الأتهامات السوفيتية وأكد أن بلاده لا تخفي أية نوايا عدوانية نحو سورية أو أية دولة أخرى في المنطقة[٢]، وأعلن : (أن شعور تركيا بعدم الأرتياح عن التطورات في سورية طبيعي للغاية، إذ غدت سورية مستودعا للأسلحة السوفيتية.)[٣] كما أكد عدنان مندريس بأن حالة التوتر التي تشهدها المنطقة سببها محاولات الاتحاد السوفيتي المتكررة للتغلغل في المنطقة وأتخاذ سورية أداة لتغلغل النفوذ الشيوعي في منطقة الشرق الأوسط[٤].وتزامنت مع حملة التحذيرات السوفيتية لتركيا تحركات عسكرية سوفيتية على طول الحدود المشتركة بين البلدين في منطقة القوقاز[٥] وأرسال عدد من القطع البحرية الحربية الى ميناء اللاذقية السوري[٦].

أعلنت الولايات المتحدة عن مساندتها لتركيا، إذ أعلن وزير الخارجية الأمريكي في الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩ أيلول ١٩٥٧ بأن تركيا في وضع خطر ومعرضة للتهديد من الاتحاد السوفيتي في الشمال والتعزيز السوفيتي في سورية جنوبا[٧]، وأصدرت الولايات المتحدة بيانا أكدت فيه : (أن مسؤوليات السوفيت تكون وخيمة للغاية في حالة الهجوم على تركيا، لأن الأخيرة حليفتنا في حلف شمال الأطلسي، رغم المسافات الطويلة بيننا وبينها)[٨].

بعد أن عرضت سورية قضية التهديدات التركية ضدها في الأمم المتحدة في أواخر أيلول ١٩٥٧، حذر وزير الخارجية السوفيتي في كلمته في الجمعية العامة للأمم المتحدة

---

(1)Ibid, p.93-94.

(٢) حمدي حافظ، المشكلات العالمية المعاصرة، المصدر السابق، ص٤٤٠.

(٣) أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، المصدر السابق، ص٢٥٢.

(٤)حمدي حافظ، المشكلات العالمية المعاصرة، المصدر السابق، ص٤٤٠.

(٥)والتر لاكور، الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط، المصدر السابق، ص٢٨٣؛

David Dallen, Soviet Foreign Policy after Stalin, Op.Cit., p 471.

(6) Patrick Seale, The Struggle for Syria, Op.Cit., p.301;

ميشيل أيونيدس، فرق ...تخسر ... ثورة العرب ١٩٥٥-١٩٥٨، المصدر السابق ، ص٢٧١.

(7) Patrick Seale, The Struggle for Syria, Op.Cit., p.300.

(٨) أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، المصدر السابق، ص٢٥٣.

تركيا من النتائج التي ستترتب على تركيا في حالة قيامها بمهاجمة سورية، وطلب من أعضاء الأمم المتحدة، في حالة قيام تركيا بمهاجمة سورية، بمد يد المساعدة الضرورية لوقف العدوان[1].

رد مندوب تركيا الدائم في الأمم المتحدة (سليم ساربر) مؤكدا أن بلاده تقيم وزنا لأستقلال سورية وسيادتها، وليست لديها أية نوايا عدوانية ضد أية دولة من الدول المجاورة، وأن التدابير الخاصة بالتحشد حول الحدود السورية أتخذت من باب الأحتياط ولأغراض دفاعية[2]، وأن تركيا تشعر بعدم الأرتياح لوجود تهديد مباشر على تركيا من الاتحاد السوفيتي وسورية[3].

بعد تسوية الأزمة السورية، توقفت وسائل الاعلام السوفيتية عن مهاجمة تركيا، وأعفي وزير الدفاع من منصبه في أشارة من السوفيت لدوره وتدخله في الأزمة، وزار خروشوف بعد ذلك السفارة التركية في موسكو وأكد أثناء زيارته مخاطر السياسة المرفوضة الممارسة من قبل وزير الدفاع السوفيتي السابق[4].

بعث رئيس الوزراء السوفيتي (بولغانين) رسالة الى رئيس الوزراء التركي عدنان مندريس أكد فيها رغبة السوفيت في تعزيز صلاتهم مع تركيا، وأمكانية حل الخلافات بين البلدين في حالة تجاوب تركيا مع مساعي السوفيت في هذا المجال[5]. الا أن عدنان مندريس أعلن بأن العلاقات بين تركيا والاتحاد السوفيتي لا يمكن أن تقوم من دون أستشارة الأحلاف التي تنتسب تركيا أليها[6].

---

(1) حمدي حافظ، المشكلات العالمية المعاصرة، المصدر السابق، ص٤٥٣؛

David Dallen, Sovite Foreign Policy after Stalin, Op.Cit., p 471.

(2) المصدر السابق، ص٤٥٧-٤٥٨.

(3) أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، المصدر السابق، ص٢٥٤.

(4) David Dallen, Sovite Foreign Policy after Stalin, Op.Cit., p 471;
Feroz Ahmad, The Turkish Experiment in Democracy 1950-1975, Op.Cit., p.175.

(5) والتر لاكور، الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط، المصدر السابق، ص٢٨٤-٢٨٥.

(6) دار الكتب والوثائق، تقرير السفارة العراقية في أسطنبول الى وزارة الخارجية الرقم د/٣٢٨/١/ في ١٢ كانون الأول ١٩٥٧.

الفصل الثاني

العلاقات التركية السوفيتية

١٩٦٠ – ١٩٧٣

المبحث الأول

العلاقات التركية السوفيتية بعد انقلاب أيار ١٩٦٠ في تركيا

واجهت تركيا في أوائل عام ١٩٦٠ مجموعة من المشاكل الاقتصادية وحالة من عدم الاستقرار السياسي مما دفع الجيش الى التدخل والاستيلاء على السلطة في ٢٧ أيار ١٩٦٠.[١]

كان قادة الانقلاب يخشون تدخل الولايات المتحدة الى جانب رئيس الوزراء عدنان مندريس ضد محاولاتهم للاستيلاء على السلطة لأعتقادهم بأن الأخير كانت لديه خطط لدعوة القوات الأمريكية أستنادا الى الأتفاقية الثنائية لعام ١٩٥٩ بين البلدين[٢]. لذلك فأنهم وضعوا نسخة من البيان الأول للأنقلاب، في السفارة الأمريكية في أنقرة، والذي تضمن ألتزامهم لكل تحالفات تركيا وأخلاصهم لها[٣].

كان الاتحاد السوفيتي يراقب التطورات السياسية الجارية في تركيا،ويأمل أن تتهيأ الظروف المناسبة لتحسين العلاقات بين البلدين، بخاصة بعد أعلان قادة الأنقلاب عن ألتزامهم بمبادئ اتاتورك في السياسة الخارجية. وساد أعتقاد لدى السوفيت بأن لدى عدد من قادة الأنقلاب اتجاها في أتباع سياسة الحياد[٤]، ولا يشاركون قائد الأنقلاب جمال كورسيل في موقفه الموالي للغرب والأحلاف العسكرية، لاسيما وأن (ألب أرسلان توركيش)، وهو أحد قادة الأنقلاب، كان يعتقد أن أنتهاء حكومة مندريس التي أعتمدت

---

(١) لمزيد من التفصيلات حول أسباب الأنقلاب راجع :

أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، المصدر السابق، ص١٤٤-١٤٩.

(2) Feroz Ahmad, The Turkish Experiment in Democracy 1950-1975, Op.Cit., p.339.

(3) Ferenc Váli, Bridge across the Bosporus, The Foreign Policy of Turkey, Op.Cit., p.127.

(4) Kemal Karpat, "Turkish Soviet Relations", in : Turkey's Foreign Policy in Transition 1950-1974, Op. Cit.,p.87;
Walter Luaqueur, The struggle for the Middle East, the Soviet Union and the Middle East 1958-1968, Routledge and Kegan Paul, London, 1969, p.15.

على علاقات خاصة مع الولايات المتحدة، سيوفر لتركيا أمكانيـــة أعـــادة توجيـــه جديـــد للسياسة الخارجية لتركيا[1].

بعث خروشوف في ١٨ حزيران ١٩٦٠ برسالة الى رئيس الوزراء التركي جمـــال كورسيل أوضح فيها بأنه : (إذا كانت الحكومة الجديدة في تركيا تنتهج مبادئ اتاتورك فـــي السياسة الخارجية وبصورة فعلية، نرى أن العلاقات التركية السوفيتية تصل الى مســـتوى عال من علاقات حسن الجوار والصداقة، تلك التي أحياها كل من لينين واتاتورك لصـــالح الشعوب الشرقية)[2]. كما أكد خروشوف أن عضوية تركيا فـــي حلـــف شـــمال الأطلســـي والمعاهدة المركزية لا تمثل عائقا لتطور العلاقات بين البلدين[3].

بتأثير تقارير السفارة السوفيتية في أنقرة وتشجيعها في مفاتحة تركيا لتغير سياســـتها حيال الاتحاد السوفيتي وتحسين العلاقات بين البلدين بعث خروشوف برسالة ثانية فـــي ٢٨ حزيران ١٩٦٠ الى رئيس الوزراء التركي جمال كورسيل أقترح فيها على تركيـــا أتبـــاع سياسة الحياد وسيلة لتخفيف أعباء التســـلح وأســـتثمار المـــوارد الماليـــة فـــي التنميـــة الاقتصادية[4]، ومعبرا عن تفهمه لوضع عضوية تركيـــا فـــي حلـــف شـــمال الأطلســـي وأعتباراتها والنتائج التي ترتبت عليها فيما يخص العلاقات بين البلدين، وضرورة التركـــيز على القضايا المشتركة التي تهم البلدين.

بعث رئيس الوزراء التركي جمال كورسيل برسالة الى خروشـــوف فـــي ٧ تمـــوز ١٩٦٠، ايد فيها فكرة تحسين العلاقات بين البلدين، غير أنه رفض أقتراح حيـــاد تركيـــا وأعلن تمسك بلاده بالأحلاف طالما أن لها طبيعة دفاعية، مؤكدا أن عضوية بـــلاده فـــي حلف شمال الأطلسي لا تمثل عائقا لعلاقات الصداقة والجيرة الحسنة بين البلدين[5]. وقـــد

---

(1) George Lenczowski, Soviet advances in the Middle East, Op.Cit., p.49.

(2) أحمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، المصدر السابق، ص٣٢٣.

(3) المصدر نفسه، ص٣٢٣؛

Ismail Soysal, "70 years of Turkish – Soviet political Relations", Op.Cit., p.20.

(4) Ferenc Váli, Bridge across the Bosporus, The Foreign policy of Turkey, Op.Cit., p.80;

(5) أنظر :

Feroz Ahmad, The Turkish Experiment in Democracy 1950-1975, Op.Cit., p.401;
Ferenc Váli, Bridge across the Bosporus, The Foreign Policy of Turkey, Op.Cit., p.176; =======

أكد قادة الأنقلاب بأن استمرار أرتباطهم بالولايات المتحدة يخدم مصلحة تركيا القومية، ورفضوا عرض المساعدة الاقتصادية التي قدمها السوفيت لتركيا[١].

وفي الوقت نفسه تحدثت عدد من الصحف التركية عن ضرورة ألغاء معاهدة التعاون والدفاع المشترك لعام ١٩٥٤ الموقعة مع الولايات المتحدة، لكن جمال كورسيل رفض الغائها وأكد (أن القضية ليست تغير مادة من موادها بها فحسب، وأنما هي تبديل أصول تطبيقها)[٢].

وقام خروشوف في أواخر آذار ١٩٦١، بمناسبة الذكرى الأربعين لتوقيع معاهدة الصداقة الروسية – التركية لعام ١٩٢١، بالتأكيد على أهمية المبادئ التي تضمنتها المعاهدة والدور الذي يمكن أن تؤديه لتطوير العلاقات بين البلدين[٣].

ورد جمال كورسيل معبرا عن أيمان حكومته ورغبتها في تطوير العلاقات مع الاتحاد السوفيتي بما يخدم تطور السلم والأمن الدوليين على الأساس الأحترام المتبادل[٤].

بعد أستلام عصمت اينونو رئاسة الوزارة في تشرين الثاني ١٩٦١ بذلت محاولات سوفيتية جديدة من أجل دفع تركيا لأتباغ سياسة الحياد وأستغلال (كل الفرص المتاحة من أجل تحسين العلاقات بين البلدين)[٥]، ألا أن عصمت اينونو رفض ذلك في كانون الثاني ١٩٦٢ وأكد ألتزام تركيا بحلف شمال الأطلسي، والذي من خلاله يمكن محاورة موسكو لتحسين العلاقات بين البلدين[٦]، فالتقى عصمت اينونو السفير السوفيتي في أنقرة وطلب الأخير منه أمكانية موافقته لزيارة موسكو، حيث وعد السفير أثناء اللقاء بتقديم قرض بقيمة (٥٠٠) مليون دولار، لمشاريع التنمية الاقتصادية لتركيا، في حالة قيام تركيا بأجراء

Kemal Karpat, "Turkish Soviet Relations", in : Turkey's Foreign Policy in Transition 1950-1974, Op. Cit.,p.87.

(1) George Harris, Troubled allance : Turkish – American problems in historical prerspective 1945-1971, (بالمايكروفيلم), p.122.

(٢) أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، المصدر السابق، ص١٥٠-١٥١.

(3) Turkish Yearbook of International Relations 1961, Op.Cit., p232.

(4) Ibid, p.232.

(5) Ibid, p.243.

(6) Feroz Ahmad, The Turkish Experiment in Democracy 1950-1975, Op.Cit., p.401.

تغير في علاقاتها مع حلف شمال الأطلسي[1]، ألا أن هذا العرض لم يحض بأي قبول من جانب تركيا، بل أظهرت أنقرة تضامنها ومساندتها للولايات المتحدة في حصار كوبا إذ أقدمت على منع سفنها من نقل المواد الغذائية الى كوبا بناء على طلب الولايات المتحدة[2].

أزمة صواريخ جوبتر :

أقترحت الولايات المتحدة، في اجتماع مجلس حلف شمال الأطلسي في أواخر كانون الأول ١٩٥٧، على الدول الأعضاء في الحلف على نشر صواريخ نووية ذات المدى المتوسط من نوع جوبتر في أراضيها. وأيد رئيس الوزراء التركي عدنان مندريس على نشرها في تركيا[3] لتأمين الأمن لبلاده في مواجهة التهديد السوفيتي، كما كان يرغب في الحصول على المزيد من المساعدات الاقتصادية من الولايات المتحدة في تلك الفترة.

وقد أثار موافقة تركيا على نشر الصواريخ في أراضيها الاتحاد السوفيتي إذ هاجمت وسائل الاعلام السوفيتية الخطوة التركية ونظمت حملة دعائية واسعة ضد تركيا.

دخلت تركيا والولايات المتحدة في محادثات رسمية بهدف تنظيم نصب قواعد الصواريخ في تركيا أنتهت بعقد أتفاقية ثنائية بين الطرفين في هذا الشأن[4].

---

(1) Kemal Karpat, "Turkish Soviet Relations", in : Turkey's foreign policy in Transition 1950-1974, Op. Cit., p.87.

(2) Ibid, p.232;

أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، المصدر السابق، ص١٥٥-١٥٦.

(3) أنظر :

George Harris, " Turkey and The United states", in : Turkey foreign policy in Transition 1950-1974, Op.Cit.,p.57.

كذلك :

دار الكتب والوثائق، تقرير السفارة العراقية في أنقرة الى وزارة الخارجية ر/٣٩/٣ في ٢٩ كانون الثاني ١٩٥٨.

(4) أختلفت المصادر حول تاريخ توقيع هذه الاتفاقية، فالبعض يشير الى أنها عقدت عام ١٩٥٩ كما يذهب الى ذلك :

Feroz Ahmad, The Turkish Experiment in Democracy 1950-1975, Op.Cit., p.397;

George Harris, Troubled allance : Turkish – American problems in historical prerspective 1945-1971,Op.Cit , p.130.

في حين يذهب الأخرون الى أن مباحثات عقد الأتفاقية قد بدء عام ١٩٥٩ وأنتهى بعد أنقلاب ٢٧ مايس ١٩٦٠.

راجع :

سيزائي أوركونت، العلاقات العسكرية الأمريكية التركية، المصدر السابق، ص١٩٣.

وعندما قررت الولايات المتحدة الشروع في بناء قواعد لأطلاق الصواريخ في تركيا أصدرت الحكومة السوفيتية بياناً في شباط ١٩٦١ جاء فيه : (طبقاً لتقارير الصحافة التركية، أصبح لدينا تأكيد بما لا يقبل الشك بأن الولايات المتحدة تبغي أقامة قواعد لأطلاق الصواريخ ذات المدى المتوسط، على وفق خطط مرسومة مسبقاً من جانب حلف شمال الأطلسي، وهذه التقارير لابد أن تلفت نظرنا . . . . أن الحكومة السوفيتية وهي تحاول تعزيز علاقات حسن الجوار مع تركيا، تود ألا تتخذ هذه الأخيرة أية خطوات تتنافى مع محاولة كل من الشعبين السوفيتي والتركي من أجل الحفاظ على السلام والصداقة)[١].

على الرغم من معارضة الاتحاد السوفيتي، قامت الحكومة التركية بارسال المتدربين الأتراك الى الولايات المتحدة وبناء قواعد الصواريخ في منطقة أزمير[٢]. ورفضت تركيا في نيسان ١٩٦١ سحب هذه الصواريخ من تركيا بعد أن قررت الولايات المتحدة استبدالها وأستخدام المدمرة بولاريس الحاملة للصواريخ النووية بدلاً عنها[٣]، كما رفضت أيضاً طلب الولايات المتحدة بسحب الصواريخ في ربيع عام ١٩٦٢ خلال اجتماع حلف شمال الأطلسي[٤].

بعد أكتشاف الصواريخ السوفيتية في كوبا في أوائل تشرين الأول ١٩٦٢طلبت الولايات المتحدة الأمريكية من حلفائها مساندتها في الحصار الذي فرضته على كوبا، إذ التقى السفير الأمريكي في أنقرة مع رئيس الوزراء عصمت اينونو وأطلعه على وجود الصواريخ في كوبا وطلب منه دعم تركيا للولايات المتحدة، فوافق عصمت اينونو وتعهد بدعمها في هذا المجال[٥].

وأثناء تبادل الرسائل بين خروشوف والرئيس الأمريكي كندي في أواخر تشرين الأول ١٩٦٢، أقترح خروشوف سحب الصواريخ السوفيتية من كوبا مقابل سحب

---

(١)أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، المصدر السابق، ص١٥٥.

(2) George Harris, Troubled allance : Turkish – American problems in historical prerspective 1945-1971,Op.Cit , p.58.

(3)Ibid, p.58;

Richard C. Company, Turkey and United States : The Arms Embargo Period, Op.Cit., p.24.

(٤) سيزائي أوركونت، العلاقات العسكرية الأمريكية التركية، المصدر السابق، ص١٩٤.

(٥) فيروز أحمد، صنع تركيا الحديثة، المصدر السابق، ص٣١٣؛

Ferenc Váli, Bridge across the Bosporus, The Foreign Policy of Turkey, Op.Cit., p.128.

الصواريخ الأمريكية من تركيا[١]، وهدد السفير السوفيتي في أنقرة الحكومة التركية بـــأن تركيا على أبواب حرب نووية[٢] ألا أن تركيا رفضت التهديد السوفيتي، وأعلن فريـــدون جمال أركن وزير الخارجية التركي بان الأسلحة النوويـــة الموجـودة فـي تركيـا هـي لأغراض دفاعية ضد القواعد الهجومية السوفيتية الموجهة نحو تركيا، وإن على الاتحـــاد السوفيتي أن يرفع هذه القواعد من بلاده قبل أن يطلب من تركيا أن تفعل ذلك[٣].

دخلت تركيا والولايات المتحدة في مباحثات طويلة أنتهت بالموافقـة علـى سـحب الصواريخ في كانون الثاني ١٩٦٣ في مقابل ألتزام الولايات المتحدة بزيـادة المسـاعدات العسكرية لتركيا[٤]. وتم رفع الصواريخ في أواخر تشرين الثاني ١٩٦٣ مـن الأراضـي التركية[٥].

([1]) Arthur M. Schlesinger, The Dynamics of World Power: A documentary history of U.S foreign policy Op.Cit., p.704.

([2]) Ferenc Vâli, Bridge across the Bosporus, The Foreign Policy of Turkey, Op.Cit., p.129.

(٣)سيزائي أوركونت، العلاقات العسكرية الأمريكية التركية، المصدر السابق، ص٢١٢.

(٤) ينظر : المصدر نفسه، ص١٩٤؛

أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، المصدر السابق، ص١٥٧-١٥٨؛

George Harris, "Turky and the United states" , in : Turky's foreign Policy in Transition 1950-1974, Op.Cit., p.58.

([5])George Lenczowski, Soviet advances in the Middle East, Op.Cit., p.52.

المبحث الثاني

الأزمة القبرصية الأولى عام ١٩٦٤ وانعكاساتها على العلاقات التركية – السوفيتية

ترجع جذور الأزمة القبرصية التي بدأت في اواخر عام ١٩٦٣ الى الطريقة التي أدت الى قيام قبرص دولة مستقلة بموجب أتفاقية زيوريخ ومعاهدة لندن عام ١٩٥٩[١].

بعد اجتماع رئيس الوزراء التركي عدنان مندريس ورئيس الوزراء اليوناني كرامنليس في زيوريخ ومحادثاتهما حول قضية استقلال قبرص تم التوصل في ١١ شباط ١٩٥٩ الى اتفاقية عامة لتسوية القضية. وعد هذا خطوة (تمهيدية وأساسية) سبقت أنعقاد مؤتمر لندن في الشهر نفسه عام ١٩٥٩، والذي تقرر فيه مصير قبرص نهائيا[٢].

اجتمعت وفود كل من بريطانيا وتركيا واليونان والأسقف مكاريوس ممثلا عن قبرص في ١٧ شباط ١٩٥٩ وأنتهت المحادثات في ١٩ شباط ١٩٥٩ بنجاح المؤتمر في التوفيق بين وجهات نظر كل من تركيا واليونان بشأن مصير قبرص ومن ثم القضاء على فكرة تقسيم الجزيرة أو ضمها الى اليونان أو تركيا. إذ تم الأتفاق على النقاط الآتية[٣] :

١. عد مؤتمر زيوريخ قاعدة أساسية لتسوية المشكلة القبرصية.
٢. عقد معاهدة تضامن بين بريطانيا وتركيا واليونان وقبرص.
٣. عقد تحالف بين تركيا واليونان وقبرص.
٤. السماح لبريطانيا بأمتلاك قواعد عسكرية في منطقتين من الجزيرة.

---

(١) حول نصوص بنود معاهدة لندن أنظر :

محمد إبراهيم عبد الله ، مشكلة قبرص، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٦، ص٧٧-٨٠.

(2) Nancy Crawshaw , The Syprus Revolt, George Alen and Unwin, London, 1978, p.340-341.

(٣) نبيل حيدري، تركيا دراسة في السياسة الخارجية منذ ١٩٤٥، ط١، دار صبرا للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٦، ص١٣٤؛

أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، المصدر السابق، ص١٣٤.

في ١٦ آب ١٩٦٠ تم توقيع معاهدة الضمان في نيقوسيا بين جمهورية قبرص من جهة وبريطانيا وتركيا واليونان من جهة أخرى، وطبقا لهذه المعاهدة ضمنت هذه الدول استقلال جزيرة قبرص وسلامتها، وأهم ما جاء فيها[1]:

١. تتولى جمهورية قبرص صيانة استقلالها ووحدتها الإقليمية وأمنها فضلا عن أحترامها لدستورها، وتتعهد بعدم اشتراكها كليا أو جزئيا في أي اتحاد سياسي أو اقتصادي مع أية دولة كانت وطبقا لذلك فأنها تعلن منع أي نشاط من شأنه أن يشجع بصورة مباشرة أو غير مباشرة الاتحاد مع أي دولة أخرى أو تقسيم الجزيرة.
٢. تتعهد اليونان وتركيا وبريطانيا بضمان استقلال الجمهورية القبرصية الذي قررته المادة الأولى من المعاهدة الحالية وتضمن الاستقلال والسلامة الإقليمية وأمن الجمهورية القبرصية والذي قررته المواد الأساسية في الدستور. وتتعهد هذه بمنع أي نشاط مباشر أو غير مباشر يهدف الى أتحاد قبرص مع أية دولة أخرى أو تقسيم الجزيرة.
٣. تتعهد الجمهورية القبرصية واليونان وتركيا على أحترام المناطق الواقعة تحت السيادة البريطانية منذ تأسيس الجمهورية القبرصية وضمان استخدام وتمتع بريطانيا بجميع حقوقها في الجزيرة.
٤. في حالة خرق نصوص هذه المعاهدة تتعهد اليونان وتركيا وبريطانيا بالتشاور معا لضمان مراعاة هذه النصوص.
٥. أن هذه المعاهدة تصبح سارية المفعول من تاريخ التوقيع عليها.

أولا : تطورات الأزمة :

في النصف الثاني من عام ١٩٦٣ بدأ الرئيس القبرصي مكاريوس القول أن جمهورية قبرص قامت نتيجة لأتفاقية زيوريخ ومعاهدة لندن لعام ١٩٥٩، وأن مستقبل قبرص يجب أن يتحدد طبقا لأرادة شعبها، مؤكدا ضرورة تعديل الدستور بألغاء المواد التي لا يمكن تنفيذها فيه[2]. وقد كرر الرئيس مكاريوس رغبته في تعديل الدستور في أحاديث لاحقة، الأمر الذي دفع الحكومة التركية في أواسط آب ١٩٦٣ الى تحذير الرئيس مكاريوس من القيام بهذا العمل فأصدرت وزارة الخارجية التركية بيانا أعلنت فيه

---

(١) المصدر نفسه، ص ١٦٨-١٦٩.

(٢) نزيرة الأفندي، "الطائفية وعدم الأنحياز في قبرص"، السياسة الدولية، العدد (٣٢)، نيسان ١٩٧٣، ١٦٧.

معارضتها لأجراء أي تغير في الدستور لعدم شرعيته (لأن دستور قبرص قد قام طبقا لأتفاقية دولية وتعديل هذا الدستور قد ضمن من قبل هذه معاهدة الضمان التي تركيا طرفا فيها)[1].

على الرغم من معارضة تركيا لاجراء أي تعديلات في الدستور القبرصي، فقد قدم الرئيس مكاريوس الى نائبه (فاضل كوجك) في ٣٠ تشرين الثاني ١٩٦٣ قائمة بمقترحاته الخاصة لتعديل الدستور[٢]، كما قدم مذكرة رسمية في ١٣ كانون الأول ١٩٦٣ الى كل من بريطانيا وتركيا واليونان تضمنت المقترحات الخاصة بتعديل الدستور[٣] ألا أن الحكومة التركية قدمت مذكرة رسمية في ١٦ كانون الأول ١٩٦٣ رفضت ما جاء بالمذكرة القبرصية[٤].

أدى رفض المقترحات الدستورية من قبل الحكومة التركية، الى توتر العلاقات بين الطائفتين اليونانية والتركية في الجزيرة، وتحول هذا التوتر الى أعمال عنف متبادل بينهما في الأسبوع الأخير من كانون الأول ١٩٦٣ والى تأزم العلاقات بين تركيا واليونان[٥]. إذ هددت تركيا بالتدخل في الجزيرة مسوغة أجراءها هذا بأن ما وقع فيها من حوادث يعد مساسا مباشرا بحالة (الأمن) والاستقلال للجزيرة الذي تضمنه تركيا واليونان وبريطانيا بموجب معاهدة الضمان المعقودة بينهم[٦]، إذ أعلن عصمت اينونو رئيس الوزراء التركي من أن بلاده ستلتزم بالأتفاقيات السابقة بخصوص ضمان استقلال قبرص وطلب من الدول الموقعة عليها ضرورة الأستمرار في تنفيذ نصوصها. في الوقت الذي بين الرئيس

---

(1) Feroz Ahmad, The Turkish Experiment in Democracy 1950-1975, Op.Cit., p.404-405.

(2) Ylmaz Altuğ, "Turkish Involvement in some International Disputes", Bellten, Cilt. III, sa, 206, Nisan, 1989, p.27.

لمزيد من التفاصيل حول المقترحات التي قدمها الرئيس مكاريوس لنائبه

أنظر : أحمد إبراهيم الأبراشي، "أنتخابات قبرص وهزيمة الأتجاهات الوحدوية"، السياسة الدولية، العدد (٢٢)، تشرين الأول ١٩٧٠، ص١٣٢.

(3) Ylmaz Altuğ, Op.Cit., p.294-295.

(4) Robert Stephens, Cyprus A place of Arms, Fredrick A. Praeger, New York, 1966, p.180.

(٥) نبيل حيدري، تركيا دراسة في السياسة الخارجية منذ ١٩٤٥، المصدر السابق، ص١٣٥.

(٦) محمد إبراهيم عبد الله، مشكلة قبرص، المصدر السابق، ص٩٣.

مكاريوس لتركيا مدى خطورة تدخلها في الجزيرة موضحا بأن الخلاف القائم بين الطائفتين في الجزيرة يعد مسألة داخلية تخص قبرص وحدها[1].

اجتمعت أطراف النزاع، بعد الاتفاق على وقف اطلاق النار في الجزيرة، تركيا واليونان وبريطانيا وممثلي القبارصة الأتراك واليونانيين في ١٥ كانون الثاني ١٩٦٤ في لندن لبحث الأزمة القائمة وأنتهى الأجتماع في ٣١ كانون الثاني ١٩٦٤ دون التوصل الى أية تسوية لأختلاف وجهات نظر الأطراف المشاركة بشأن تسوية الأزمة[2]. إذ طالب القبارصة اليونانيون، بدعم من اليونان، (باستقلال غير مقيد) على أساس أن تسوية زيوريخ لعام ١٩٥٩ غير عملية، في الوقت الذي طالب القبارصة الأتراك بحل أنفصالي، في حين طالب وزير الخارجية التركي فريدون جمال اركن في المؤتمر بتشكيل دولة فدرالية للمجموعتين في الجزيرة[3].

اقترحت الولايات المتحدة وبريطانيا في أوائل شباط ١٩٦٤، في محاولة لتسوية الأزمة، أرسال (قوة سلام) من الدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي لحفظ الأمن والسلام في قبرص، إذ وافقت كل من تركيا واليونان على هذا المقترح، في الوقت الذي رفض من الرئيس القبرصي مكاريوس وطالب بقوات من الأمم المتحدة وبأشراف مباشر من مجلس الأمن لنشرها في الجزيرة[4].

واستكمالا للجهود الأمريكية لمنع وقوع الحرب بين تركيا واليونان، نتيجة لمواقفهما المتعارضة حيال الأزمة، أرسل الرئيس الأمريكي (لندون جونسون) مبعوثه الشخصي (جورج بل) في شباط ١٩٦٤ الى أنقرة فأجرى محادثات مع رئيس الوزراء التركي (عصمت اينونو) الذي أبلغه بأن الحكومة التركية ترى أن (اتحاداً فدراليا) هو أفضل

([1]) المصدر نفسه، ص ٩٢.

([2]) ينظر :

R.R. Denktash, The Cyprus Triangle, K.Rustum and Bor, London, 1982, p.29;

نبيل حيدري، تركيا دراسة في السياسة الخارجية منذ ١٩٤٥، المصدر السابق، ص١٣٥-١٣٦.

([3]) Nancy Crawshaw , Syprus Revolt, Op. Cit., p.367;

أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، المصدر السابق، ص١٧٣.

([4])ينظر :

محمد إبراهيم عبد الله، مشكلة قبرص، المصدر السابق، ص٩٧-٩٨؛

Robert Stephens, Cyprus A place of Arms, Op.Cit., p.188;

نبيل حيدري، تركيا دراسة في السياسة الخارجية منذ ١٩٤٥، المصدر السابق، ص١٣٦.

الحلول لتسوية الأزمة في الجزيرة، لصعوبة أستمرار التعايش بين الطائفتين في الجزيرة[١].

على أثر تجدد الصدامات في الجزيرة، قررت الحكومة التركية التدخل العسكري، إذ تم تحريك عدد من قطع الأسطول التركي التي كانت مرابطة في ميناء الاسكندرونة، غير أنها تراجعت عن قرارها بعد تصاعد ضغط الرأي العام العالمي والضغوط التي مارستها الولايات المتحدة على الحكومة التركية للعدول عن قرار التدخل[٢].

في منتصف شباط ١٩٦٤ رفعت بريطانيا القضية الى مجلس الأمن، بعد تجدد الأشتباكات في الجزيرة[٣]، إذ طالبت قبرص في اجتماع المجلس بضرورة أصدار قرار لمنع تركيا وغيرها من الدول من التدخل في قبرص وعد مثل هذا التدخل عملا من أعمال العدوان[٤]، مبينة أن معاهدة الضمان تتعارض مع القواعد الآمرة للقانون الدولي ومع أحكام ميثاق الأمم المتحدة الذي يمنع اللجوء الى التهديد واستخدام القوة، إذ أيدت اليونان موقف قبرص في هذا المجال. في حين دافع المندوب التركي في المجلس عن المعاهدة المذكورة على أساس أنها وثيقة تم التوقيع عليها ومصادقتها من الأطراف المعنية وينبغي أن تعامل على وفق (العقد شريعة المتعاقدين pacta sunt servanda) ولقواعد القانون الدولي[٥].

أصدر مجلس الأمن، بعد مناقشات مطولة، قراره بشأن الأزمة في ٤ آذار ١٩٦٤ بأغلبية كبيرة، تضمنت مقدمة قراره أشارة الى معاهدة الضمان الموقعة عام ١٩٦٠، كما دعا القرار الى ألتزام أطراف النزاع بالمادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة التي تدعو الى أمتناع الدول الأعضاء في المنظمة عن التهديد أو استخدام االقوة في حل المنازعات بين الدول. ونص القرار، أيضا، على تأليف قوات حفظ سلام دولية في قبرص (UNFICYP) تابعة للأمم المتحدة للحفاظ على الأمن والسلام في الجزيرة، لمدة (٣)

---

(١)محمد إبراهيم عبد الله، مشكلة قبرص، المصدر السابق، ص١٠٢.

(٢) المصدر نفسه، ص١٠٣-١٠٤.

(3)R.R. Denktash, The Cyprus Triangle, Op.Cit., p.28.

(٤)محمد إبراهيم عبد الله، مشكلة قبرص، المصدر السابق، ص١٠٩.

(5)Ylmaz Altuğ, "Turkish Involvement in some International Disputes", Op.Cit., p.308.

أشهر، فضلا عن تعيين وسيط دولي عن طريق الأمم المتحدة لتسوية النزاع بين الطائفتين في مستقبل قبرص بالتشاور مع تركيا واليونان وبريطانيا(١).

رفضت الحكومة التركية قرار مجلس الأمن الدولي، إذ أعلن رئيس الوزراء عصمت اينونو بأن هذا القرار لا يعني حرمان بلاده من حق التدخل في الجزيرة. كما أعلن وزير الخارجية التركي فريدون جمال اركن بأن تركيا غير ملزمة بقرار المجلس المذكور، وأن التسوية النهائية للأزمة لا يمكن أن تتم ألا بأقامة اتحاد فيدرالي في الجزيرة(٢).

على الرغم من صدور قرار مجلس الأمن، تجددت الأشتباكات بين الطائفتين في الجزيرة، بعد صدور القرار، مما دفع الحكومة التركية في ١٣ آذار ١٩٦٤ الى تقديم مذكرة رسمية الى الرئيس مكاريوس هددت فيها بالتدخل في الجزيرة بصورة منفردة في حالة عدم وقف الأعمال العدائية التي تتخذ ضد الأقلية التركية في الجزيرة(٣) في الوقت الذي كانت تركيا تشهد قيام المظاهرات المطالبة بالتدخل وتقسيم الجزيرة. وأمام ضغط الرأي العام التركي عقدت الحكومة التركية اجتماعا طارئا للمجلس الوطني التركي الكبير منح المجلس خلالها الحكومة صلاحية استخدام القوة في الجزيرة(٤).

رفض الرئيس مكاريوس المذكرة التركية(٥)، وأبلغ حكومتي بريطانيا وتركيا في مذكرة رسمية في الأول من نيسان ١٩٦٤ عن ألغاءمعاهدة التحالف لعام ١٩٦٠ الموقعة بينهم – ألا أن الحكومة التركية رفضت مذكرة الرئيس مكاريوس وأكدت بأن الاتفاقية المذكورة قائمة وليس هناك من جانبها أي أعتبار لأعلان الغائها من قبل قبرص(٦). كما أعلنت في مذكرة رسمية في ٦ نيسان ١٩٦٤ بأنها ستمارس حقها بموجب المعاهدة

---

(1) see : Sailendra Nath Dhar, International Relations and World Politics Since 1919, Op.Cit., p.521; Robert Stephens, Cyprus A place of Arms, Op.Cit., p.190;

نبيل حيدري، تركيا دراسة في السياسة الخارجية منذ ١٩٤٥، المصدر السابق، ص١٣٦.

(٢) محمد إبراهيم عبد الله، مشكلة قبرص، المصدر السابق، ص١١٩.

(٣) فيروز أحمد، صنع تركيا الحديثة، المصدر السابق، ص٣١٥.

(4) Feroz Ahmad, The Turkish Experiment in Democracy 1950-1975, Op.Cit., p.406.

(5) Ibid, p.406.

(٦) نبيل حيدري، تركيا دراسة في السياسة الخارجية منذ ١٩٤٥، المصدر السابق، ص١٣٦؛

محمد إبراهيم عبد الله، مشكلة قبرص، المصدر السابق، ص١٣٧.

المذكورة وأنها ستتخذ الأجراءات الضرورية كافة لتعزيز حقوق الإقلية التركية في الجزيرة، كما أرسلت مذكرة رسمية في ٧ نيسان ١٩٦٤ الى الحكومة اليونانية أكدت فيها بأن أي هجوم على القبارصة الأتراك في الجزيرة سيعد بمثابة هجوم على تركيا[1].

في منتصف أيار ١٩٦٤ تجددت الأشتباكات بين الطائفتين في الجزيرة، فأصدر مجلس النواب القبرصي قرارا بدعوة السكان للخدمة العسكرية في الحرس الوطني لأنشاء قوة مسلحة للدفاع ضد أي عمل عسكري محتمل،غير أن فاضل كوجك نائب الرئيس مكاريوس أعترض على هذا القرار مما دفع الرئيس مكاريوس الى أعفاء نائبه من منصبه وألغاء الدستور[2]. فهددت تركيا وأعلنت بأنها ستحمي الطائفة التركية في الجزيرة إذا لم يتيسر المحافظة على حقوقهم بالوسائل السلمية، كما أوضحت بأن قرار التجنيد المذكور مخالف لأتفاقيتي زيوريخ ولندن لعام ١٩٥٩[3].

وبدأت تركيا في الاستعدادات العسكرية للتدخل، فقامت الولايات المتحدة بأبلاغ كل من الحكومتين التركية واليونانية بأنها سوف تتخذ الأجراءات المناسبة لمنع وقوع الحرب بين دولتين من أعضاء حلف شمال الأطلسي وبأنها ستحاصر قبرص بوحدات من قطع الأسطول السادس الأمريكي العامل في البحر المتوسط، فضلا عن توجيه الدعوة الى رئيسي وزراء البلدين لزيارة واشنطن للتباحث حول الأزمة[4].

أجتمع رئيس الوزراء التركي عصمت اينونو مع السفير الأمريكي (Raymond Hare) في أنقرة في ٥ حزيران ١٩٦٤، وبعد أنتهاء الاجتماع تسلم عصمت اينونو رسالة من الرئيس الأمريكي لندون جونسون يحذره فيها من تدخل تركيا العسكري في الجزيرة موضحا بأن (التدخل في قبرص سيؤدي الى وقوع حرب بين تركيا واليونان) الأمر الذي قد (ينتج عنه تدخل سوفيتي في المشكلة، وفي هذا الصدد فأن الدول الأخرى في الحلف – حلف شمال الأطلسي – سوف لا تدافع عن تركيا)[5].

---

(1) Ylmaz Altuğ, "Turkish Involement in some International Disputes," Op.Cit.,p.306.

(2) خليل علي مراد، "الأزمة القبرصية الأولى وأنعكاساتها على علاقات تركيا مع الولايات المتحدة"، دراسات تركية، العدد (١)، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ١٩٩١، ص٥١؛

أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، المصدر السابق، ص١٧٧.

(3) المصدر نفسه، ص١٧٧.

(4) المصدر نفسه، ص ص ١٧٧-١٧٨.

(5) المصدر نفسه، ص ص ١٧٨،١٧٩،١٨٤.

تدخلت الولايات المتحدة لأيجاد حل للأزمة القائمة، فأجتمع في أوائل تموز المندوب الأمريكي (Dean Acheson) مع المندوب التركي والقبرصي بالاشتراك مع وسيط الأمم المتحدة حيث قدم المندوب الأمريكي أقتراحاً تضمن تقسيم الجزيرة بين تركيا واليونان، بتسليم القطاع الشمالي من قبرص الى تركيا، مع أحتفاظ القبارصة الأتراك الذين يسكنون خارج هذا القطاع بحكومة تتمتع بالاستقلال الذاتي[1]. وقد قبلت تركيا الخطة كأساس للمفاوضات، غير أن تجدد الصدامات في الجزيرة وتدخل الطيران التركي في الأسبوع الأول من آب بقصفه لمواقع القبارصة اليونانيين أدى الى توقف المفاوضات.

في المرحلة الثانية من المفاوضات التي بدأت في ١٥ آب ١٩٦٤ أجريت عدد من التعديلات على المقترح الأول وذلك بالسماح لتركيا بتأجير منطقة مساحتها (٥٠)كم٢ لمدة (٥٠) عاماً بدلاً من المنطقة التي تقرر تسليمها لتركيا سابقاً، ألا أن الجانب التركي رفض هذه الخطة[2].

بعد فشل وساطة الولايات المتحدة أعيدت قضية تسوية الخلاف في قبرص الى الأمم المتحدة، وعين (غالو بلازا) وسيطاً دولياً جديداً من الأمم المتحدة في ١٠ أيلول ١٩٦٤، فقام بأجراء محادثات مع أطراف النزاع حتى شباط ١٩٦٥، وقدّم تقريره الى مجلس الأمن في ٢٦ آذار ١٩٦٥ وتمت مناقشته[3]. وقد تضمن التقرير الخطة الأتية لتسوية القضية[4] :

١. يجب بقاء قبرص دولة مستقلة مع الاعتراف بحقها لخيار الاتحاد مع اليونان بصورة طوعية.

٢. يجب ألا يكون هناك أي تقسيم أو فصل مادي للطائفتين في الجزيرة مع ضمان حقوق القبارصة الأتراك فيها من الأمم المتحدة بأشراف لجنة خاصة تكون تابعة للأمم المتحدة في الجزيرة.

---

(1) نبيل حيدري، تركيا دراسة في السياسة الخارجية منذ ١٩٤٥، المصدر السابق، ص١٣٦؛

Robert Stephens, Cyprus A place of Arms, Op.Cit., p.201.

(2) Ibid, p.201;

نبيل حيدري، تركيا دراسة في السياسة الخارجية منذ ١٩٤٥، المصدر السابق، ص١٣٧.

(3) خليل علي مراد، "الأزمة القبرصية الأولى وأنعكاساها على علاقات تركيا مع الولايات المتحدة"، المصدر السابق، ص٥٢؛

نبيل حيدري، تركيا دراسة في السياسة الخارجية منذ ١٩٤٥، المصدر السابق، ص١٣٧.

(4) Robert Stephens, Cyprus A place of Arms, Op.Cit., p.202-203.

٣. أن أية تسوية في قبرص يجب أن تعتمد في الدرجة الأساس على اتفاق شـــعب قبرص نفسه عن طريق المحادثات بين الطائفتين في الجزيرة.

٤. يجب نزع السلاح من جزيرة قبرص.

رفضت الحكومة التركية في الأول من نيسان ١٩٦٥ تقرير الوسيط الدولي وأتهمتـه بمحاولة وضع تركيا أمام الأمر الواقع بعرض وجهات نظره أزاء جوهر الخلاف من دون الحصول مسبقاً على موافقة الأطراف جميعها[١]. وأقترحت بدلاً من ذلك أجراء مفاوضـات مباشرة بين تركيا واليونان لتسوية القضية، لكن الرئيس مكاريوس رفض هذا الأقتراح[٢].

نقل مكاريوس القضية الى الجمعية العامة للأمم المتحدة ونجح في تبنيـــها لموقـف قبرص بوجوب أمتناع الدول من التدخل في شؤون قبرص وليحسم الأدعاء التركي بحـق التدخل بالأستناد على معاهدات زيوريخ ولندن، إذ أصدرت الجمعية في ١٧ كـانون الأول ١٩٦٥ قراراً طالب الدول جميعها بأحترام سيادة قبرص واســتقلالها ووحـدة أراضيـها الإقليمية والأمتناع من التدخل في شؤونها الداخلية[٣].

ثانياً : موقف الاتحاد السوفيتي من الأزمة :

يمكن القول أن الاتحاد السوفيتي منذ بدء الصدامات المسلحة في قبرص، قد وقـف الى جانب الرئيس مكاريوس في دعوته الى استقلال قبرص ووحدتها. وجاء هذا الموقـف نتيجة لأعتقاد السوفيت بأن اتحاد قبرص مع اليونان أو تجزئتها ســيؤدي بالنتيجـة الـى تحويلها الى قاعدة لحلف شمال الأطلسي وهذا يتعارض مع السياسة السوفيتية في المنطقة.

جاء أول رد فعل رسمي من جانب الحكومة السوفيتية، بعد اندلاع الاشتباكات بيـن الطائفتين في الجزيرة، ودعوة الرئيس مكاريوس الى مقاومة التدخل الأجنبـي فـأصدرت وكالة (تاس) السوفيتية في أعقاب دعوة الرئيس القبرصي بياناً رسمياً حذرت فيـه القـوى الغربية من التدخل في الشؤون الداخلية لقبرص[٤].

---

(١) نبيل حيدري، تركيا دراسة في السياسة الخارجية منذ ١٩٤٥، المصدر السابق، ص١٣٧-١٣٨.

(2) Robert Stephens, Cyprus A place of Arms, Op.Cit., p. 203.

(٣) نبيل حيدري، تركيا دراسة في السياسة الخارجية منذ ١٩٤٥، المصدر السابق، ص١٣٨؛

خليل علي مراد، "الأزمة القبرصية الأولى وأنعكاساتها على علاقات تركيا مع الولايات المتحدة"، المصدر السابق، ص٥٢؛

Robert Stephens, Cyprus A place of Arms, Op.Cit., p. 204.

(٤) محمد إبراهيم عبد الله، مشكلة قبرص، المصدر السابق، ص٩٣؛

نزيرة الأفندي، "الطائفية وعدم الأنحياز في قبرص"، المصدر السابق، ص١٧١.

وقد شجع هذا البيان الرئيس مكاريوس، بعد تهديد بالتدخل في قبرص، على طلب اجتماع مجلس الأمن لمناقشة الأوضاع في الجزيرة[1]، إذ أيد المندوب السوفيتي الموقف القبرصي في المناقشات التي جرت في اجتماع مجلس الأمن موضحاً بأن معاهدة الضمان لعام ١٩٦٠ تتعارض مع أحكام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة الذي يمنع اللجوء الى التهديد وأستخدام القوة في حل المنازعات بين الدول[2]. كما عارض المندوب السوفيتي في اجتماع المجلس الاقتراح الأمريكي، الذي وافقت عليه الحكومة التركية، الخاص بإرسال قوة حفظ سلام من حلف شمال الأطلسي الى قبرص[3].

أتضح موقف الاتحاد السوفيتي من الأزمة ومعارضته لتدخل الدول الغربية في الشؤون الداخلية لقبرص من خلال الرسائل التي بعث بها رئيس الوزراء السوفيتي (نيكيتا خروشوف) الى الرئيس الأمريكي ورئيس وزراء كل من بريطانيا وفرنسا حيث أعلن أن حل المشكلة ينبغي أن يتم في مجلس الأمن وليس عن طريق قوات حلف شمال الأطلسي موضحاً النتائج السلبية التي تترتب على التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي أو غيرها في الجزيرة. كما طلب من هذه الدول أحترام سيادة قبرص وهدد بأن بلاده لن تقف مكتوفة الأيدي في حالة حدوث أي تدخل خارجي في قبرص ولن تسمح بأنتهاك ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي[4].

كما أرسل خروشوف برسالة الى الرئيس مكاريوس تضمنت استعداد الاتحاد السوفيتي لتقديم المساعدة لقبرص لمواجهة التدخل في شؤونها الداخلية[5]. كما حذر تركيا من نتائج محاولتها لغزو قبرص وما يثيره هذا الغزو من (سلسلة من ردود الأفعال)[6]. وأوضح بأن أية محاولة من جانب تركيا للتدخل في قبرص سيعد تهديداً للسلام العالمي[7].

---

(1) محمد إبراهيم عبد الله، مشكلة قبرص، المصدر السابق، ص٩٣.

(2) Ylmaz Altuğ, "Turkish Involement in some International Disputes," Op.Cit.,p.308.

(3) Herbert K. Tillema, Appeal to Force, Op.Cit., p.176.

(4) محمد إبراهيم عبد الله، مشكلة قبرص، المصدر السابق، ص٩٩.

(5) إبراهيم عامر، صراع الحيتان الكبيرة على الجزيرة الصغيرة : قبرص فلسطين مرة أخرى، دار العروة الوثقى للنشر، بيروت، ١٩٧٤، ص٤٤.

(6) John C. Campbel, "Communist Strategies in the Medteranean", in : The Conduct of Soviet Foreign Policy , Aldine Publishing Company, New York, 1980, p.552.

(7) Robert Stephens, Cyprus A place of Arms, Op.Cit., p. 188.

أثار الموقف السوفيتي الحكومة التركية التي عبرت عن أستيائها لهذا الموقف ولعدم تفهم السوفيت لوجهة النظر التركية حيال الأزمة[١].

وعند مناقشة الأزمة في مجلس الأمن في شباط ١٩٦٤ أعلن المندوب السوفيتي في اجتماع المجلس في ١٩ شباط ١٩٦٤ بأن معاهدة الضمان والاستقلال لعام ١٩٦٠ التي سمحت بقيام القواعد البريطانية في قبرص، كانت (معاهدات غير متكافئة) وأن موافقة الرئيس مكاريوس على قيامها في ذلك الوقت كانت بمثابة ألتزام وليس خياراً ذلك لأن القبارصة الأتراك كانوا يومئذ يطالبون بتقسيم الجزيرة بين الطائفتين أثناء مفاوضات مكاريوس مع الدول الضامنة بشأن استقلال قبرص[٢].

وقف الاتحاد السوفيتي الى جانب الرئيس مكاريوس عند التصويت على قرار مجلس الأمن ٤ آذار ١٩٦٤، إذ صوت المندوب السوفيتي في مجلس الأمن الى جانب القرار في أعلاه وامتناعه عن التصويت على الفقرة الرابعة من المادة الثامنة من قرار المجلس والخاصة بإرسال قوات حفظ السلام للجزيرة تحت أمرة السكرتير العام للأمم المتحدة[٣].

على الرغم من صدور قرار مجلس الأمن ألا أن تركيا واصلت التهديد بالتدخل في قبرص، بحجة حماية القبارصة الأتراك فيها، مما دفع الاتحاد السوفيتي الى إعلان معارضته لأستخدام العنف في قبرص، إذ اجتمع السفير السوفيتي في أنقرة مع رئيس وزراء التركي عصمت اينونو إذ أبلغه عن معارضة بلاده للتهديدات التركية، في الوقت الذي اجتمع فيه السفير السوفيتي في نيقوسيا مع الرئيس مكاريوس فتم في هذا الاجتماع قيام السفير السوفيتي بأبلاغ الرئيس مكاريوس استعداد حكومته الكامل لتقديم كافة المساعدات لقبرص لمقاومة أي عدوان[٤]. كما أتهم رئيس الوزراء السوفيتي (نيكيتا خروشوف) الدول الغربية بأثارة الأضطرابات في الجزيرة تمهيداً لتحويلها الى (حاملة طائرات دائمة في شرق البحر المتوسط)[٥].

---

(١) محمد إبراهيم عبد الله، مشكلة قبرص، المصدر السابق، ص١٠٠.

(2) Ylmaz Altug, "Turkish Involement in some International Disputes," Op.Cit.,p.305.

(3) Ibid, p.308;
Robert Stephens, Cyprus A place of Arms, Op.Cit., p. 190.

(٤) محمد إبراهيم عبد الله، مشكلة قبرص، المصدر السابق، ص١٢٣.

(٥) المصدر نفسه، ص١٤٧.

في مطلع آب ١٩٦٤ قام القبارصة اليونانيون بتنظيم هجمات مسلحة ضد القبارصة الأتراك في الجزيرة، مما دفع تركيا بشن هجمات جوية على المناطق والقرى اليونانية في قبرص يومي ٨-٩ آب، ولم يتوقف القصف الجوي ألا بعد اجتماع مجلس الأمن وأصدار قرار بوقف أطلاق النار في ٩ آب وتحت الضغط السوفيتي المعارض للقصف الجوي[١] : إذ أرسل رئيس الوزراء السوفيتي خروشوف رسالة الى رئيس الوزراء التركي عصمت اينونو طالب فيها (بوقف العمليات العسكرية ضد قبرص)[٢]. واصفا تلك العمليات بـ (القرصنة) و (العدوان)[٣].

بعد تزايد التهديدات التركية اجتمع الرئيس مكاريوس مع السفير السوفيتي فطلب الرئيس مكاريوس دعم السوفيت لبلاده للحفاظ على استقلالها، فأصدر السوفيت بيانا في ١٤ آب ١٩٦٤ أعلنوا فيه عزم الاتحاد السوفيتي على مساندة قبرص في الدفاع عن استقلالها ضد أي عدوان خارجي[٤]. كما هدد خروشوف تركيا في ١٦ آب ١٩٦٤، بعد خرق تركيا لقرار مجلس الأمن الصادر في ٩ آب، مؤكدا بأن الاتحاد السوفيتي لن يقف مكتوف الأيدي حيال نزاع مسلح قرب حدوده، وتساءل خروشوف عما تفكر به تركيا فيما لو استخدمت دول أخرى الوسائل نفسها أو وسائل أكثر شدة ضد الأراضي التركية وشعبها[٥]. كما طالب بوجوب وقف التدخل في الشؤون الداخلية لقبرص واحترام تركيا لسيادة قبرص وحقوقها، متهما حلف شمال الأطلسي في تعزيز النشاطات التركية، في محاولة لفرض نظام جديد من الاحتلال على قبرص مؤكدا بأن (تركيا لم تكن لتسير في هذه المغامرة العسكرية الخطرة لولا أن سادتها يقفون وراءها)[٦].

---

(١)المصدر نفسه، ص١٧٣-١٧٩؛

Robert Stephens, Cyprus A place of Arms, Op.Cit., p. 196.

(2) George Lenczowski, Soviet advances in the Middle East, Op.Cit., p.50;

محمد إبراهيم عبد الله، مشكلة قبرص، المصدر السابق، ص١٨٠.

(3) Metin Tamkoç, The Warrior Diplomats, OP.Cit., p.275.

(٤)إبراهيم عامر، صراع الحيتان الكبيرة على الجزيرة الصغيرة : قبرص فلسطين مرة أخرى، المصدر السابق، ص٥٠؛

محمد إبراهيم عبد الله، مشكلة قبرص، المصدر السابق، ص١٨٣.

(٥) المصدر السابق، ص١٨٤؛

John C. Campbel, "Communist Strategies in the Medteranean", Op.Cit., p.552.

(٦)محمد إبراهيم عبد الله، مشكلة قبرص، المصدر السابق، ص١٨٤-١٨٥.

على أثر نشر وسائل الأعلام التركية نبأ أرسال شحنات من الأسلحة من الاتحاد السوفيتي الى قبرص هددت تركيا بأغلاق المضائق في وجه الملاحة السوفيتية في حالة ما إذا كان هناك خطر قيام الحرب بسبب الأزمة القبرصية. إذ أعلن وزير الخارجية التركي بأن اتفاقية مونترو لعام ١٩٣٦ تعطي الحق لبلاده في اغلاق المضائق في حالة تعرض أمنها للخطر وأنها قد تلجأ الى أستخدام هذا الحق في معالجتها لأزمة قبرص[١].كما قام المتظاهرون الأتراك في مدينة أزمير بمهاجمة الجناح التجاري السوفيتي في معرض أزمير الدولي أحتجاجا على موقف الاتحاد السوفيتي المؤيد لقبرص[٢].

واستكمالا للوعود السوفيتية بشأن تعزيز قبرص عسكريا ضد التدخلات الأجنبية، جرت في موسكو في منتصف أيلول ١٩٦٤ المباحثات الرسمية بين قبرص والاتحاد السوفيتي حول تفاصيل المعونة العسكرية والسياسية والتي وعد بها السوفيت لحكومة الرئيس مكاريوس، وأنتهت بالتوقيع في ٣٠ أيلول ١٩٦٤ على اتفاقية مساعدة عسكرية وأخرى اقتصادية بين الجانبين[٣] وصدر بيان مشترك عن المحادثات تضمن تأييد الاتحاد السوفيتي لحكومة الرئيس مكاريوس ضد كافة الأعمال العدوانية التي تتعرض لها قبرص في مواجهة محاولات عدد من دول حلف شمال الأطلسي في فرض حلول سياسية غير مقبولة من جانب قبرص بما في ذلك أقامة القواعد العسكرية الأجنبية[٤].

ردا على الموقف السوفيتي المؤيد للرئيس مكاريوس أعلن وزير الخارجية التركي بأن التأييد السوفيتي والدعم لقبرص سوف تكون له انعكاساته السلبية على العلاقات بين البلدين، في الوقت الذي حاول فيه السفير السوفيتي في أنقرة (Ryshov) أن يوضح لتركيا بأنها تفسر المواقف السوفيتية تجاه الأزمة القبرصية بصورة خاطئة[٥].

---

(١) المصدر نفسه، ص١٨٨؛

إبراهيم عامر، صراع الحيتان الكبيرة على الجزيرة الصغيرة : قبرص فلسطين مرة أخرى، المصدر السابق، ص٥٢.

(2) The Middle East and North Africa 1971-1972, Europan pblaction Limited, London, 1972, p. 639;

محمد إبراهيم عبد الله، مشكلة قبرص، المصدر السابق، ص١٩٧.

(٣) المصدر نفسه، ص٢٠١؛

نزيرة الأفندي، "الطائفية وعدم الأنحياز في قبرص"، المصدر السابق، ص١٧١.

(٤) المصدر نفسه، ص١٧١؛

محمد إبراهيم عبد الله، مشكلة قبرص، المصدر السابق، ص٢١٢.

(5) The Middle East and North Africa 1971-1972, Op.Cit., p. 639.

استمر موقف الاتحاد السوفيتي المؤيد للرئيس مكاريوس ولم يتغير ألا بعــد زيــارة وزير الخارجية التركي فريدون جمال اركن الى موسكو في أواخر تشــرين الأول ١٩٦٤، حيث أجرى مع المسؤولين السوفيت محادثات أستهدفت تحسين العلاقات بين البلدين. وبعد أنتهاء الزيارة صدر البيان المشترك جاء فيه : أن الاتفاق تم بين البلدين على حل الأزمـــة القبرصية (بالوسائل السلمية على أساس أحترام السيادة الأقليمية لقبرص والحقوق الشرعية للأقليتين القومية).

عَكَس هذا التغيير في الموقف السوفيتي من الأزمة تقاربا مع وجهة النظر التركيـــة في منع اتحاد قبرص مع اليونان والاعتراف بحق القبارصة الأتراك في الجزيرة[1].

وجاءت زيارة وزير الخارجية السوفيتي اندرية غروميكو الى تركيا في أيــار ١٩٦٥ لتعكس مزيدا من تقارب وجهات نظر البلدين حول الأزمة القبرصية وليقـــترب الموقــف السوفيتي من الموقف التركي، إذ أعلن الوزير السوفيتي بأن بلاده تؤيد بقاء قبرص دولـــة مستقلة مع أمكانية قيام (نظام فيدرالي) في الجزيرة يحفظ حقوق كل من الطائفتين فيــها[2]. وقد رحب الجانب التركي بالموقف السوفيتي الجديد حول الأزمة.

وبعد تولي سليمان ديمرئل رئاسة الوزارة التركية في تشرين الأول ١٩٦٥ عــرض السفير السوفيتي في أنقرة على الوزير الخارجية التركي أحسان صبري جاغليانكل وساطة بلاده بين تركيا واليونان بشأن الأزمة القبرصية[3]، كما شهد موقــف الاتحــاد الســوفيتي تغيرا كبيرا عندما تمت مناقشة الأزمة في الجمعية العامة في الأمـــم المتحــدة إذ أمتنــع المندوب السوفيتي عن التصويت على قرار الجمعية العامة الذي صدر فـــي ١٧ كــانون الأول ١٩٦٥ بشأن قبرص.

(1) اندرو مانكو، تركيا الحليف القلق، ترجمة صلاح سليم علي، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل ١٩٩٢، ص٤٢؛ محمد إبراهيم عبد الله، مشكلة قبرص، المصدر السابق، ص٢١٣.

(2) نبية الأصفهاني، "تركيا بين المطالب الوطنية والواقع الدولي"، السياسة الدولية، العدد (٥٢)، نيسان ١٩٧٨، ص٩٦؛ Ferenc Váli, Bridge across the Bosporus, The Foreign Policy of Turkey, Op.Cit., p.178.

(3) Kemal Karpat, "Turkish Soviet Relations", in : Turkey's foreign Policy in Transition 1950-1974, Op. Cit.,p.95.

المبحث الثالث

أزمة العلاقات التركية – الغربية وأثرها في العلاقات بين البلدين

كشفت رسالة الرئيس الأمريكي جونسون الى رئيس الوزراء التركي عصمت إينونو عام ١٩٦٤ عن موضوعات كثيرة كانت خافية عن الرأي العام التركي، ومنها الاتفاقيات الثنائية التي وقعتها تركيا مع الولايات المتحدة والتي بلغ عددها خمساً وخمسين اتفاقية، عقدت أثناء فترة حكم الحزب الديمقراطي في الخمسينات. وهذه الاتفاقيات وقع بعضها على وفق المادة الثالثة من معاهدة حلف شمال الأطلسي وبعضها الأخر وقع خارج أطار الحلف.

كانت هذه الاتفاقيات تتعلق بوضع قوات حلف شمال الأطلسي في الأراضي التركية، وقد طبقت هذه الاتفاقيات بالتسامح الكبير من جانب تركيا، والتي جلبت لها تقييدات كبيرة للسيادة التركية من حيث ترجمتها وتفسيرها في آن واحد، إذ كانت هناك قرابة مائة قاعدة عسكرية نشأت عن طريق هذه الاتفاقيات ومن دون معرفة المجلس الوطني التركي الكبير[1].

جاءت الأزمة القبرصية عام ١٩٦٤ والموقف الأمريكي منها، المعبر عنه برسالة الرئيس جونسون الى رئيس الوزراء التركي عصمت اينونو في ٥ حزيران ١٩٦٤ لتعجل في دفع تركيا لتطبيع علاقاتها وتحسينها مع الاتحاد السوفيتي[2]، ففي اليوم الذي تسلم فيه اينونو رسالة جونسون وجه مذياع أنقرة دعوة الى السوفيت لتحسين علاقاتهم مع تركيا وأن يتفهموا موقف تركيا من القضية القبرصية مع أدراك احتياجات تركيا الأمنية وتقبل

---

(1) Ferenc A. Váli, The Turkish Straits and NATO, Op.Cit., p96;

أحمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، المصدر السابق، ص١٤٧.

(2) برزت مجموعة من العوامل الخارجية والداخلية في الستينات أثرت في توجهات السياسة الخارجية التركية المرتبطة بالغرب نحو الأنفتاح على الاتحاد السوفيتي في محاولة لتحسين العلاقات معه ومنها أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢ والانفراج الذي حصل في العلاقات السوفيتية – الأمريكية. فضلا عن التطورات السياسية في تركيا بعد انقلاب ٢٧ أيار ١٩٦٠ بصدور دستور عام ١٩٦١ الذي سمح بظهور الأحزاب اليسارية الشرعية في تركيا وتأثيرات مجموعات الضغط والرأي العام في رسم هذه السياسة سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي. ينظر :

Mehemet Gonlubol, "NATO and Turkey", in : Tuirkey's foreign Policy in Transition 1950 – 1974, Op.Cit., p.29;
Feroz Ahmad, The Turkish Experiment in Democracy 1950-1975, Op.Cit., p.402-403.

عضويتها في حلف شمال الأطلسي[١] وبدأت تركيا في أعادة تقييم روابطها مع الولايات المتحدة، بعد أهتزاز ثقتها في التزامات الولايات المتحدة، نتيجة لموقفها من الأزمة القبرصية، والتي تركت اثاراً سلبية على المستوى الرسمي والشعبي في تركيا وأثارت تساؤلات عدة في مدى أمكانية أعتماد تركيا على حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة لضمان أمن تركيا[٢]، إذ تعرضت سياسة الحكومة التركية خلال هذه الأزمة الى أنتقادات كبيرة من جانب الأحزاب السياسية المعارضة في المجلس الوطني التركي الكبير لعدم تمكنها من أيجاد مؤيدين لموقفها أثناء الأزمة التي مرت بها تركيا[٣].

وسط هذه الأزمة بدأت تركيا أتصالاتها الأولى مع الاتحاد السوفيتي إذ قام وزير الخارجية التركي فريدون جمال اركن في ٣٠ تشرين أول ١٩٦٤ بزيارة موسكو في أطار المساعي التركية لـ (تنقية سوء فهم قديم) ولخلق مناخ أفضل بين البلدين[٤]. في سبيل التوصل الى اتفاق مع السوفيت لتغيير موقفهم ازاء الأزمة القبرصية بما يتفق ورغبة تركيا في قيام نظام فيدرالي في الجزيرة[٥]، هذا فضلا عن رغبة تركيا في تطوير التعاون الاقتصادي بين البلدين.

بعد أنتهاء المحادثات بين البلدين صدر البيان المشترك، وقد تضمن اتفاق الجانبين على تعزيز علاقات حسن الجوار بينهما على اساس الأحترام المتبادل لمبادئ الاستقلال

---

(1) Ibid, p.408.

(٢) خليل علي مراد، "الأزمة القبرصية الأولى وأنعكاساتها على علاقات تركيا مع الولايات المتحدة"، المصدر السابق، ص٥٥؛

(2) Ferenc A. Váli, The Turkish Straits and NATO, Op.Cit., p95.

(3) Walter Luaqueur, The Struggle forthe Middle East, The Soviet Union and the Middle East 1958 –1968, Op.Cit., p.18.

(4) Ibid, p.18.

(5) Ibid, p.18.

Ferenc Váli, Bridge across the Bosporus, The Foreign Policy of Turkey, Op.Cit., p.177.

والسيادة الاقليمية والحقوق المتساوية[1]، وبخصوص قبرص أكد البيان اتفاق البلدين على حل الأزمة والاعتراف بالحقوق الشرعية لهما والاستقلال والسيادة الاقليمية لقبرص)[2].

وقد علقت صحيفة (مليت) التركية على هذه الزيارة قائلة : (تعد هذه الزيارة مرحلة جديدة في العلاقات بين تركيا والاتحاد السوفيتي. أن هذه الزيارة سوف تؤدي الى تعزيز روابط حسن الجوار، كما أنها تسهم في الدفاع عن مصالحنا الوطنية ودعم السلام العالمي)[3].

فيما أعلنت صحيفة (جمهوريت) التركية أهمية عودة العلاقات بين البلدين الى طبيعتها وأكدت : (أن الاتحاد السوفيتي الذي تربطنا به علاقات الصداقة الوثيقة لم يسبب أي ضرر لتركيا . . .. ونحن نعتقد أن عودة هذه الصداقة سيعود علينا بالخير الكثير)[4].

وسعيا في أطار سعي تركيا لتطبيع علاقاتها مع السوفيت، أعلن وزير الخارجية التركي فريدون جمال اركن، بعد عودته من موسكو من (أن عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي لا يمكن أن تكون عقبة أمام أنفراج العلاقات بين تركيا والاتحاد السوفيتي)[5] كما رفضت تركيا المشاركة في مشروع القوة النووية المتعددة الأطراف (Maltilateral Force) مع حلفائها في حلف شمال الأطلسي الذي اقترحته الولايات المتحدة في أواخر عام ١٩٦٤[6]. وقد فسر هذا الموقف أنه جاء نتيجة لأعتراض السوفيت على مشاركة تركيا في هذا المشروع، وذكر أيضا بأن أنسحاب تركيا منه كان نتيجة

---

(1) Kemal Karpat, "Turkish Soviet Relations", in : Turkey's Foreign Policy in Transition 1950-1974, Op. Cit.,p.92;

أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، المصدر السابق، ص١٩٦.

(2) Kemal Karpat, Op.Cit., p.92.

(3) أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، المصدر السابق، ص١٩٦.

(4) كمال المنوفي، "تطور العلاقات السوفيتية التركية"، السياسة الدولية، العدد (٢٤)، نيسان ١٩٧١، ص١٢١.

(5) أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، المصدر السابق، ص١٩٦.

(6) Kemal Karpat, "Turkish Soviet Relations", in : Turkey's Foreign Policy in Transition 1950-1974, Op. Cit.,p.93;
Ferenc A. Vāli, Bridge across the Bosporus, The Foreign Policy of Turkey, Op.Cit., p.178.

لأسباب مالية، ألا أنه كان يبدو أن السبب الحقيقي للأنسحاب هو محاولة تركيا لكسب دعم الاتحاد السوفيتي في موقفها ازاء الأزمة القبرصية[١].

وقد أثنى (نيقولاي بودغورني) رئيس مجلس السوفيت الأعلى على الخطوة التركية بالأنسحاب وعبر عن أمل بلاده في أن تصبح الحدود المشتركة بين البلدين رابطة للصداقة وأن يكون البحر الأسود وسيلة للنشاطات التجارية بين البلدين[٢].

بعد تولي سعاد خيري اوركوبلو رئاسة الحكومة التركية في شباط ١٩٦٥، أعلن عن رغبة بلاده في تطوير علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي[٣]، فقام (اندريه غروميكو) وزير الخارجية السوفيتي بزيارة أنقرة في أيار ١٩٦٥ وأجرى محادثات مع المسؤولين الأتراك تناولت تطورات الأزمة القبرصية إذ تمكنت تركيا من الحصول على دعم الجانب السوفيتي وتأييده في أمكانية قيام (نظام فيدرالي) في الجزيرة لحل الأزمة[٤].

ومع مسار التطبيع في العلاقات التركية السوفيتية قام رئيس الوزراء التركي سعاد خيري اوركوبلو بزيارة الى موسكو في آب ١٩٦٥ وتناولت محادثاته مع رئيس الوزراء السوفيتي الكسي كوسيجن سبل تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين. وفي ختام الزيارة أعلن البلدان اتفاقهما على المبادئ الآتية[٥] :

١. الالتزام الكامل بمبادئ الأمم المتحدة.
٢. الالتزام بقرارات مجلس الأمن الدولي فيما يتعلق بالقضية القبرصية.
٣. الرغبة في الأسهام في حل مشاكل الأمن الأوربي عن طريق الاتفاقات الثنائية.
٤. ضرورة تعزيز الجهود الهادفة نحو نزع السلاح الكلي عن طريق مراقبة دولية فعالة.
٥. الأيمان العميق بحق الشعوب في العيش من دون اضطهاد استعماري مهما كان نوعه.

---

(1) Ibid, p.121.

(2). Kemal Karpat, "Turkish Soviet Relations", in : Turkey's Foreign Policy in Transition 1950-1974, Op. Cit.,p.93-94.

(3) George Lenczowski, Soviet advances in the Middle East, Op.Cit., p.52.

(4) Ferenc A. Váli, Bridge across the Bosporus, The Foreign Policy of Turkey, Op.Cit., p.178.

(٥)أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، المصدر السابق، ص١٩٦-١٩٧؛
Kemal Karpat, "Turkish Soviet Relations", in : Turkey's Foreign Policy in Transition 1950-1974, Op. Cit.,p. 94.

٦. تحقيق أعلان الأمم المتحدة في ضمان استقلال الشعوب الخاضعة للاستعمار.

وبعد تولي سليمان ديمرئل رئاسة الحكومة التركية، بعد فوزه في انتخابات تشرين الأول عام ١٩٦٥، أعلن أن حكومته ستسعى الى أقامة علاقات طبيعية مع أية دولة تحترم مصالح تركيا وأن العلاقات مع الاتحاد السوفيتي لن تكون عاملاً سلبياً تجاه التزاماتها نحو الاحلاف الغربية التي ترتبط بها تركيا[١]. كما أكد رغبة بلاده في عدم اتخاذ أية خطوة من شأنها أن تثير السوفيت، مع أيمان الحكومة التركية بالعمل على الانفراج في السياسة الدولية[٢]. ولهذا فأن سياسة ديمرئل لم تكن متعارضة من حيث المبدأ لعلاقات التقارب مع الاتحاد السوفيتي، إذ كانت هذه السياسة تستهدف الضغط على الولايات المتحدة، ولم تتغير هذه السياسة ألا بعد أن بدأ السوفيت بتغيير موقفهم تجاه القضية القبرصية[٣].

أن التطورات السياسية الداخلية التي شهدتها تركيا بعد منتصف الستينات كان لها أنعكاس ايجابي على تطور العلاقات التركية السوفيتية. إذ أن دستور عام ١٩٦١ الذي اصدرته تركيا هيأ المناخ السياسي لظهور الأحزاب اليسارية بصورة شرعية فضلاً عن المنظمات الطلابية والنقابات العمالية التي عارضت الوجود الأمريكي والقواعد العسكرية الأمريكية المقامة في تركيا، إذ قاد حزب العمال التركي (TLP) الذي تأسس في شباط ١٩٦١ حملة ضد الولايات المتحدة متهماً الحكومة التركية في تعاملها مع الولايات المتحدة في القضية القبرصية، موضحاً بأن الأمتيازات التي تتمتع بها الولايات المتحدة في تركيا شبيهة في تأثيراتها من نظام (الامتيازات الأجنبية) التي منحتها الدولة العثمانية للقوى الغربية سابقاً. كما دعا الى قيام الأتراك بخوض (حرب ثانية للاستقلال) ضد الولايات المتحدة لأستعادة سيادة واستقلال تركيا[٤].

كما بدأت الأحزاب السياسية التركية تطالب بنشر الأتفاقيات الثنائية التي عقدتها تركيا مع الولايات المتحدة وتعديلها بما يضمن عدم المساس بالسيادة التركية[٥]. كما أخذ الرأي العام التركي يثير عدداً من المسائل المتعلقة بالوجود الأمريكي والقواعد العسكرية

---

(1) Ibid, p.94-95.

(2)Walter Luaqueur, The Struggle for The Middle East, The Soviet Union and The Middle East, Op.Cit., p.20.

(3) Ibid, p.18.

(4)Metin Tamkoç, The Warrior Diplomats, OP.Cit., p.284-285.

(5)Ferenc A. Váli, The Turkish Straits and NATO, Op.Cit., p96.

الأمريكية في تركيا وأستخدامها لأغراض تتعلق بالأهداف السياسية الأمريكية خارج تركيا وما يترتب على ذلك من أعباء ومشاكل بالنسبة لتركيا وبخاصة موضوع تحليق طائرات التجسس الأمريكية من قاعدة انجيرلك الجوية من دون علم السلطات التركية بوجهتها[١].

وكان على الحكومة التركية أن تستجيب للضغوط التي تعرضت لها في هذا المجال بخاصة بعد ظهور الدعوات المنادية بالأنسحاب من حلف شمال الأطلسي على أساس أن (التهديدات الخارجية ضد تركيا قد بدأت بالتضاءل)[٢]، لذا قررت الحكومة التركية في ٢٨ كانون الأول عام ١٩٦٥ منع تحليق طائرات التجسس الأمريكية من القواعد الجوية في تركيا[٣]، كما قامت الحكومة التركية في نيسان عام ١٩٦٦ بأبلاغ الحكومة الأمريكية بضرورة أعادة النظر في الاتفاقيات الثنائية بينهما وتنظيمها، حيث وافقت الأخيرة في ١٨ نيسان ١٩٦٦ على هذا الطلب والدخول في المفاوضات لهذا الغرض[٤]. وقد جاءت هذه التحركات من قبل تركيا في أعقاب قيام الطلبة الأتراك بمظاهرات معادية للولايات المتحدة طالبوا خلالها بأنهاء الوجود العسكري الأمريكي في تركيا[٥]، كما قامت الحكومة التركية تحت ضغط الرأي العام التركي في ايار عام ١٩٦٦ بسحب الوحدة العسكرية التركية المرابطة في كوريا والبالغ عددها (٨٠٠) فرد[٦]. كما طلبت من منظمات فيالق السلام بمغادرة البلاد بعد اتهامها بالتجسس[٧]، كما تم لأول مرة تاريخ تركيا انتقاد العلاقة القائمة بين تركيا وحلف شمال الأطلسي من قبل عدد من نواب الأحزاب المعارضة في المجلس الوطني التركي الكبير، كما طالبت عدة منظمات للشباب بأنسحاب تركيا من الحلف المذكور[٨].

---

(١)خليل علي مراد، "الأزمة القبرصية الأولى وأنعكاساتها على علاقات تركيا مع الولايات المتحدة"، المصدر السابق، ص ص٥٧-٥٨.

(2)Metin Tamkoç, The Warrior Diplomats, OP.Cit., p. 285.

(٣)خليل علي مراد، "الأزمة القبرصية الأولى وأنعكاساتها على علاقات تركيا مع الولايات المتحدة"، المصدر السابق، ص ص٥٩.

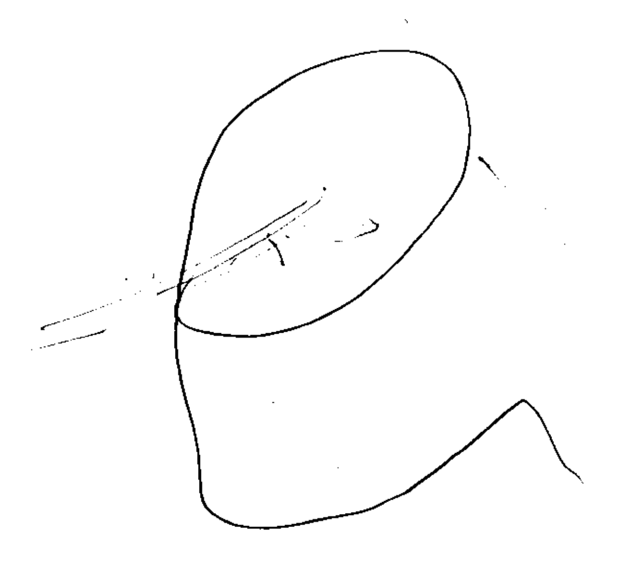
(٤) نبيل حيدري، تركيا دراسة في السياسة الخارجية منذ ١٩٤٥، المصدر السابق، ص١٦٠.

(٥)نبيهٔ الأصفهاني، "تركيا بين المطالب الوطنية والواقع الدولي"، المصدر السابق، ص٩٧.

(٦)خليل علي مراد، "الأزمة القبرصية الأولى وأنعكاساتها على علاقات تركيا مع الولايات المتحدة"، المصدر السابق، ص٥٨؛ George Lenczowski, Soviet advances in the Middle East, Op.Cit., p.51.

(7) Ibid, p.51.

(8) Mehmet Gonlubol, "NATO, USA and Turkey", In : Turkey's Foreign Policy in Transition, Op.Cit., p.31.



الفصل الثالث

العلاقات التركية السوفيتية

١٩٧٤-١٩٩٠

أصدر الحزب الشيوعي التركي بياناً رسمياً أتهم فيه الحكومة بتحويل تركيا الى قاعدة عسكرية للولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي للعدوان ضد دول الكتلة الأشتراكية والشعوب المحبة للسلام في المنطقة، من خلال استمرار تركيا في المشاركة بالمناورات العسكرية العدوانية ضد الاتحاد السوفيتي استمراراً في تنفيذ سياسة الحرب الباردة التي تقودها الولايات المتحدة[١].

أكدت وسائل الأعلام السوفيتية، بعد تولي سليمان ديمرئل الحكومة التركية، رغبة الاتحاد السوفيتي في تطوير علاقاته مع تركيا لذلك قامت الحكومة السوفيتية بأعفاء سكرتير الحزب الشيوعي في ارمينيا من منصبه في أيار ١٩٦٦ بعد سماحه بقيام مظاهرة في يريفان بمناسبة مذابح الأرمن لعام ١٩١٥ وترديد المتظاهرين لهتافات معادية لتركيا[٢] كما أعلن السوفيت، في أطار التحضير لزيارة رئيس الوزراء السوفيتي الكسي كوسيجن في كانون الأول ١٩٦٦، أن رغبتهم في االجيرة الحسنة مع تركيا لا ترتبط بنوايا مستترة وأن سياستهم مبنية على مبادئ (المساواة وأحترام السيادة الإقليمية وعدم التدخل) ولا تحمل تركيا نفقات عسكرية باهظة[٣].

في زيارته لأنقرة في كانون الأول ١٩٦٦ أكد رئيس الوزراء السوفيتي الكسي كوسيجن أثناء محادثاته مع المسؤولين الأتراك الحاجة الى زيادة التعاون في المجال الاقتصادي بين البلدين، وشدد على أن تحسين علاقات بلاده مع تركيا ينبغي ألا يرتبط بالإساءة الى علاقات تركيا مع الدول الأخرى، كما أكد أهمية بناء الثقة بين شعبي البلدين وجعل الحدود بينهما رمزاً للصداقة والسلام، وأعلن عن استعداد السوفيت لأتخاذ الخطوات الضرورية لضمان تعميق هذه الثقة[٤].

وحول القضية القبرصية أكد الجانب السوفيتي في المفاوضات عن دعمه لأستقلال قبرص وسيادتها الإقليمية وطالب بأنسحاب الجيوش الأجنبية من الجزيرة. وكانت وجهة نظر الجانب السوفيتي بأن حل القضية يجب أن يتم بصورة سلمية من قبل القبارصة

---

(1) Walter Luaqueur, The Struggle for The Middle East, The Soviet Union and The Middle East, Op.Cit., p.19.

(٢) كمال المنوفي، "تطور العلاقات السوفيتية التركية"، المصدر السابق، ص١٢٢؛

Walter Luaqueur, Op.Cit., p.21.

(3) Ibid, p.21.

(4) Ibid, p.21.

أنفسهم بدون اللجوء الى أستخدام القوة مع مراعاة وجـــوب أحـــترام الحقــوق الشــرعية للطائفتين كليهما في الجزيرة[١].

ومع أستمرار الخلافات التركية الأمريكية بشان القواعد العسكرية الأمريكيـــة فـــي تركيا، توجهت الحكومة التركية عام ١٩٦٧ لأتخاذ عدد من الخطوات الأيجابية بغية خلـق المناخ المناسب لتنمية علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي. إذ أعلن وزيــر الخارجيــة الـتركي أحسان صبري جاغليانكل في شباط عام ١٩٦٧ عن منع طائرات التجسس الأمريكية مــن أستخدام القواعد الجوية في تركيا، وأن أستخدام الأسلحة النووية المخزونة فـــي تركيـــا لا يمكن أن تتم (بقرار أمريكي منفرد)[٢] كما طلب وزير الدفاع التركي أحمد طوبـــال فـــي اجتماع لحلف شمال الأطلسي في نيسان ١٩٦٧ بأن يوضع قرار أستخدام الوسائل النوويـة المقامة في تركيا والموجهة ضد الاتحاد السوفيتي تحت السيطرة التركية[٣].

أن التحسن الذي طرأ على العلاقات التركية السوفيتية أدى الـــى تقـارب مواقـف البلدين إزاء التطورات الإقليمية التي شهدتها منطقة المشرق العربي والمتمثلـــة بتصـــاعد التهديدات الصهيونية ضد الأقطار العربية في ربيع عام ١٩٦٧، إذ أعلنت تركيا في أيـــار من ذلك العام بأنها لن تسمح للولايات المتحدة بأستخدام القواعد العسكرية الأمريكيـــة فـــي تركيا ضد الأقطار العربية في حالة نشـوب الحـرب بيـن الأقطـار العربيــة والكيـان الصهيوني[٤]، كما عارضت تركيا بعد عدوان ٥ حزيران ١٩٦٧، ضم الأراضي العربيـــة من قبل الكيان الصهيوني وطالبت بضرورة أنسحاب قواته من الأراضي العربية المحتلـــة. إذ صوتت الى جانب الأقتراح السوفيتي في هذا الصدد والذي قدم الـــى الجمعيـــة العامـــة للأمم المتحدة والداعي لأنسحاب تلك القوات من الأراضي العربية المحتلة. ألا أن تركيـــا أمتنعت عن التصويت على الفقرة الأولى من الأقتراح الســوفيتي الــذي يصــف الكيـان الصهيوني بـــ (المعتدي)[٥].

---

(1)Walter Luaqueur, The Soviet Union and The Middle East, Op.Cit., p.351.

(2)The M iddle East Record 1967, vol.3, The Shiloah center for Middle Eastren and African studies, TEL Aviv University, 1971, p.58.

(3) Ibid, p.67.

(٤) ريتشارد ف. غريمت. آلن ليسون، "تركيا صعوبات وآفاق"، دراسات استراتيجية، العدد (١٢) مؤسســة الأبحــاث العربية، لندن، ١٩٨١، ص١٩.

(٥)نبيل حيدري، تركيا دراسة في السياسة الخارجية منذ ١٩٤٥، المصدر السابق، ص١١٤.

أثار التقارب السوفيتي التركي القوى الغربية في حلف شمال الأطلسي وبخاصة الولايات المتحدة، إذ أشارت صحيفة (جمهوريت) التركية في منتصف حزيران عام ١٩٦٧ بأن وزارة الخارجية الأمريكية أعلنت بأن هناك مقترحا سوفيتيا لوضع كل الطرق المائية الدولية المهمة وبضمنها الدردنيل والبسفور تحت السيطرة الدولية في حين نفت المصادر السوفيتية ذلك وأتهمت الولايات المتحدة بمحاولة الأساءة الى علاقة حسن الجوار التي يتبعها الاتحاد السوفيتي حيال تركيا كما أنكرت وزارة الخارجية السوفيتية بأنها قد تقدمت بمثل هذا الأقتراح الى الولايات المتحدة[1] كما أثارت موسكو أثناء زيارة الرئيس التركي جودت صوناي الى واشنطن في ربيع ١٩٦٧ مسألة القواعد الأمريكية في تركيا التي يطالب المثقفون الأتراك بأزالتها. إذ وضعت صحيفة (برافدا) اللوم على الأمريكيين الباحثين (للأحتفاظ بأي وسيلة بحقوقهم وأمتيازاتهم) في تركيا[2].

في الوقت الذي هاجم الشيوعيون الأتراك (عصبة ديمرئل – صوناي) لقبولهم خطة اشتسون (Acheson) لقيام قواعد جديدة في قبرص، وأتهم بيان الشيوعيين هذه المجموعة بتنازلهم عن حقوق تركيا وكرامتها الإقليمية بتعاونهم مع الأمبرياليين في قضية قبرص[3].

تخلى الاتحاد السوفيتي عن محاولاته لأعطاء زيارة رئيس الوزراء التركي سليمان ديمرئل في أيلول ١٩٦٧ الى موسكو أي تفسير بما يوحي بأنها ضد رغبة الولايات المتحدة في هذا المجال والتأكيد بأن الزيارة هي خطوة تركية في مسار (تطبيع) علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي في الوقت الذي أوضح فيه المسؤولون الأتراك بأن تحسين العلاقات مع السوفيت هي محاولة وأسهام من جانبهم لتطوير سياستهم وجعلها أكثر توازنا، ولا ترتبط بمسألة تقليل روابطها مع الولايات المتحدة وبخاصة في المجال العسكري[4].

وقد أثار رئيس الوزراء السوفيتي الكسي كويسجن أثناء محادثاته في موسكو مع رئيس الوزراء التركي سليمان ديمرئل مسألة القواعد العسكرية الأمريكية في تركيا ومدى تهديدها للأمن القومي السوفيتي وتأثير عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي على

---

(1) The M. iddle East Record 1967, Op.Cit., p.35.

(2) Walter Luaqueur, The Soviet Union and The Middle East, Op.Cit., p.22.

(3) Ibid, p.22.

(4) The M. iddle East Record 1967, Op.Cit., p.33-34.

العلاقات بين البلدين، في حين أوضح سليمان ديمرئل التزامات بلاده تجاه الحلف المذكور وأكد بأن تحسين العلاقات بين البلدين لا ترتبط بمسألة أنسحاب تركيا من الحلف[1].

وبخصوص القضية القبرصية* أكد الكسي كوسيجن أثناء المحادثات مع الجانب التركي على ضرورة استقلال قبرص وحريتها بعيدا عن التأثير الغربي ورفض سياسة اتحاد قبرص مع اليونان المعززة من قبل الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي، كما أكد كوسيجن ضرورة المحافظة على الحقوق الشرعية للطائفتين في الجزيرة[2] كما ناقش البلدان العدوان الصهيوني على الأقطار العربية حيث أكد الجانبان ضرورة أنسحاب القوات الصهيونية من الأراضي العربية المحتلة[3].

وفي ختام المباحثات صدر البيان المشترك عن نتائج الزيارة تضمن اتفاق البلدين على تعزيز العلاقات الثنائية بينهما على أساس مبادئ الأحترام المتبادل للسيادة الإقليمية والمساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل منهما[4]. كما أكد البيان (حول العلاقات بين البلدين بعدم وجود قضايا أو مسائل قد تسبب تعارضا في المصالح الأساسية، وأن هناك حقلا واسعا وملائما للعمل لتطوير العلاقات .... في مصلحة البلدين كليهما)[5] فضلا عن أن (تطور العلاقات بين الدول ذات النظم الاجتماعية المختلفة والتعاون فيما

([1]) Ibid, p.34.

* دعا رئيس الوزراء التركي سليمان ديمرئل في بداية أيلول ١٩٦٧ رئيس الوزراء اليوناني (Collias) لمناقشة الموقف في جزيرة قبرص وألتقى الطرفان في ٩-١٠ أيلول إذ أقترح الوفد اليوناني في المحادثات ضم قبرص الى اليونان، ثم غير موقفه وأقترح تقسيم الجزيرة بين البلدين وقد رفض الجانب التركي كلا المقترحين وتمسك بموقفه القائم على شرعية اتفاقيات ١٩٦٠ التي لا يمكن تعديلها ألا بموافقة جميع الأطراف الموقعة عليها.

أنظر :

Feroz Ahmad, The Turkish Experiment in Democracy 1950-1975, Op.Cit., p.414.

([2]) Ferenc A. Váli, Bridge across the Bosporus, The Foreign Policy of Turkey, Op.Cit., p.180; The Middle East Record 1967,Op.Cit., p.34.

([3])Walter Luaqueur, The Soviet Union and The Middle East, Op.Cit., p.23.

([4]) The Middle East Record 1967,Op.Cit., p.34.

([5]) Kemal Karpat, "Turkish Soviet Relations", in : Turkey's Foreign Policy in Transition 1950-1974, Op. Cit.,p.97.

بينها يمكن أن يمهد الطريق لتقليل التوتر الدولي ويعزز السلام)[١] واتفاق البلدين على ضرورة المحافظة على (الاستقلال والسلامة الإقليمية) لقبرص[٢].

علقت صحيفة (التايم) البريطانية في ١٩٦٧/٩/٢٦ على زيارة سليمان ديمرئل الى موسكو قائلة بأن الاتحاد السوفيتي أثبت أستعداده للتعاون مع دول صديقة للغرب، وأمكانية تطور العلاقات التركية السوفيتية في المجالات الاقتصادية والثقافية وحتى انبثاق روابط سياسية ودية. وأشارت الصحيفة الى (أنحطاط حلف المعاهدة المركزية والحلقة الشرقية لحلف شمال الأطلسي لسبب واحد ونتيجة للوفاق بين السوفيت ودول الحزام الشمالي)[٣].

فيما كتبت صحيفة (جمهوريت) التركية مقالا أشارت فيه بأن هدف السياسة الخارجية التركية هو تأمين الأمن القومي والحصول على دعم للتنمية الاقتصادية. كما أشارت الى المكاسب الاقتصادية التي حصلت عليها تركيا من جراء تطبيع علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي وتحسينها ودعت الى عدم الاعتماد على الغرب فقط في تلبية احتياجات تركيا في هذا المجال[٤].

أما رئيس الوزراء التركي سليمان ديمرئل فقد عبر، بعد عودته من موسكو، عن أرتياحه من موقف الاتحاد السوفيتي من القضية القبرصية وأعلن بأن (وجهة نظر السوفيت حول قبرص قريبة تماما من وجهة نظرنا)[٥] وأن زيارته لموسكو قد أنهت (الصفحات الأخيرة للعداوة) التي تكتنف العلاقات التركية السوفيتية وأضاف : (أعتقد أننا قد دخلنا عهدا جديدا في تعاملنا مع الروس . . . والآن وقد أختفت الفجوة القائمة بيننا فأنا لا أعتقد بأن كل الشكوك قد تلاشت ولكنني على ثقة بأن مفهوم العداوة أصبح شيئا من الماضي)[٦]، كما أكد أن عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي لا يمنعها من أقامة علاقات ودية مع الاتحاد السوفيتي[٧].

([1])The Middle East Record 1967,Op.Cit., p.34.

([2])Ibid, p.34.

([3])Ibid, p.33.

([4]) Ibid, p.34.

([5])Ibid, p.34.

([6]) Ferenc A. Váli, Bridge across the Bosporus, The Foreign Policy of Turkey, Op.Cit., p.180.

([7]) Ibid, p.180.

ويبدو أن حالة الوفاق الدولي بين الشرق والغرب وتقرير (هرمـــل)* الـــذي أقـــره المجلس الوزاري لحلف شمال الأطلسي في تشرين الثـــاني ١٩٦٧، وموقـــف الولايـــات المتحدة من تجدد الأزمة في جزيرة قبرص في أواخر تشرين الثاني ١٩٦٧، فضلا عـــن موقف الرأي العام التركي والأحزاب السياسية المعارضـــة لطبيعـــة العلاقـــات التركيـــة الأمريكية قد مهدت الطريق لتوسيع مجالات التعاون بين تركيا والاتحـــاد السـوفيتي فـــي مختلف المجالات.

في ربيع عام ١٩٦٨ قادت وسائل الاعلام التركية حملة كبيرة في مختلف الصحـف طالبة فيها بتحديد العلاقة بين تركيا والولايات المتحدة وضرورة تعديل الاتفاقيات الثنائيـــة المعقودة بين البلدين، كما طالبت بعضها بأعادة شروط تعهدات تركيا نحو حلـــف شـــمال الأطلسي بما يتلاءم مع المصالح التركية، ووصل الى مطالبة بعضها الى انسحاب تركيـــا من الحلف المذكور وتحسين العلاقات مع الاتحاد السوفيتي(١).

كما قدم حزب الشعب الجمهوري المعارض في نيسان عام ١٩٦٨ تقريرا، نشـــرت الصحف التركية فقرات منه، طالب فيه بازالة القواعد الذرية الأمريكية من تركيا وأعـــادة النظر في شروط مشاركة تركيا في حلف شمال الأطلسي وتعديلها بما يتـــلاءم والحفـــاظ على مصالح تركيا القومية(٢). وقد عكست هذه المطالب الشـــعور الـــذي ســـاد الأوســـاط التركية من أن الموقف الستراتيجي المتغير في تلك الفترة باعتماد الولايات المتحدة لمبـــدأ (الأستجابة المرنة) قد يترك تركيا معرضة بشكل مكشوف للهجوم بدون توفـــير ضمـــان رسمي لحمايتها في حالة المواجهة بين حلف شمال الأطلسي وحلف وارشو ومن ثم فـــأن أزالة الأسلحة النووية من تركيا قد تقلل من فرص تركيا للهجوم السوفيتي(٣).

---

* قدم وزير الخارجية البلجيكي (هرمل) في احتماع وزراء خارجية دول حلف شمال الأطلسي الذي أنعقد في تشـرين الأول ١٩٦٧ تقريرا تضمن أمكانية كل عضو في الحلف أن يقرر سياسته في ضوء معرفته الكاملة لمشاكل وأهداف الحليـــف الآخر، وأن بأستطاعة كل عضو أن يؤدي دورا لتحسين العلاقات مع الأتحاد السوفيتي والكتلة الاشتراكية، مع مراعـــاة أن يكون انتهاج مثل هذه السياسة ألا تؤدي ولا تسمح بأي أنشقاق في حلف الشمال الأطلسي. أنظر :
Feroz Ahmad, The Turkish Experiment in Democracy 1950-1975, Op.Cit., p.409.

(1) حول ما نشرته الصحف التركية حول هذا الموضوع راجع :
Ferenc A. Váli, Bridge across the Bosporus, The Foreign Policy of Turkey, Op.Cit., p.158-164.

(2) Ibid, p.161.

(3) George Harris, "Turkey and the United states" , in : Turkey's Foreign Policy in Transition 1950-1974, Op.Cit., p.62.

كما دعا حزب العمال التركي ، بمساندة من الحركة الطلابية، في الوقت نفسه الى انسحاب تركيا من حلف شمال الأطلسي، ووصف الحلف بأنه الأداة العسكرية للأمبريالية الأمريكية ولا يمثل أي ضمان لأمن البلاد، في الوقت الذي تمتلك الولايات المتحدة السلاح النووي، فأنها لن تخاطر في الفناء في سبيل الدفاع عن حدود تركيا(١).

ويبدو أن المسؤولين الأتراك كانوا قلقين في عام ١٩٦٨ من توسع الأسطول البحري السوفيتي في شرق البحر المتوسط، ومن أمكانية قيام السوفيت بمحاولة لتعديل اتفاقية مونترو لعام ١٩٣٦ بشأن المضائق وقد تولدت هذه المخاوف من خلال التصريحات التي كان يعلنها القادة السوفيت(٢) بشأن وجودهم في المنطقة بأنه حق من حقوقهم، بوصفهم قوة متوسطية، للدفاع وتأمين حدود الاتحاد السوفيتي الجنوبية ضد التهديدات الخارجية(٣).

ولهذا فقد سمحت تركيا في كانون الأول عام ١٩٦٨ للمدمرتين الأمريكتين (Dyess) و (Turner) بالمرور عبر المضائق الى البحر الأسود على الرغم من الاحتجاج الذي قدمته السفارة السوفيتية في أنقرة على ذلك، فضلا عن اتهام صحيفة (برافدا) تركيا والولايات المتحدة بأنتهاك اتفاقية مونترو لعام ١٩٣٦(٤).

أن مناخ الثقة المتبادلة بين تركيا والاتحاد السوفيتي لم يتأثر عندما أجبر السوفيت، في بداية عام ١٩٦٩، طائرة التجسس الأمريكية (يو-٢) على الهبوط في أرمينيا بعد خرقها للأجواء السوفيتية وهي تقل ضابطين أمريكيين وضابطا تركيا دون علم السلطات التركية(٥). إذ تبادل الرئيسان التركي والسوفيتي الرسائل بشأن الحادث أكدا فيها حرص

---

(1) Ibid, p.61;

نبية الأصفهاني، "تركيا بين المطالب الوطنية والواقع الدولي"، المصدر السابق، ص٩٧.

(2) Walter Luaqueur, The Soviet Union and The Middle East, Op.Cit., p.24-25.

(3) George Harris, "Turkey and the United states", Op.Cit., p.61;

نبية الأصفهاني، "تركيا بين المطالب الوطنية والواقع الدولي"، المصدر السابق، ص٩٧.

(4) Ferenc A. Váli, The Turkish Straits and NATO, Op.Cit., p103.

(5) Kemal Karpat, "Turkish Soviet Relations", in : Turkey's Foreign Policy in Transition 1950-1974, Op. Cit.,p.98-99;

أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، المصدر السابق، ص١٩٨.

البلدين على العلاقات بين البلدين، ورغبتهما في أن لا تسئ مثل هذه الحوادث على العلاقات الحسنة بين البلدين(١).

وقد ترددت أراء مختلفة بشأن الحادث، منها أن الطائرات السوفيتية أجبرت الطائرة على الهبوط، ومنها أن الطائرة أنتهكت المجال الجوي السوفيتي عدة مرات، وبشكل متعمد قبل الهبوط في أرمينيا، في حين برزت رواية أخرى مفادها أن الولايات المتحدة أفتعلت هذا الحادث في محاولة منها للأساءة الىالعلاقات السوفيتية التركية وإحراج البلدين(٢).

وجاءت زيارة الرئيس التركي جودت صوناي في تشرين الثاني عام ١٩٦٩ الى موسكو في ظل حالة الوفاق بين المعسكرين، ومطالبة النخب المفكرة والأعلام التركي المطالبين بتحسين العلاقات مع الاتحاد السوفيتي(٣)، حيث حاول الرئيس التركي، أثناء محادثاته مع المسؤولين السوفيت حول الأمن الأوربي، أقناع السوفيت في مسألة مشاركة الولايات المتحدة وكندا في هذا الموضوع الذي كان يلاقي معارضة السوفيت في هذا المجال(٤).

بعد أنتهاء المحادثات بين البلدين صدر البيان المشترك، والذي أكد التزام الجانبين بأحترم الاستقلال والسيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل منهما، كما تضمن البيان قناعة البلدين لتحسين علاقات حسن الجوار بينهما وزيادة العلاقات التجارية والاقتصادية(٥).

وشهدت تركيا مع بداية عام ١٩٧٠ العديد من الاضطرابات الداخلية، ونشطت قوى اليسار في تنظيم المظاهرات ضد الحكومة التركية، حيث قاد اتحاد نقابات العمال الثوري (Disk) أقوى تلك المظاهرات في منتصف حزيران ١٩٧٠ احتجاجاً على القوانين التي كانت تعتزم الحكومة أصدارها للحد من نشاط التنظيم النقابي. وقد أتهمت الحكومة هذا

---

(١) المصدر نفسه، ص١٩٨.

(٢) المصدر نفسه، ص١٩٨.

(3) Kemal Karpat, "Turkish Soviet Relations", Op.Cit.,p.98;

نبية الأصفهاني، "تركيا بين المطالب الوطنية والواقع الدولي"، المصدر السابق، ص٩٦.

(٤) المصدر نفسه، ص٩٦؛

Kemal Karpat, "Turkish Soviet Relations", Op.Cit.,p.98.

(5) Ibid, p.98.

الاتحاد (بأثارة الحرب الطبقية وتمهيد الطريق لثورة عمالية)[1]، كما شـهدت تركيـا فـي بداية آذار ١٩٧١ قيام منظمة الجيش الشعبي التركي، وهي تابعة لحزب العمال الـتركي، بأختطاف أربعة من الجنود الأمريكيين قرب أحدى القواعد الجوية في قونية[2].

وأزاء استمرار الاضطرابات قام الجيش التركي بتولي السلطة السياسية من خـلال الأنقلاب العسكري الذي قام به في ١٢ آذار ١٩٧١ وتم تشكيل حكومة جديدة برئاسة نـهاد ايريم في أواخر آذار ١٩٧١ تحت أشراف السلطة العسكرية إذ قامت الحكومـة بفـرض قيود شديدة على النشاطات اليسارية من خلال فرض الأحكام العرفيـة فـي عـدد مـن المناطق، كما قامت بفرض حظر على نشاطات المجموعات الطلابية والنقابـات العماليـة وبغلق الصحف والمجلات ذات الأتجاه اليساري فضلاً عن حظر نشـاط حـزب العمـال التركي وأعتقال قيادته في أواخر تموز ١٩٧١[3].

وقد أتهم رئيس الوزراء التركي نهاد ايريم في آذار ١٩٧٢ الاتحاد السوفيتي بأثـارة المشاكل في تركيا وحمله مسؤولية أنتشار العداء ضد الولايات المتحدة في تركيا[4].

ونتيجة لذلك فقد شهدت العلاقات التركية السوفيتية بعد أنقلاب آذار ١٩٧١ بعـض الفتور لأعتقاد الأتراك بأن الكثير من النشاطات الشيوعية في بلادهم كانت تحرك بتـأثير مباشر من قبل موسكو من خلال الحزب الشيوعي التركي ودعايته مثل نشـرات أذاعـة (بزم راديو) (Bizm Radyo) الموجهة من ألمانيا الشرقية[5]. لذا فقد حـاولت الحكومـة التركية تعزيز علاقاتها مع الولايات المتحدة فقام رئيس وزرائـها نـهاد ايريـم بزيـارة للولايات المتحدة في نهاية آذار ١٩٧٢ وتمكن من الحصول على تعـهد مـن واشـنطن بضمان السلامة الإقليمية واستقلال تركيا[6].

ويبدو أن سعي الولايات المتحدة في تعزيز وجودها العسكري في البحر المتوسـط تحت ذريعة تزايد الوجود العسكري السوفيتي في المنطقة قد التقى مع مخاوف تركيا مـن

---

(1) فيروز أحمد، " الحركة النقابية في تركيا"، في : تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري، مؤسسـة الأبحـاث العربية، بيروت، ١٩٨٥، ص ص ١٩٨، ٢٢٢.

(2) حسن فؤاد، "الأزمة الدستورية في تركيا"، السياسة الدولية، العدد (٢٥)، تموز ١٩٧١، ص١٦٠.

(3) لوسيل دبليو بيفسنر، أزمة السياسة التركية، ترجمة حسن نعمة سعلون، ص ص ٦٠، ٦١.

(4) أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، المصدر السابق، ص٢١٧-٢١٨.

(5) Kemal Karpat, "Turkish Soviet Relations", Op.Cit.,p.106.

(6) أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، المصدر السابق، ص٢٢١.

أن تعزيز الوجود السوفيتي في منطقة البحر المتوسط قد يؤثر في ميزان القوى في شرق البحر المتوسط لصالح الاتحاد السوفيتي[١].

ولهذا حاولت الحكومة السوفيتية تجديد أتصالاتها مع تركيا خلال هذا الفترة في محاولة منها لتهدئة المخاوف التركية بشأن اعمال العنف التي تسود تركيا، فقام رئيس مجلس السوفيت الأعلى نيقولاي بدغورني بزيارة الى أنقرة في ١١ نيسان ١٩٧٢، وأعلن خلال الزيارة بأن بلاده تعلق أهمية كبيرة على تطوير علاقاتها مع تركيا، كما أكد معارضة الاتحاد السوفيتي لمحاولات التدخل في الشؤون الداخلية لقبرص مؤكداً : (أن الوصول الى حل جذري للقضية القبرصية يكون عن طريق اتفاق بين الطائفتين التركية واليونانية في الجزيرة وبدون تدخل من الخارج)[٢].

كما تم توصل البلدين الى التوقيع على وثيقة (مبادئ حسن الجوار) بين البلدين. وقد تضمنت الوثيقة اتفاق البلدين على عدم السماح بأستخدام أراضيهم للعدوان أو الأشراف ضد الدول الأخرى[٣]، وأحترام الاستقلال والسيادة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل منهما[٤].

وقد تناولت الصحف التركية بمناسبة زيارة نيقولاي بدغورني الى تركيا مسألة تحسين العلاقات بين البلدين فكتبت صحيفة (جمهوريت) بهذه المناسبة قائلة : (ترحب تركيا بحرارة توطيد علاقات حسن الجوار مع الاتحاد السوفيتي لكن ذلك لا يأتي ألا بوقف الأذاعات المعادية والمؤيدة لمجموعة لا يتجاوز عددها أصابع اليدين التي أرادت أشعال حرب أهلية في تركيا، أن الرأي العام التركي يعتقد أن الاتحاد السوفيتي يستطيع أن يسكت هذه الأصوات)[٥].

فيما قالت صحيفة (مليت) تعليقاً على الزيارة : (أن زيارة بدغورني الأخيرة لتركيا، قوبلت بالتحفظ نفسه والحذر، لأنه لم تنعدم الظنون حتى الآن عن مطامع الاتحاد السوفيتي في تركيا فحسب بل هذه الظنون قد ازدادت، ويعود السبب في ذلك الى الحوادث التي عاشتها بلادنا في السنوات الأخيرة. أن تطور العلاقات السوفيتية التركية يتعلق بتصرف

---

(١) المصدر نفسه، ص٢١٨-٢١٩.

(٢) المصدر نفسه، ص١٩٩.

(3)Kemal Karpat, "Turkish Soviet Relations", Op.Cit.,p.106;

نبيه الأصفهاني، "تركيا بين المطالب الوطنية والواقع الدولي"، المصدر السابق، ص١٠٤.

(4) Rechard F. Nyrop, Area handbook for Republic of Turkey, Op.Cit., p.248.

(٥)أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، المصدر السابق، ص٢١٥.

السوفيت اولاً وأخيراً بأزالة هذه الشبهات)[1] فيما كتبت صحيفة أخرى : (أن الاتحاد السوفيتي لا يعارض علناً بقاء تركيا في الأحلاف الغربية، ألا أن تهجمه على حلفاء تركيا الغربيين خير دليل على أن هناك عائقاً يحول دون تحسين العلاقات بين تركيا والاتحاد السوفيتي، ولكن ليعلم بودغورني والقادة السوفيت الأخرون بأن التحالف مع الغرب هو نتيجة لتصرفاتهم)[2].

وقد أثنى وزير الخارجية التركي خلوق بايولكن في كانون الثاني عام ١٩٧٣ على تطور العلاقات التركية السوفيتية وأكد بأن هذه العلاقات (ستتطور أكثر في كل المجالات) ونفى الوزير التقارير التي أشارت بأن مقترحاً لحلف عدم أعتداء بين البلدين قد تمت مناقشته أثناء زيارة نيقولاي بودغورني الى أنقرة في نيسان ١٩٧٢[3].

---

(1) المصدر نفسه، ص١٩٩.

(2) المصدر نفسه، ص٢٠٠.

(3) Rechard F. Nyrop, Area handbook for Republic of Turkey, Op.Cit., p.248.

المبحث الأول

موقف الاتحاد السوفيتي من الغزو التركي لقبرص عام ١٩٧٤

أولاً : خلفيات الغزو :

منذ عام ١٩٧٢ بدأت في الأفق ملامح الخلاف بين الرئيس القبرصي مكاريوس وحكام اليونان العسكريين نتيجة لمحاولات الأخيرين المستمرة لإسقاط الرئيس القبرصي ، الذي اتخذ موقفاً خاصاً إزاء حلف شمال الأطلسي برفض دخوله في هذا الحلف ، واستخدام قبرص قواعد للحلف المذكور(١) . وقد أدى هذا الجو الذي ساد العلاقات بين الدولتين إلى التأزم وبخاصة في النصف الثاني من عام ١٩٧٣ حيث ازداد نشاط منظمة (أيوكا) السرية(*) ونتيجة لذلك طلب الرئيس الأسبق لليونان (جورج باباد بولس) في منتصف آب عام ١٩٧٣ إيقاف نشاطها العسكري وحل نفسها ، وقد استهدف من وراء ذلك التظاهر بعدم إسناد اليونان لنشاط المنظمة المذكورة(٢).

وبدأت الأزمة في العلاقات بين قبرص واليونان تأخذ طابعاً حاداً بعد الرسالة التي وجهها الرئيس مكاريوس إلى الرئيس اليوناني في تموز والتي عززها بالوثائق عن الدور اللاشرعي الذي يمارسه الضباط اليونانيون العاملون في الحرس الوطني القبرصي في دعم منظمة أيوكا والروابط القائمة بينهم إذ اتهم مكاريوس هؤلاء الضباط بمحاولتهم

---

(١) أحمد نوري النعيمي ، تركيا وحلف شمال الأطلسي ، المصدر السابق ، ص٢٢٦ .

(*) (أيوكا) منظمة سياسية ــ عسكرية للقبارصة اليونانيين تأسست عام ١٩٥١ من قبل الجنرال (غريغاس) الذي قاد الكفاح المسلح ضد البريطانيين في جزيرة قبرص . وقد ارتبط اسم المنظمة بالهدف الذي كانت ترمي إليه وهو اتحاد قبرص مع اليونان وهو ما عرف بـ (الإينوسيس) . أنظر : مركز البحوث والمعلومات ، قبرص : الجزيرة والقضية ، بغداد ، مركز البحوث والمعلومات ، ١٩٨٤ ، ص٢٩ .

(٢) أحمد نوري النعيمي ، "الموقف التركي من أزمة قبرص ١٩٧٤ــ١٩٧٦" ، العلوم السياسية والقانونية ، العدد (٢) ، ١٩٧٧ ، ص٢٣٦ .

للإطاحة به وطلب مكاريوس سحبهم من الجزيرة[١] . الأمر الذي دفع قادة اليونان إلى عقد اجتماع في أثينا حضره الرئيس اليوناني (Ghiskis) وكبار قادة الجيش ، كما حضره أيضا الجنرال (Denizis) أحد قادة الحرس الوطني القبرصي وتم في هذا الاجتماع إعداد خطة الانقلاب ضد الرئيس مكاريوس[٢] ، إذ تحركت قطعات من الحرس الوطني في ١٥ تموز ١٩٧٤ ونفذت الانقلاب بتعزيز وإسناد من اليونان وعين (نيكوس سامبسون) رئيسا للجمهورية وهو من الأعضاء البارزين في منظمة أيوكا وكان هدف الحكام العسكريين في اليونان من وراء الانقلاب هو ضم قبرص إلى اليونان[٣].

وقد وصفت الحكومة التركية الانقلاب العسكري في جزيرة قبرص بأنه "تدخل يوناني" وأكدت بأنها ستتخذ الخطوات الضرورية كافة لحماية مصالحها في الجزيرة[٤]. إذ عرض رئيس الوزراء التركي بولند أجويد ، في محادثاته في لندن في ١٧ تموز ، على رئيس الوزراء البريطاني (هارولد ولسون) المطالب التركية المتمثلة بضرورة انسحاب الضباط اليونانيين العاملين في الحرس الوطني القبرصي وإعادة الوضع السابق في الجزيرة وعرض بولند أجويد على بريطانيا القيام بعمل عسكري مشترك ضد الرئيس القبرصي نيكوس سامبسون إلا أن رئيس الوزراء البريطاني (هارولد ولسون) رفض ذلك[٥].

تدخلت الولايات المتحدة في الأزمة الناشئة فأرسل وزير الخارجية الأمريكي (هنري كيسنجر) مبعوثه الخاص (جوزيف سيسكو) فزار كلا من أثينا وأنقرة في محاولة منه لمنع قيام الحرب بين تركيا واليونان إلا أنه أخفق في إيجاد حل وسط بين المطالب

---

(1) Richard Clogg, "Greece and the Cyprus Crisis", The World Today, Vol.30, No.9, 1974, P.364.
(2) The Economist, Vol.252. No.6831, July 20, 1974, P.11.
(3) W.H. Hale, J.D. Norton, "Turkey and the Cyprus Crisis", The World Today, Vol.30, No.9, 1974, P.371.
(4) Feroz Ahmad, The Turkish Experiment in Democracy 1950-1975, Op. Cit., 342.
(5) Ibid, P.342; Metin Tamkoç, The Warrior Diplomats, Op. Cit., P.279-280.

التركية وبين موقف اليونان المساند للانقلاب المتمثل برفضها سحب الضباط اليونانيين من قبرص وإزاحة الرئيس نيكوس سامبسون من الحكم(١).

وكانت الأوساط السياسية التركية تخشى من أن النظام الجديد الذي أقامه قادة الانقلاب في قبرص سيصبح شرعيا كأمر واقع ومن ثم سيؤدي في النهاية إلى إحكام سيطرة القبارصة اليونانيين المؤيدين لليونان على شؤون الحكم في قبرص(٢) . لذا قامت تركيا في ٢٠ تموز ١٩٧٤ بغزو الجزيرة عسكريا فأنزلت قواتها في كيرينيا في الشمال وليماسول في الجنوب وبلغ عدد القوات التركية قرابة (٦) آلاف جندي(٣).

أعلنت اليونان التعبئة العامة ردا على الغزو التركي للجزيرة وحركت حشوداً كبيرة من قواتها على حدودها الشرقية مع تركيا ، ووجه وزير الخارجية اليوناني إنذاراً إلى سفير تركيا في أثينا بوقف عملية الغزو للجزيرة(٤). إلا أن بولند أجويد رئيس وزراء تركيا أعلن بأن " الإجراء اليوناني في قبرص من شأنه أن يؤدي إلى انتهاك استقلال الجزيرة ، فالغرض الأساسي من عملية الإنزال العسكري من الجزيرة ليس حماية الأتراك فحسب ، بل حماية القبارصة اليونانيين ..."(٥).

وعلى أثر عملية الغزو التركي للجزيرة اجتمع مجلس الأمن الدولي لمناقشة الأوضاع القائمة فأصدر قراره (٣٥٣) في ٢٠ تموز الذي تضمن دعوة أطراف النزاع كافة إلى الوقف الفوري لإطلاق النار ، ودعوة الدول جميعها لاحترام سيادة قبرص واستقلالها ووحدتها الإقليمية ، ووضع حد للتدخل العسكري الأجنبي في قبرص والانسحاب الفوري للعسكريين جميعهم من الجزيرة ، كما تضمن دعوة الدول الضامنة ـ تركيا اليونان بريطانيا ـ إلى بدء مفاوضات بهدف إعادة السلام إلى المنطقة وعودة الحكومة الدستورية في قبرص(٦).

---

(١) نازلي معوض احمد ، "الصراع التركي اليوناني في الجزيرة القبرصية" ، السياسة الدولية ، العدد (٣٨) ، تشرين الأول ١٩٧٤ ، ص١٥٩ .

(٢) المصدر نفسه ، ص١٦٠ .

(3) Metin Tamkoç, The Warrior Diplomats, Op. Cit., P.280.

(٤) احمد نوري النعيمي ، تركيا وحلف شمالي الأطلسي ، المصدر السابق ، ص٢٢٨ .

(٥)المصدر نفسه، ص٢٢٩ .

(٦) حول قرار مجلس الأمن الدولي (٣٥٣) في ٢٠ تموز ١٩٧٤ راجع : السياسة الدولية ، العدد (٣٨) ، تشرين الأول ١٩٧٤ ، ص٢٥٢ .

في ٢٥ تموز ١٩٧٤ بدأ في جنيف مؤتمر السلام بين وزراء خارجية تركيا واليونان وبريطانيا بشأن تنظيم المستقبل السياسي لجزيرة قبرص ، فتقدم طوران جينيس وزير خارجية تركيا ، بمشروع اتفاق تضمن اتخاذ إجراءات لضمان احترام وقف إطلاق النار في قبرص ، وإيجاد مناطق فاصلة بين القوات التركية واليونانية ، واستعادة نائب رئيس جمهورية قبرص سلطاته، مع استعادة قبرص وضعها الطبيعي كدولة ذات قوميتين ، كما طالب المشروع التركي بإقامة إدارتين تتمتعان بالاستقلال الذاتي في قبرص ، إحداهما تركية والأخرى يونانية. إلا أن الجانب اليوناني رفض هذه المقترحات بدعوى أنها تهدد استقلال قبرص[1]. وفي ختام المؤتمر توصل المؤتمرون في ٣٠ تموز إلى الاتفاق حول التخفيض المرحلي للقوات العسكرية التركية في الجزيرة واعتراف الأطراف المشاركة في المؤتمر بوجود إدارتين مستقلتين في الجزيرة الأولى خاصة بالقبارصة الأتراك والثانية خاصة بالقبارصة اليونانيين[2]. وتقرر استئناف المفاوضات في ٨ آب ١٩٧٤ لاستكمال بحث المشكلات الدستورية للجزيرة.

في اجتماع مؤتمر جنيف الثاني الذي عقد في ٨ آب ١٩٧٤ اقترح الوفد التركي بمنح القبارصة الأتراك ستة أقاليم مستقلة تتمتع بالحكم الذاتي في الجزيرة ، إلا أن الجانب اليوناني والقبرصي رفض هذه المقترحات مما أدى إلى فشل المؤتمر في ١٤ آب ١٩٧٤ لتضارب وجهات النظر بين الأطراف المشاركة فيه ومن ثم تجدد القتال في الجزيرة إذ تمكنت القوات التركية من توسيع سيطرتها العسكرية باحتلال أراضي جديدة في الجزيرة فتمت السيطرة على ما يقرب من ٣٨% من أراضي الجزيرة[3].

بعد أن حققت تركيا أهدافها الأساسية من عملية الغزو العسكري لقبرص أعلن رئيس وزرائها بولند أجويد في ١٦ آب وقف إطلاق النار في الجزيرة ، بعد إرساء أسس الدولة القبرصية الاتحادية الجديدة[4]. كما أعلنت اليونان انسحابها من حلف شمال

---

(١) حول قرارات مؤتمر جنيف ٣٠ تموز ١٩٧٤ راجع : المصدر نفسه ، ص٢٥٢ــ٢٥٣ .

(٢) فتحية النبراوي ، محمد نصر مهنا ، قضايا العالم الإسلامي ومشكلاته السياسية بين الماضي والحاضر ، ط١ ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، ١٩٨٣ ، ص٤٩٧ــ٤٩٨ .

(٣) المصدر نفسه ، ص٤٩٨ــ٤٩٩ ؛

Richard Clogg, "Greece and the Cyprus Crisis", Op. Cit., P.366.

(٤) احمد نوري النعيمي ، تركيا وحلف شمال الأطلسي ، المصدر السابق ، ص٢٣١ .

الأطلسي احتجاجا على فشل الحلف في منع تركيا من تنفيذ غزوها العسكري للجزيـــرة ، بعد قيام المظاهرات المعادية ضد الولايات المتحدة في اليونان[1].

ثانيا : **الموقف السوفيتي من الغزو التركي :**

في البدء لابد من التأكيد أولا بأن الاتحاد السوفيتي كان ضد التدخل الأجنبي فـــي الشؤون الداخلية لقبرص ، إذ أن السوفيت كانوا يؤكدون خلال لقائهم مع القادة الأتـراك أن الوصول إلى حل جذري للقضية القبرصية إنما يكون عن طريق اتفـــاق الطـــائفتين فـــي الجزيرة .

وعلى هذا وبعد وقوع الانقلاب العسكري في الجزيـــرة فـــي ١٥ تمـــوز ١٩٧٤ أصدرت الحكومة السوفيتية في ١٨ تموز بيانا اتهمت فيه الحكومة اليونانية بالتدخل فـــي الشؤون الداخلية لقبرص وحملتها مسؤولية الانقلاب الذي حدث في الجزيرة . كمـــا أتـــهم البيان دوائر حلف شمال الأطلسي في الأحداث التي شهدتها الجزيـــرة ، وطـــالب بإنـــهاء التدخل العسكري الأجنبي في شؤون قبرص الداخلية وبإبعاد جميع العسكريين اليونـــانيين من الجزيرة[2].

وعند عرض القضية على الأمم المتحدة أدى المندوب الدائم السوفيتي في مجلـــس الأمن (Yakov Malik) دورا مهما في صياغة وقف إطلاق النار بموجب قرار مجلـــس الأمن الذي صدر في ٢٠ تموز ١٩٧٤.

وكرر الاتحاد السوفيتي موقفه من الأزمة عندما دعا ليونيد برجنيـــف الســـكرتير العام للحزب الشيوعي السوفيتي في ٢١ تموز ١٩٧٤ إلـــى إنـــهاء التدخـــل العســـكري الخارجي في قبرص وعودة الأوضاع السابقة إلى الجزيرة وعودة الرئيس مكاريوس علـــى رأس الحكومة الدستورية في الجزيرة . في الوقت الذي نفت الدوائر المسؤولة النبأ الـــذي نقلته وكالة الصحافة الفرنسية عن استنفار القوات السوفيتية على الحدود مع تركيا وقـــالت

(1) Gillian M. White, "The Turkish federate state of Cyprus", The World Today, Vol.37, No.4, 1981, P.127.

(٢) إبراهيم عامر ، صراع الحيتان الكبيرة على الجزيرة الصغيرة قبرص فلسطين أخرى ، المصدر السابق ، ص٨٩ــ٩٠؛
John C. Campbel, "Communist Strategies in the Mediterranean", Op. Cit., P.553.

أن الهدف من إعلان النبأ هو مواصلة تأزيم الوضع وأن القوات السوفيتية في حالة اعتيادية ولم تستنفر[1].

وخلال مؤتمر جنيف للسلام أشار المندوب السوفيتي في المؤتمر إلى أن القضية القبرصية يجب أن تحل عن طريق مؤتمر موسع يشترك فيه أعضاء مجلس الأمن بغية إيجاد التقارب بين تركيا واليونان واقترح إرسال لجنة من الأمم المتحدة إلى قبرص لدراسة القضية وتقديم الحلول لها[2].

وعندما وقعت اتفاقية جنيف لإقرار السلام في قبرص بين الدول الضامنة لاستقلال الجزيرة في ٣٠ تموز ١٩٧٤ ، عبر السوفيت عن معارضتهم لهذا الاتفاق وأصدروا بيانا تضمن النقاط الآتية[3] :

١. إن قرار مجلس الأمن رقم (٣٥٣) نص على انسحاب القوات العسكرية الأجنبية فورا من الجزيرة ، في حين أن اتفاق جنيف كان يشير إلى تخفيض عدد القوات الأجنبية فقط.
٢. اعترف اتفاق جنيف بوجود إدارتين مستقلتين ، تتمتع كل منهما بالحكم الذاتي . غير أن هذا الاعتراف الذي كان مطلبا أساسيا للحكومة التركية ، مرفوض أساسا من قبل الاتحاد السوفيتي .

يتضح مما تقدم أن الاتحاد السوفيتي يقف إلى جانب استقلال وسيادة ووحدة أراضي قبرص وعودة حكومة الرئيس مكاريوس ، ووضع حد للتدخل الأجنبي في الجزيرة ، وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم (٣٥٣) ، أي بمعنى أن الاتحاد السوفيتي كان يعتقد بضرورة اشتراك الحكومة القبرصية الشرعية في جميع المحادثات المتعلقة بالقضية .

وبعد إعلان أجويد في ١٦ آب ١٩٧٤ عن "إرساء أسس الدولة القبرصية الاتحادية الجديدة" ودعوته إلى إقامة إدارتين تتمتعان بالحكم الذاتي في الجزيرة[4] أصدرت

---

(١) إبراهيم عامر ، صراع الحيتان الكبيرة على الجزيرة الصغيرة قبرص فلسطين أخرى ، المصدر السابق، ص٩٢ .
(٢) أحمد نوري النعيمي ، تركيا وحلف شمال الأطلسي ، المصدر السابق ، ص٢٤٢ــ٢٤٣ ؛
John C. Campbel, "Communist Strategies in the Mediterranean", Op. Cit., P.553.
(٣) احمد نوري النعيمي ، "الموقف التركي من أزمة قبرص ١٩٧٤ــ١٩٧٦" ، المصدر السابق ، ص٢٥٢.
(٤) السياسة الدولية ، العدد (٣٨) ، تشرين الأول ١٩٧٤ ، ص٢٣١ .

الحكومة السوفيتية بيانا في ٢٢ آب ١٩٧٤ حددت موقفها من التطورات الأخيرة في القضية القبرصية ، وتضمن البيان النقاط الآتية[١] :

١. يجب على القوات العسكرية الأجنبية الانسحاب من الجزيرة فورا تنفيذا لقرار مجلس الأمن ذي الرقم (٣٥٣) .
٢. إن معاهدة الضمان التي فرضت على الجزيرة عاجزة عن تأدية دورها في استقلال الجزيرة كما يجب أن يكون ، وعليه لا يحق لتركيا أو اليونان أو بريطانيا حق التدخل في الجزيرة .
٣. إن عدم انسحاب القوات الغازية من الجزيرة لابد أن يؤدي في المستقبل إلى التوتر في العلاقات بين الدول الكبرى .

كما دعا البيان إلى عقد مؤتمر دولي لبحث الوضع في قبرص تحت إشراف الأمم المتحدة بحضور ممثلي قبرص واليونان وتركيا وكل الدول الأعضاء في مجلس الأمن[٢].

وقد أثار هذا البيان ردود فعل قوية في مختلف الأوساط التركية ، على الصعيدين الرسمي والشعبي ، وردت تركيا بصورة رسمية على بيان الاتحاد السوفيتي في ٢٨ آب ١٩٧٤ بما مضمونه[٣] :

١. إن احترام سيادة قبرص واستقلالها التام يكون عن طريق الدول الضامنة للمعاهدة ، وبمعنى آخر فإنه لا يحق لغير هذه الدول التدخل في الشؤون الداخلية لقبرص .
٢. قررت الحكومة التركية تخفيض قواتها في قبرص على مراحل زمنية .
٣. ترى تركيا أنه بالإمكان حل أزمة قبرص عن طريق المفاوضات بين الأطراف المعنية ، أو بالشكل الذي يتوقع قرار مجلس الأمن المرقم ٣٥٣ ، وإعلان جنيف في ٣١ تموز ١٩٧٤ أن يحققه .

إن معارضة السوفيت للغزو التركي لقبرص أدى إلى الفتور في العلاقات بين الاتحاد السوفيتي وتركيا . وقد أتضح الموقف السوفيتي تجاه حل الأزمة خلال الزيارة التي قام بها رئيس المجلس الوطني التركي الكبير إلى موسكو في ١٨ تشرين الثاني ١٩٧٤ ، حيث رفض السوفيت بصورة عامة الخطة التركية الخاصة بإقامة اتحاد فيدرالي

---

(١) احمد نوري النعيمي ، "الموقف التركي من أزمة قبرص ١٩٧٤ــ١٩٧٦" ، المصدر السابق ، ص٢٥٠.

(٢) السياسة الدولية ، العدد (٣٨) ، تشرين الأول ١٩٧٤ ، ص٢٢٩ ؛ New Times, June 1986 .

(٣) احمد نوري النعيمي ، "الموقف التركي من أزمة قبرص ١٩٧٤ــ١٩٧٦" ، المصدر السابق ، ص٢٥١.

قائم على الناحية الجغرافية في الجزيرة ، وتأكيدهم بأن هذا النظام يقود إلى تقسيم الجزيرة ، كما أصر السوفيت على المؤتمر الدولي لحل الأزمة واستعادة الوضع الذي سبق انقلاب تموز ١٩٧٤ ، الأمر الذي يعني عودة الرئيس مكاريوس وانسحاب القوات التركية من الجزيرة[١]..

---

(1) Kemal Karpat, "Turkish Soviet Relations", Op. Cit., P.107;

احمد نوري النعيمي ، تركيا وحلف شمال الأطلسي ، المصدر السابق ، ص٣٣١ .

المبحث الثاني

أزمة العلاقات التركية ـ الأمريكية وأثرها في العلاقات التركية السوفيتية

أولاً : الخلاف التركي ـ الأمريكي :

كانت الولايات المتحدة على علم مسبق بالانقلاب العسكري الذي وقع في جزيرة قبرص في تموز ١٩٧٤ ضد الرئيس مكاريوس، والذي رأت فيه بأنه يأتي منسجماً مع مصالحها في ضم الجزيرة إلى حلف شمال الأطلسي[١]. إلا أن الغزو العسكري التركي للجزيرة أظهر للولايات المتحدة بأن هذه التطورات من الممكن أن تؤدي إلى وقوع الصدام العسكري بين تركيا واليونان ، وبالشكل الذي يلحق الضرر بالمصالح الأمريكية في منطقة شرقي البحر المتوسط . لهذا فقد دعت الولايات المتحدة "تركيا بوقف إطلاق النار إذ أن استخدام القوة لا يعرض العلاقات بين تركيا واليونان إلى الخطر فحسب بل يؤدي إلى تعريض المنطقة كلها للخطر..."[٢] وقامت بنشر الأسطول السادس الأمريكي بشكل غير عادي في بحر إيجة ، في محاولة لعرقلة الخطط العسكرية التركية في جزيرة قبرص الأمر الذي أثار موجة من الاستنكار في تركيا[٣].

ونتيجة للغزو العسكري التركي لجزيرة قبرص بدأت محاولات في الكونغرس الأمريكي لفرض حظر تصدير الأسلحة إلى تركيا ، نتيجة الضغوط التي مارسها اللوبي اليوناني لهذا الغرض ، فوقع الرئيس الأمريكي (جيرالد فورد) في ١٨/كانون الأول ١٩٧٤ على القانون (P.L 93-559) الذي قدمه الكونغرس الأمريكي بفرض حظر على تصدير الأسلحة إلى تركيا يبدأ سريان مفعوله في ٥ شباط ١٩٧٥[٤] واشترط الكونغرس لرفع الحظر بتقديم الرئيس الأمريكي الدلائل التي تشير بتقدم ملموس في المفاوضات لتسوية النزاع بين تركيا واليونان بشأن القضية القبرصية[٥].

---

(١) احمد نوري النعيمي ، تركيا وحلف شمال الأطلسي ، المصدر السابق ، ص٢٤٧ .

(٢) المصدر نفسه ، ص٢٤٧ .

(٣) المصدر نفسه ، ص٢٤٧ .

(4) Richard C. Company, Turkey and the United States: The Arms Embargo period, praeger publisher, New York, 1985, P.56.

(٥) نبية الأصفهاني ، "تركيا بين المطالب الوطنية والواقع الدولي" ، المصدر السابق ، ص١٠٠ .

وقد رفض المسؤولون الأتراك القرار الأمريكي وهددوا بفرض عقوبات ضد القواعد الأمريكية في تركيا في حالة قطع المساعدات العسكرية عنهم(١).

وبعد تنفيذ الحكومة الأمريكية قرار الكونغرس الأمريكي بحظر تصدير الأسلحة إلى تركيا ، أعلنت الحكومة التركية في منتصف حزيران ١٩٧٥ عن استعدادها لاتخاذ إجراءات ضد الولايات المتحدة بسبب استمرار الحظر ، كما أعلن وزير الخارجية التركي إحسان صبري جاغليانكل في ١٧ حزيران ١٩٧٥ أن بلاده ستغلق القواعد العسكرية الأمريكية في أراضيها بعد شهر واحد إن لم ترفع الولايات المتحدة الحظر الذي فرضته على تركيا(٢). ودعت تركيا في مذكرة رسمية لإجراء مفاوضات مع الحكومة الأمريكية حول مصير القواعد الأمريكية في تركيا ، وهددت الحكومة التركية بأنه في حالة عدم اتخاذ أي إجراء لبدأ المفاوضات فإن الحكومة التركية ستقوم بإخضاع المنشآت العسكرية الأمريكية في تركيا لوضع جديد(٣).

وبعد فشل محاولات تركيا لإلغاء قرار الحظر ، قامت تركيا بإغلاق القواعد الأمريكية في تركيا ووقف نشاطها في ٢٦ تموز ١٩٧٥ ، باستثناء قاعدة انجيرلك الجوية المستخدمة لأغراض حلف شمال الأطلسي(٤)، كما قامت الحكومة التركية بإلغاء اتفاقية الدفاع المشترك لعام ١٩٦٩ مع الولايات المتحدة(٥).

ثانياً : مساعي السوفيت للحياد التركي :

إن الغزو العسكري التركي لجزيرة قبرص في تموز ١٩٧٤ ومعارضة الاتحاد السوفيتي لهذا الغزو وإصراره على عودة الحكومة الدستورية ووحدة واستقلال قبرص أدى إلى فتور العلاقات بين الاتحاد السوفيتي وتركيا نتيجة لهذا الموقف .

---

(1) Richard C. Company, Turkey and the United States: The Arms Embargo period, Op. Cit., P.56.

(2) Ibid. P.56.

السياسة الدولية ، العدد (٤٢) ، تشرين الأول ١٩٧٥ ، ص١٩٣ .

(٣) احمد نوري النعيمي ، تركيا وحلف شمال الأطلسي ، المصدر السابق ، ٢٩٣ .

(4) Feroz Ahmad, The Turkish Experiment in Democracy 1950-1975, Op. Cit., P.420.

(٥) ريتشارد ف . غريمت ، ألن ليبسون ، "تركيا صعوبات وآفاق" ، دراسات استراتيجية ، دراسة رقم ١٢ ، ١٩٨٠، ص٣٣.

وقد حاول الاتحاد السوفيتي تحسين علاقاته مع تركيا ، فقام رئيس الوزراء السوفيتي ألكسي كوسيجن في ٢٦ كانون الأول عام ١٩٧٥ بزيارة رسمية إلى أنقرة[١]. وقد أعلن رئيس الوزراء التركي سليمان ديمرئل عن رغبة بلاده في تحسين علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي على أساس حسن الجوار مؤكداً بأن : "ترغب تركيا بخلق جو من التعاون والذي سيبني مثالاً للعلاقات مع البلدان الأخرى باختلاف نظمها السياسية والاقتصادية"[٢].

وقد حاول ألكسي كوسيجن أثناء المفاوضات مع رئيس الوزراء التركي سليمان ديمرئل، استغلال الخلافات التركية ــ الأمريكية فأقترح على الجانب التركي عقد معاهدة للصداقة وعدم الاعتداء بين البلدين واستعداد السوفيت لتجهيز تركيا بالأسلحة فيما إذا قطعت علاقاتها مع الغرب . لكن الجانب التركي رفض المقترح نتيجة لإصرار الجانب السوفيتي على انسحاب تركيا من حلف شمال الأطلسي مقابل ذلك[٣]. كما أتفق البلدان في هذه المفاوضات على إعداد "الوثيقة السياسية"[٤] استناداً إلى مقررات هلسنكي[*].

وقد أعرب المسؤولون الأتراك عن ارتياحهم من البلاغ المشترك الذي صدر بعد انتهاء الزيارة ، إذ أن البلاغ لم يتطرق إلى انسحاب القوات التركية من قبرص ، أو جعل المشكلة دولية ، وإنما أشار إلى المفاوضات لحل المشكلة . والتأكيد على استقلال قبرص وأتباعها سياسة عدم الانحياز ، ومنح الحقوق الشرعية للطائفتين في الجزيرة[٥].

---

(١) السياسة الدولية ، العدد (٤٤) ، نيسان ١٩٧٦ ، ص١٧٧ .

(2) Michael M. Boll, "Turkey between East and West: the regional alternative". The World Today, Vol. 35, No.9, September 1979, P.365.

(٣) احمد نوري النعيمي ، تركيا وحلف شمال الأطلسي ، المصدر السابق ، ص٣٣٢ ؛ فتحية النبراوي ، محمد نصر مهنا ، قضايا العالم الإسلامي ومشكلاته السياسية بين الماضي والحاضر ، المصدر السابق ، ص٥٤٢ .

(٤) احمد نوري النعيمي ، تركيا وحلف شمال الأطلسي ، المصدر السابق ، ص٣٣٣ ؛ دويغو بازوغلو سيزر ، " سياسات تركيا الأمنية" ، دراسات استراتيجية ، العدد (١٣) ، ١٩٨١ ، ص٢٢ .

(*) عقد مؤتمر الأمن والتعاون الأوربي في عام ١٩٧٢ بحضور ٣٣ دولة مع الولايات المتحدة وكندا ، واستمرت المناقشات وأعمال المؤتمر لمدة عامين انتهت بإصدار وثيقة هلسنكي في الأول من آب عام ١٩٧٥. وقد حددت هذه الوثيقة مبادئ وأسس العلاقات الأوربية الجديدة ومن ضمنها الدعوة إلى الامتناع عن استخدام القوة المسلحة أو التهديد باستخدامها في أي صورة يحظرها ميثاق الأمم المتحدة وتحرمها مبادئ القانون الدولي ، والتعهد بعدم انتهاك الحدود الإقليمية القائمة أو التعديل فيها واحترام السلامة الإقليمية لكل دولة ، وكذلك التعهد بحل المنازعات الأوربية بالطرق السلمية . أنظر : إسماعيل صبري مقلد ، الاستراتيجية والسياسة الدولية المفاهيم والحقائق الأساسية ، ط٢ ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، ١٩٨٥ ، ص٥٤٣.

(٥) احمد نوري النعيمي ، تركيا وحلف شمال الأطلسي ، المصدر السابق ، ص٣٣٣ .

وقد جاءت زيارة رئيس الوزراء السوفيتي ألكسي كوسيجن إلى تركيا في الوقت الذي كانت فيه المفاوضات التركية الأمريكية جارية بشأن إعادة فتح القواعد العسكرية الأمريكية في تركيا ، إذ أكدت تركيا في المفاوضات على موقفها بالسيطرة الكاملة على القواعد الأمريكية في تركيا وطالبت بزيادة المساعدات التي تقدمها الولايات المتحدة في مقابل استخدام القواعد وذلك قبل موافقتها بإعادة تشغيلها[1].

واستكمالاً للجهود السوفيتية في تحسين العلاقات مع تركيا وزيادة الثقة بين الجانبين ، وجه السوفيت الدعوة إلى تركيا في ١٥ كانون الثاني ١٩٧٦ لإرسال مراقبين لحضور المناورات الحربية التي سيجريها السوفيت قرب الحدود التركية[2] وهذا الدافع لتحسين العلاقات العسكرية من قبل السوفيت ، جاء بفعل إدراكهم لتحرر تركيا من وهم حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة بعد حظر الأسلحة ، وقد أطلع الوفد التركي على المناورات خلال الفترة ٢٥ كانون الثاني ــ ٦ شباط ١٩٧٦ . كما زار الوفد موسكو ويبدو أن السوفيت أرادوا من وراء هذه الدعوة التدليل على نوعية الأسلحة السوفيتية التي يمكن أن تغطي الاحتياجات التركية المحتملة . كما زار وفد عسكري تركي برئاسة نائب رئيس الأركان كنعان أفرين موسكو قام خلالها بزيارة عدد من الوحدات الجوية والبحرية والبرية في عدد من المدن السوفيتية[3].

على أثر هذه الزيارات بدأت الصحافة في البلدين كليهما بالتلميح لتسلم تركيا أسلحة سوفيتية . إذ أعلنت صحيفة "جريت" التركية بأن فشل تركيا في الحصول على صواريخ هوك من الولايات المتحدة ، في مواجهة الوعود الأمريكية لتجهيز اليونان بطائرات قاصفة بعيدة المدى ، قد قاد تركيا إلى التفاوض مع الاتحاد السوفيتي للحصول على صواريخ سام ٦ وسام ٧ ، وأكدت الصحيفة بأن الاتحاد السوفيتي قد استجاب بصورة مرضية[4].

---

(١) السياسة الدولية ، العدد (٤٣) ، كانون الثاني ١٩٧٦ ، ص ص٢٣٦ ، ٢٤٤ .

(٢) السياسة الدولية ، العدد (٤٤) ، نيسان ١٩٧٦ ، ص١٨٤ .

(3) Michael M. Boll, "Turkey's New National Security Concept: What it means for NATO", Orbis, Vol.23, No.3, full 1979, P.617.

(٤) صحيفة حريت ، اسطنبول ، ٢٤ حزيران ١٩٧٦ .

وكانت تركيا قد توصلت إلى عقد اتفاقية الدفاع المشترك مع الولايات المتحدة في ٢٦ آذار ١٩٧٦[١] ، وبموجب الاتفاقية ستقوم الولايات المتحدة برفع الحظر المفروض على تصدير الأسلحة إليها ، وتقديم مساعدات عسكرية لتركيا بقيمة مليار دولار في مقابل إعادة تشغيل القواعد والمنشآت العسكرية الأمريكية في تركيا[٢].

وقد أدى عقد الاتفاقية التركية ــ الأمريكية إلى قيام الاتحاد السوفيتي في حزيران ١٩٧٦ بإثارة استمرار تحالف تركيا مع حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة ، كما أثار قضية إعادة فتح القواعد والمنشآت الأمريكية على الحدود السوفيتية . وأكد الاتحاد السوفيتي بأن تلك القواعد والمنشآت عنصر تهديد موجه ضده وأن تركيا ملتزمة تجاه السوفيت بموجب النقطة السادسة لاتفاقية حسن الجوار الموقعة بين البلدين عام ١٩٧٢ بعدم استخدام أراضي البلدين للعدوان أو الإشراف ضد الدول الأخرى[٣].

مما دفع بولند أجويد رئيس حزب الشعب الجمهوري المعارض إلى المطالبة بضرورة أن لا يستمر اعتماد تركيا على عضويتها في حلف شمال الأطلسي من أجل ضمان أمنها القومي ، وألا يستمر إسهام تركيا في الحلف على المستوى نفسه الذي ظلت عليه لأعوام طويلة بدرجة تسبب النزاع بين جيرانها[٤].

إن رفض الكونغرس الأمريكي التصديق على اتفاقية الدفاع المشترك في أيلول ١٩٧٦ ، نتيجة لمعارضة اللوبي اليوناني لها ، دفع رئيس الوزراء التركي سليمان ديمرئل إلى التهديد بأن تأخير الموافقة على التصديق على المعاهدة سوف يؤدي إلى "مزيد من التآكل والصدمات في العلاقات الأمريكية التركية"[٥]، كما هدد وزير الخارجية التركي إحسان صبري جاغليانكل في ٢١ أيلول ١٩٧٦ بأن استمرار الحظر على شحن الأسلحة إلى بلاده قد يرغم بلاده على تغيير نظامها الدفاعي كله[٦].

---

(١) حول المواد الأساسية التي تضمنتها الاتفاقية أعلاه راجع : ريتشارد ف. غريمت ، ألن ليسون ، "تركيا صعوبات وآفاق" ، المصدر السابق ، ص٣٤ــ٣٥ .

(٢) المصدر نفسه ، ص٣٥ ؛ احمد نوري النعيمي ، تركيا وحلف شمال الأطلسي ، المصدر السابق ، ص٢٩٧ .

(3) Michael M. Boll, "Turkey's New National Security Concept: What it means for NATO", Op. Cit., P.617-618.

(٤) محمد السعيد إبراهيم ، "تركيا والاختيار الصعب بعد أحداث إيران" ، السياسة الدولية ، العدد (٥٦) نيسان ١٩٧٩ ، ص١٤٣ .

(٥) نبيهٔ الأصفهاني ، "تركيا بين المطالب الوطنية والواقع الدولي" ، المصدر السابق ، ص١٠٠ ؛ ريتشارد ف. غريمت ، ألن ليسون ، "تركيا صعوبات وآفاق" ، المصدر السابق ، ص٣٥ .

(٦) السياسة الدولية ، العدد (٤٧) ، كانون الثاني ١٩٧٧ ، ص١٦٧ .

كانت الأوساط الرسمية التركية مستمرة في رؤية الفوائد في المساعدة السوفيتية لمفهوم الدفاع الجديد باستلام الأسلحة السوفيتية إذ أكد رئيس الوزراء التركي في كانون الثاني ١٩٧٧ بأنه في حالة فشل تركيا في الحصول على الأسلحة من حلف شمال الأطلسي ، فإن بلاده سوف تتخذ الخطوات الضرورية لضمان دفاعها الوطني ، كما أكد رئيس الأركان التركي الجنرال سميح سنجر في شباط ١٩٧٧ بأن بلاده ستحصل على الأسلحة من أي طرف ترغب فيه[١].

أعلن مذياع موسكو التركي ردا على إعلان رئيس الأركان العامة التركي بأن دوافع السوفيت لتوسيع الاتصالات بين البلدين ، تشمل تأمين التسليح، تجد دعما متزايدا بين الشعب التركي[٢].

كانت تركيا قد أخفقت في الحصول على تأييد الولايات المتحدة لرفع الحظر على تصدير الأسلحة إليها في المفاوضات التي جرت في أنقرة في آذار ١٩٧٧ بين الجانب التركي وكلفورد مبعوث الرئيس الأمريكي الذي أكد بأن الحظر لن يرفع عن تركيا ما لم يتم التوصل إلى حل للقضية القبرصية . في حين كان موقف الحكومة التركية بأنه في حالة استمرار الحظر وعدم تأمين الأسلحة لتركيا فإن الحكومة التركية ستتخذ التدابير اللازمة لمواجهة ذلك[٣].

في إطار التحسن الذي شهدته العلاقات الثنائية بين تركيا والاتحاد السوفيتي في هذه الفترة قام وزير الخارجية التركي إحسان صبري جاغليانكل في آذار عام ١٩٧٧ بزيارة إلى موسكو . وقد أجرى الوفد التركي مباحثات مع الجانب السوفيتي حول تحسين العلاقات في المجال السياسي والاقتصادي بين البلدين . وقد أتفق الطرفان في المباحثات على ضرورة تحسين أسس علاقات حسن الجوار وتقرر مواصلة المحادثات بين الجانبين لإعداد الوثيقة السياسية بين البلدين كما تم التوقيع على عدد من الاتفاقيات الاقتصادية[٤]. وقد أكد وزير الخارجية السوفيتي (أندريه غروميكو) أثناء المحادثات مع الجانب التركي

---

(1) Michael M. Boll, "Turkey's New National Security Concept: What it means for NATO", Op. Cit., P.618.

(2) Ibid. P.618.

(٣) احمد نوري النعيمي ، تركيا وحلف شمال الأطلسي ، المصدر السابق ، ص٣٠٠ .

(4) V. Shoniya, "An Important Landmark in Soviet-Turkish Relations", International Affairs, No.9, 1978, P.75-76;

نبية الأصفهاني ، "تركيا بين المطالب الوطنية والواقع الدولي" ، المصدر السابق ، ص١٠٤ .

بأن الطريق الذي يتبعه السوفيت لتوسيع العلاقات مع تركيا لا يعتمد على اعتبارات سياسية مؤقتة ، وهو مبدأ سيتم التمسك به في العلاقة مع تركيا[1].

أما المساعدة العسكرية السوفيتية لتركيا عام ١٩٧٧ فإنها قد نوقشت من حكومة سليمان ديمرئل الائتلافية في منتصف حزيران عام ١٩٧٧ إذ دعم إعضاء حزب السلامة الوطنية المشارك في الحكومة تسلم الأسلحة من الاتحاد السوفيتي في حين رفضه أعضاء حزب العدالة وحزب الحركة القومية المشارك في الحكومة[2]. إلا أن الموقف تغير بعض الشيء عندما شكلت الحكومة الجديدة في أواخر تموز عام ١٩٧٧ ، إذ أعلنت الحكومة رسميا في إشارة واضحة إلى موقف حزب السلامة الوطنية ، بأنها ستواجه احتياجاتها الدفاعية من أي مصدر يمكن الحصول عليه[3].

ويبدو لنا أن حكومة سليمان ديمرئل لم تقدم على طلب الأسلحة من الاتحاد السوفيتي في هذه الفترة وذلك للدلائل التي كانت تشير إلى بدء التحسن في العلاقات التركية الأمريكية وموافقة حكومة الولايات المتحدة على منح تركيا مساعدات عسكرية إضافية وطلبها من الكونغرس للموافقة على تجهيز تركيا بصفقة من الطائرات[4].

مع تولي بولند أجويد رئاسة الحكومة التركية في كانون الثاني عام ١٩٧٨ شهدت العلاقات التركية السوفيتية تحسنا نوعيا في كافة المجالات السياسية والاقتصادية . فعندما زار مساعد وزير الخارجية الأمريكي (وارن كريستوفر) في آذار ١٩٧٨ أنقرة لمواصلة ما بدأه وزير الخارجية الأمريكي (سايروس فانس) في كانون الثاني ١٩٧٨ حول موضوع القواعد الأمريكية العاملة في الأراضي التركية ومراكز جمع المعلومات عن الاتحاد السوفيتي، أبدت الحكومة التركية نيتها في الإشراف على عدد من تلك القواعد . إلا أن تصريح وزير الخارجية الأمريكي بتأجيل عرض اتفاقية الدفاع المشترك بين البلدين على الكونغرس لحين انتهاء اللقاء التركي اليوناني حول قبرص ، دفع رئيس الوزراء التركي بولند أجويد إلى طلب عدم تدخل الولايات المتحدة في الشؤون الداخلية

---

(1) Michael M. Boll, “Turkey’s New National Security Concept: What it means for NATO”, Op. Cit., P.621.
(2) Ibid. P.618-619.
(3) Ibid. P.619.

(٤) احمد نوري النعيمي ، تركيا وحلف شمال الأطلسي ، المصدر السابق ، ص٣٠٢ــ٣٠٣ .

الخاصة لبلاده ، كما هدد وزير الدفاع التركي (حسن إيشك) الولايات المتحدة بأن بلاده لن تتردد في البحث عن اتجاهات أخرى لضمان أمنها إذا ادعت الضرورة لذلك[1].

كما بدأت تركيا من خلال إعلان رئيس الوزراء بولند أجويد في ٤ نيسان ١٩٧٨ بأنها لن توافق بأن تكون الحارس المسلح الأمامي للغرب ، وأن الحكومة التركية ستعيد النظر في وضع المنشآت العسكرية الأمريكية في تركيا[2].

بادر الاتحاد السوفيتي إلى تجديد محاولته لإقامة علاقات عسكرية بين البلدين إزاء هذه التوجهات التركية الجديدة فقام رئيس الأركان العامة للقوات المسلحة السوفيتية الجنرال نيقولاي أوكاركوف (Nikolai Ograkov) في ٢٥ نيسان ١٩٧٨ بزيارة إلى أنقرة وأجرى مع المسؤولين الأتراك مباحثات في إمكانية التعاون العسكري بين البلدين وعرض استعداد السوفيت لتقديم الأسلحة إلى تركيا والدخول في عدد من الصناعات العسكرية مع الجانب التركي[3].

- أشارت الصحف التركية تعليقا على زيارة الوفد العسكري السوفيتي لتركيا إلى أن آفاق التعاون العسكري بين البلدين يأتي محاولة جديدة من قبل السوفيت للتأثير في توجهات سياسة تركيا العسكرية . فكتبت صحيفة "حريت" في ٢٦ نيسان ١٩٧٨ بأن الاتحاد السوفيتي سيقوم بتجهيز القوات التركية بكل احتياجاتها من الأسلحة مع توفير الاستثمارات المالية لعدد من الصناعات العسكرية التركية[4]، فيما قالت صحيفة "كون ايدن" "صباح الخير" في ٢٧ نيسان بأن الوفد السوفيتي قدم اقتراحا بتقديم مساعدة مالية لتوسيع مصنع (Kirikkale) لإنتاج الأسلحة وبناء مصنع عسكري لإنتاج الأدوات الاحتياطية[5].

كما اتخذ السوفيت خطوات أخرى لإثبات حسن نواياهم تجاه تركيا لتعزيز الثقة بين البلدين ، إذ قام الاتحاد السوفيتي في أيار عام ١٩٧٨ بنقل قطعات عسكرية سوفيتية

---

(١) سفارة الجمهورية العراقية (أنقرة) ، التقرير السياسي السنوي لعام ١٩٧٨ ، الرقم ٦٠/١/٥ في ١٥ نيسان ١٩٧٩، ص٥٦.

(٢) المصدر نفسه ، ص٥٦ .

(٣) المصدر نفسه ، ص٥٦ .

(٤) صحيفة حريت في ٢٦ نيسان ، ١٩٧٨ .

(٥) صحيفة كون أيدن في ٢٧ نيسان ١٩٧٨ .

مرابطة على الجبهة التركية إلى مناطق أخرى بغية تقليل التوترات بين البلدين[1]، فيما أشارت صحيفة "كون أيدن" التركية في مطلع شهر حزيران عام ١٩٧٨ بأن الأسلحة السوفيتية سترسل إلى تركيا غبر اتفاقية سرية بين تركيا وليبيا[2].

وقد نفى بولند أجويد رئيس الوزراء التركي في ٦ حزيران ١٩٧٨ من أن بلاده تفكر في إمكانية الحصول على الأسلحة السوفيتية وأكد بأن تركيا لن تطلب هذه الأسلحة حتى لو استمر قرار حظر الأسلحة الأمريكية عن بلاده[3] . وقد جاءت هذه التصريحات بعد الزيارة التي قام بها بولند أجويد إلى الولايات المتحدة في نهاية شهر أيار عام ١٩٧٨ ومحادثاته مع الرئيس الأمريكي جيمي كارتر ، الذي تعهد على العمل من أجل الحصول على موافقة الكونغرس بشأن رفع الحظر على تصدير الأسلحة[4]. وصدور بيان عن مؤتمر قمة حلف شمال الأطلسي الذي عقد في واشنطن في تلك الفترة إذ أكد ضرورة حصول تركيا على المساعدات الكافية لغرض الإسهام في خطة دفاع الحلف . كما أعلن الجنرال ألكسندر هيك القائد العام للحلف لدى زيارته لتركيا في ٣ حزيران ١٩٧٨ عن تأييده لطلب تركيا بإنهاء الحظر على تصدير الأسلحة إليها[5].

كان بولند أجويد رئيس الوزراء التركي يعتقد أن توفير الضمانة لأمن تركيا القومي يعتمد في الدرجة الأساس على خلق مناخ للثقة بين تركيا والأقطار المجاورة . فموقع تركيا الحساس يفرض عليها أن لا تعتمد على الدول الأخرى في إقرارها أو عدم إقرارها اتخاذ القرارات الخاصة بأمن تركيا وأن بإمكان تركيا تخفيف إسهامها في حلف شمال الأطلسي ونفقاتها الدفاعية العامة[6]. وقد أعلن في هذا الصدد : "أن هذه التجربة ـ حظر الأسلحة ـ قد أظهرت بجلاء المخاطر التي ينطوي عليها جعل أمننا الوطني معتمداً إلى أبعد من نقطة معينة على مصادر خارجية لاسيما على مصدر واحد"[7]. وأكد بولند أجويد أن المخاوف التركية من الاتحاد السوفيتي أمر مبالغ فيه في جو الوفاق السائد بين

---

(1) Michael M. Boll, “Turkey's New National Security Concept: What it means for NATO”, Op. Cit., P.619.

(٢) صحيفة كون أيدن في ٨ حزيران ١٩٧٨ .

(٣) السياسة الدولية ، العدد (٥٤) ، تشرين الأول ١٩٧٨ ، ص٢٢٧ .

(٤) السفارة العراقية في أنقرة ، التقرير السياسي السنوي لعام ١٩٧٨ ، المصدر السابق ، ص ص٦٤،٥٦ .

(٥) المصدر نفسه ، ص٦٥ .

(٦) محمد علي سعيد، خيارات السياسة الخارجية التركية ، مركز البحوث والمعلومات ، بغداد ، ١٩٨٢ ، ص٢٤ .

(٧) مركز البحوث والمعلومات (إعداد) ، تركيا : الملف الأول ، مركز البحوث والمعلومات ، بغداد ، لا يوجد تاريخ إصدار ، ص٥٤ .

البلدين ، وأعلن بأنه لم تكن هناك في السنوات الأخيرة "أية إشارة لأطماع سوفيتية في تركيا أو نوايا سوفيتية للتدخل في تركيا" ، لذلك فإن بلاده لا تشعر أن الاتحاد السوفيتي يشكل تهديدا لها(١).

وكان لجوء تركيا لتوسيع التعاون مع دول خارج إطار حلف شمال الأطلسي يمثل أحد مظاهر مفهوم الأمن القومي الجديد الذي اعتمد عليه بولند أجويد في تعامله مع الاتحاد السوفيتي . وجاءت زيارة رئيس الوزراء التركي بولند أجويد إلى موسكو في ٢٣ حزيران ١٩٧٨ لتشير إلى التحسن الكبير الذي وصلت إليه العلاقات التركية ـ السوفيتية

وخلال الزيارة تم توقيع الوثيقة السياسية (Political Document) ، التي أكدت على إحياء علاقات الجوار والصداقة والثقة المتبادلة ، التي أرساها كل من لينين واتاتورك(٢). وقد أستندت الوثيقة السياسية إلى قرار مؤتمر هلسنكي وتضمنت هذه الوثيقة أمورا عدة كاحترام السيادة ، المساواة ، وحدة الأراضي ، عدم التدخل في الشؤون الداخلية ، الأمن المتبادل والمنفعة المتبادلة . وأشارت الوثيقة إلى اتفاق البلدين على أن الحدود المشتركة بينهما حدود سلام وصداقة ، وعدم استخدام أراضيهما مكانا للعدوان أو الإشراف ضد الدول الأخرى ، كما أشارت إلى تعاون كل منهما في المنظمات الدولية(٣). كما أشارت الوثيقة إلى اتفاق البلدين على تطوير علاقات التعاون الثنائي في مختلف المجالات التجارية والعلاقات الاقتصادية والثقافية(٤).

وأعلن بولند أجويد في موسكو ، بعد توقيع "الوثيقة السياسية" ، بأن علاقات بلاده مع الاتحاد السوفيتي "تستند إلى الثقة المتبادلة ، والمنفعة المشتركة ، في إطار مفهوم الوفاق الدولي والسلم العالمي"(٥) ، وأضاف "إني مقتنع تماما أنه مع تعزيز مثل هذا المناخ

---

(١) دويغو بازوغلو سيزر ، "سياسات تركيا الأمنية" ، المصدر السابق ، ص٢٢ ؛ مركز البحوث والمعلومات (إعداد) ، الاحتكاك اليوناني ــ التركي ، سلسلة دراسات في الصراع ، العدد (١٠٩) ، تموز ١٩٧٩ ، ١٨ .

(٢) السفارة العراقية (أنقرة) ، التقرير السياسي السنوي لعام ١٩٧٨ ، المصدر السابق ، ص٦٦ .

(3) Michael M. Boll, "Turkey's New National Security Concept: What it means for NATO", Op. Cit., P.621; V. Shoniya, "An Important Landmark in Soviet-Turkish Relations", International Affairs, No.9, 1978, P.77.

(4) Ibid.P.77.

(5) Ibid.P.77.

فإن تحالفات واختلافات النظم ستفقد سماتها العدائية وستكون هناك بالتأكيد وسيلة لتعزيز التوازن الذي يعتمد عليه اليوم السلام والوفاق"[1] .

وقد علق رئيس الوزراء السوفيتي ألكسي كوسيجن بعد التوقيع على الوثيقة بالقول : "أن الاتحاد السوفيتي لا يعد اختلاف النظم الاجتماعية بين البلدين معضلة لتحسين العلاقات التركية ــ السوفيتية ، وأن علاقاتنا مع الجارة تركيا تقوم أساسا على سياسة الوفاق"[2].

وقد علقت صحيفة "جمهوريت" التركية على الوثيقة السياسية بالقول : "وقد بدأت الحكومة التركية تصحو وتبحث عن منافذ جديدة للأزمة التي تشكو منها تركيا في المستقبل ، ربما سترفع الولايات المتحدة الحظر ، هذا الأمر لم يعد مهما ، إنما المهم العبرة التي خرجت منها تركيا عن تجربتها المريرة مع الولايات المتحدة ، ونتاج هذه التجربة شعور الحكومة بالحاجة إلى ممارسة سياسة جديدة من أجل أمن وسلامة تركيا والمنطقة"[3]. وقد انتقدت الصحافة الغربية "الوثيقة السياسية" وعبرت عن عدم ارتياحها للتقارب بين تركيا والاتحاد السوفيتي ، وعن فقدان تركيا كقوة أمامية للدفاع عن المخططات الغربية[4].

أما رد فعل الدول الغربية على توقيع الوثيقة السياسية ، فقد انعكس على الولايات المتحدة بصفة خاصة ، وعبرت عن قلقها بأن من شأن تعزيز العلاقات بين السوفيت والأتراك أن يتسع النفوذ السوفيتي في شرقي البحر المتوسط . وقد كتب أحد أعضاء الكونغرس الأمريكي تقريرا إلى لجنة العلاقات الخارجية أورد فيه : "أن تركيا دولة حاجزة حاسمة بين الاتحاد السوفيتي ومناطق ستراتيجية عبر الشرق الأوسط ... إن التأثير العسكري في الشرق الأوسط من الممكن أن يقلب الموازين ، فيما إذا قامت تركيا بالتقرب من الاتحاد السوفيتي ... وفي وقت نرى فيه الكرملين يصمم على زيادة قوته البحرية وتأثيره السياسي في شرقي البحر المتوسط"[5].

---

(1) Michael M. Boll, "Turkey's New National Security Concept: What it means for NATO", Op. Cit., P.621

(2) V. Shoniya, "An Important Landmark in Soviet-Turkish Relations", Op. Cit., P.77

(٣) احمد نوري النعيمي ، تركيا وحلف شمال الأطلسي ، المصدر السابق ، ص٣٣٧ .

(٤) المصدر نفسه ، ص٣٣٧ .

(٥) فتحية النبراوي ، محمد نصر مهنا ، قضايا العالم الإسلامي ومشكلاته السياسية بين الماضي والحاضر ، المصدر السابق ، ص٥٤٤ .

ولقد أثار الموقف التركي ، بتوقيع الوثيقة السياسية مع الاتحاد السوفيتي ، الولايات المتحدة وأبدت عدم ارتياحها لتطور العلاقات بين تركيا والاتحاد السوفيتي ، فسعت الحكومة الأمريكية إلى إقناع الكونغرس الأمريكي من أجل رفع الحظر على تصدير الأسلحة إلى تركيا في أعقاب التطورات الأخيرة في المنطقة ، لاسيما وأن خسارة القواعد الأمريكية في تركيا قد أضعف قدرة الولايات المتحدة في إنجاز مسؤوليتها تجاه حلف شمال الأطلسي وأن بقاء تركيا بدون الأسلحة الأمريكية يؤدي إلى إضعاف الجناح الشرقي لحلف شمال الأطلسي بخاصة في ضوء مساعي الاتحاد السوفيتي في توسيع التزاماته العسكرية في الناحية الجنوبية من البحر المتوسط .

كما حرص بولند أجويد من جانبه على توضيح موقفه بشأن إعادة فتح المنشآت والقواعد الأمريكية في تركيا إذ أعلن في ١١ آب ١٩٧٨ بأن بلاده مستعدة لإعادة فتحها بعد أن يرفع الحظر عن تصدير السلاح إلى بلاده(١).

وتجاه احتمال قيام تركيا بفتح القواعد والمنشآت الأمريكية في تركيا ، بعد قيام الرئيس الأمريكي بالتوقيع على قرار رفع الحظر على تصدير الأسلحة إلى تركيا في ٢٦ أيلول ١٩٧٨(٢)، ركز الاتحاد السوفيتي جهوده لإقناع تركيا بعدم فتح تلك القواعد والمنشآت ، فطلب الاتحاد السوفيتي من الحكومة التركية بعدم السماح لإعادة فتح واستخدام تلك القواعد والمنشآت من قبل الولايات المتحدة إلا أن الحكومة التركية تجاهلت الطلب السوفيتي(٣). إذ أعلنت الحكومة التركية بعد رفع الحظر عن سماحها للولايات المتحدة بإعادة تشغيل القواعد والمنشآت اعتبارا من ٩ تشرين الأول ١٩٧٨ وفق صيغة مؤقتة لمدة سنة ، مع بدء المفاوضات بين الحكومتين بشأن عقد معاهدة جديدة للتعاون الدفاعي بين البلدين(٤).

وهكذا يتضح أن الحكومة التركية بسماحها بإعادة تشغيل القواعد والمنشآت الأمريكية في تركيا استفادت من الصيغة المؤقتة للحصول على المساعدات العسكرية

---

(١) السياسة الدولية ، العدد (٥٤) ، تشرين الأول ، ١٩٧٨ ، ص٢٢٧ .

(٢) ريتشارد ف. غريمت ، ألن ليسون ، "تركيا صعوبات وآفاق ، المصدر السابق ، ص٣٥ .

(3) Meri Report, Turkey, University of Pensylvaina, Groom Helm, 1985, P.43.

(٤) نوبار هوفسبيان ، "الوضع الستراتيجي : آفاق العلاقات التركية ــ الأمريكية" ، في : فيروز احمد وآخرون ، تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، ١٩٨٥ ، ص٢٨٩ــ٢٩٠ .

والاقتصادية كما أنها استغلتها للضغط على الولايات المتحدة أثناء التفاوض مع الولايات المتحدة بشأن عقد اتفاقية التعاون والدفاع .

ويبدو أن الولايات المتحدة قد قبلت الشروط التركية كصيغة مؤقتة رغبة منها في الحيلولة من دون تأكيد الموقف التركي الجديد حيال الغرب والولايات المتحدة فضلا عن أن أحداث المشرق العربي وأفغانستان وإيران كانت عاملا دفع الولايات المتحدة لتفادي التأزم الذي لحق بعلاقاتها مع تركيا .

ثالثا : أثر التطورات الإقليمية في المنطقة في علاقات البلدين :

شهدت منطقة المشرق العربي ودول الجوار الجغرافي العديد من التطورات الإقليمية في إطار التنافس الأمريكي ـ السوفيتي في المنطقة أثرت في علاقة تركيا مع الاتحاد السوفيتي وشهدت المزيد من التقارب بين تركيا والولايات المتحدة ابتدأ من منتصف عام ١٩٧٨ .

فمع رفع الحظر على تصدير الأسلحة إلى تركيا بدأت الولايات المتحدة الاستفادة من موقع تركيا في المنطقة في ضوء التقدم السوفيتي باتجاه المنطقة . وقد تواكبت هذه التغييرات مع الأخطار التي اعتقدت كل من تركيا والولايات المتحدة أنها "تهدد الاستقرار الإقليمي"[١].

وبدأت أولى خطوات التنسيق بين البلدين تجاه حالة عدم الاستقرار السياسي في إيران ، إذ طلبت تركيا أثناء زيارة جوزيف لونس السكرتير العام لحلف شمال الأطلسي إلى تركيا في ١٥ تشرين الثاني عام ١٩٧٨ المزيد من الدعم الاقتصادي والعسكري ، كما طرحت أثناء المحادثات بين الجانبين إمكانية التنسيق مع الحلف في دعم نظام الشاه في إيران[٢].

في هذا الوقت كان السوفيت يراقبون موقف الأمريكيين واستجابتهم لدعم نظام الشاه ، مما دفع ليونيد برجينف إلى الإعلان في تشرين الثاني ١٩٧٨ بأن وجود القوات الأجنبية في إيران يعد "تهديدا للأمن السوفيتي" طبقا للمادة (VI) للمعاهدة السوفيتية ـ

---

(١) المصدر نفسه ، ص٢٨٩ .

(٢) سفارة الجمهورية العراقية (أنقرة) ، التقرير السياسي السنوي لعام ١٩٧٨ ، المصدر السابق ، ص٦٤ .

الإيرانية لعام ١٩٢١[١]، كما قامت صحيفة (برافدا) بدعم الخميني في أواخر كانون الثاني ١٩٧٩، وأعلنت بأن مصير الشاه ينبغي أن يكون تحذيرا لأقطار أخرى تتعاون مع الولايات المتحدة[٢].

بعد قيام النظام الجمهوري في إيران ، اعترف الاتحاد السوفيتي بالنظام الجديد في ١٢ شباط ١٩٧٩ وعبر عن استعداده لتطوير علاقات الصداقة المبنية على "المساواة، الجيرةالحسنة واحترام السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكليهما"[٣].

وقد حاولت الولايات المتحدة بعد أن خسرت قواعدها ومراكز التجسس في إيران في أعقاب الثورة ، استغلال الموقع التركي باستخدام طائرات التجسس من نوع (U2) للتجسس على الاتحاد السوفيتي ومراقبة التزام السوفيت باتفاقية (سالت ٢) للحد من الأسلحة الستراتيجية ، فقدمت طلبا إلى تركيا بالسماح لطائراتها بالتحليق فوق الأراضي التركية لهذا الغرض[٤]، لكن الحكومة التركية رفضت الطلب الأمريكي وأعلن رئيس الأركان العامة التركي في أواخر حزيران ١٩٧٩ حول ذلك بالقول : "من المستحيل بالنسبة لنا تحت الظروف الحالية السماح لـ (U 2) بالطيران"[٥].

وقد اتخذت الحكومة التركية هذا الموقف رغبة في عدم إثارة الاتحاد السوفيتي الذي كان يعارض نشاطات المراقبة الأمريكية ، كما أن بولند أجويد أعلن في مقابلة مع صحيفة (الفاينشال تايمز) من أن بلاده : "لا تريد أن تكون أو تظهر بعد الآن بوصفها الحافة الحادة للتحالف في المنطقة ، وأننا نريد أن نقدم مساهمتنا للانفراج في منطقتنا ... إن أفضل وسيلة لضمان أمن البلاد بناء جو من الثقة المتبادلة مع كافة الأقطار المجاورة والإقليمية"[٦].

---

(1) Robert G. Irani, "Changes in Soviet Policy toward Iran" in : Robert H. Donaldson (adit), The Soviet Union in the Third World: Successes and Failures, west view Press, London, 1981, P.203.

(2) Ibid. P.204.

(3) Ibid. P.204-205.

(٤) احمد نوري النعيمي ، تركيا وحلف شمال الأطلسي ، المصدر السابق ، ص٣١٢ .

(5) Richard C. Company, Turkey and the United States: The Arms Embargo period, Op. Cit., P.60-61, Michael M. Boll, "Turkey's New National Security Concept: What it means for NATO", Op. Cit., P.630.

(٦) مركز البحوث والمعلومات ، تركيا ، ج٢ ، مركز البحوث والمعلومات ، بغداد ، بدون تاريخ ، ص١٧٤ـــ١٧٥.

وعندما طرحت احتمالات قيام الولايات المتحدة بعمل عسكري بسبب أزمة الرهائن واحتلال السفارة الأمريكية في ٤ تشرين الأول ١٩٧٩ في إيران ومدى استعداد تركيا لمنح الولايات المتحدة حقوق التزود بالوقود وعبور الأجواء التركية واستخدام القواعد التركية ، فإن رئيس الوزراء التركي سليمان ديمرئل أعلن في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٧٩ بأن تركيا ستقرر سياستها بعد أن تتلقى طلبا رسميا بذلك من الولايات المتحدة(١). وعندما أرسلت الولايات المتحدة عددا من الطائرات المروحية مع جنود مشاة البحرية الأمريكية إلى قاعدة انجيرلك الجوية في تركيا رفضت الحكومة التركية السماح لها بدخول الأراضي التركية(٢). وأصدر حزب السلامة الوطنية المعارض في بداية كانون الأول ١٩٧٩ بيانا أعلن فيه معارضته الكلية لاستخدام القواعد التركية من قبل الولايات المتحدة للتدخل في إيران(٣). في الوقت الذي امتنعت الحكومة التركية من اتخاذ موقف سلبي تجاه إيران بشأن الخلاف مع الولايات المتحدة على موضوع الرهائن الأمريكيين في طهران ، إلا أنها استنكرت أعمال الخطف واحتجاز الرهائن بوصفها مخالفة للقانون الدولي(٤).

وجاء الغزو السوفيتي لأفغانستان في أواخر كانون الأول ١٩٧٩ ليحيي المخاوف التركية بشأن تطلعات الاتحاد السوفيتي وأهدافه التوسعية وليدفع المسؤولين الأتراك إلى تعزيز علاقاتهم مع الولايات المتحدة .

ففي ضوء هذه التطورات بادرت تركيا إلى إنهاء المفاوضات بشأن القواعد الأمريكية والتعاون بين البلدين بالتوقيع في ١٠ كانون الثاني ١٩٨٠ على اتفاقية التعاون الدفاعي والاقتصادي مع الولايات المتحدة(٥).

وقد انتقدت هذه الاتفاقية من الصحافة التركية إذ علقت صحيفة "جمهوريت" على هذه الاتفاقية وأكدت بأنها "غير منطقية في عالم الثمانينات" وأن تركيا ستصبح بموجبها

---

(١) ريتشارد ف. غريمت ، ألن ليبسون ، "تركيا صعوبات وآفاق" ، المصدر السابق ، ص٦٥ ؛

Richard C. Company, Turkey and the United States: The Arms Embargo period, Op. Cit., P.59.

(2) Ibid. P.59;

فيروز أحمد ، صنع تركيا الحديثة ، المصدر السابق ، ص٣٩٢ــ٣٩٣ ؛ دويغو بازوغلو سيزر ، "سياسات تركيا الأمنية" ، المصدر السابق ، ص٦٣ .

(٣) ريتشارد ف. غريمت ، ألن ليبسون ، "تركيا صعوبات وآفاق" ، المصدر السابق ، ص٦٥ .

(٤) دويغو بازوغلو سيزر ، "سياسات تركيا الأمنية" ، المصدر السابق ، ص٣٨ .

(٥) نوبار هوفسبيان ، "الوضع الاستراتيجي : آفاق العلاقات التركية ــ الأمريكية" ، المصدر السابق ، ص٢٨٩ .

وفي حالة حدوث مواجهة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي "موقعا اماميا والهدف الأول" ، في حين أكدت صحيفة "كون ايدن" إن " منح القواعد لبلد أجنبي خطر ، ويتزايد الخطر عندما يتضمن ذلك منح فرصة لقوى كبرى مراقبة القوى الأخرى من تلك القواعد"[١].

كما علقت صحيفة الايكونومست (Economist) البريطانية القول "بأن تركيا قد ارتبطت الآن بالغرب ، أما مغازلة روسيا ودول عدم الانحياز التي كانت جزءاً من دبلوماسية أجويد المتعددة الأبعاد" فقد تم التخلي عنها[٢].

أما موقف تركيا من الغزو السوفيتي لأفغانستان فقد عارضت الحكومة التركية هذا الغزو وأدانته في اليوم الثاني لوقوعه[٣]. كما انتقد رئيس الوزراء التركي سليمان ديمرئل في اجتماع مجلس وزراء خارجية دول حلف شمال الأطلسي الذي عقد في أنقرة في حزيران ١٩٨٠ ، الغزو السوفيتي لأفغانستان وأكد بأن "الوفاق لا يتجزأ" ولا يمكن أن يكون هناك معنى له في أوربا في الوقت الذي يكون الاحتلال السوفيتي لأفغانستان مستمرا[٤].

كما أعلنت الحكومة التركية عن مقاطعتها لدورة الألعاب الأولمبية في موسكو، غير أنها رفضت المشاركة في تطبيق الإجراءات الاقتصادية التي طلبتها الولايات المتحدة من دول حلف شمال الأطلسي باتخاذها ضد الاتحاد السوفيتي[٥].

وعند عرض القضية الأفغانية في الأمم المتحدة صوتت تركيا إلى جانب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في ١٤ كانون الثاني عام ١٩٨٠ الذي تضمن التأكيد على احترام سيادة كل دولة وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي ، وشجب التدخل المسلح الذي حدث في أفغانستان ، والدعوة إلى الانسحاب الفوري غير المشروط والكامل للقوات الأجنبية من أفغانستان[٦].

---

(١) النشرة الستراتيجية ، "الوضع في تركيا بعد الانقلاب العسكري الأخير" ، العدد (١٧) ، ٢٥ أيلول ١٩٨٠ ، ص٤ .

(٢) فيروز احمد ، صنع تركيا الحديثة ، المصدر السابق ، ص٣٩٣ـ٣٩٤ .

(٣) التقرير الصحفي للسفارة العراقية في أنقرة ، الرقم ص/١٩ ، في ٢٨ أيار ١٩٨٠ .

(4) Foreign Report, No.1644, 20 August 1980, P.4.

(٥) التقرير الصحفي للسفارة العراقية في أنقرة ، الرقم ص/١٩ ، في ٢٨ أيار ١٩٨٠ .

(٦) فتحية النبراوي ، محمد نصر مهنا ، قضايا العالم الإسلامي ومشكلاته السياسة بين الماضي والحاضر ، المصدر السابق ، ص١٩٢ـ١٩٣ .

وهكذا فقد تأثرت العلاقات بين تركيا والاتحاد السوفيتي نتيجة لتوقيع تركيا لاتفاقية التعاون الدفاعي والاقتصادي مع الولايات المتحدة ومعارضة تركيا وإدانتها للتدخل السوفيتي في أفغانستان ، فضلا عن التقارير التي لمحت إلى قيام الاتحاد السوفيتي بدعم الحركات اليسارية في تركيا وقيام الإعلام السوفيتي بشن حملة دعائية ضد سياسة تركيا الخارجية وتعاونها مع الولايات المتحدة .

وبعد وقوع الانقلاب العسكري في ١٢ أيلول ١٩٨٠ في تركيا أعلن قادة الانقلاب عن رغبتهم في تطوير علاقات تركيا مع مختلف البلدان في مختلف المجالات، وأكد قائد الانقلاب الجنرال كنعان أفرين رغبة تركيا في الحفاظ على علاقات حسنة مع الاتحاد السوفيتي ، في الوقت الذي عبر فيه الاتحاد السوفيتي عن ارتياحه لقيام النظام الجديد في تركيا[1].

(١) ثناء فؤاد عبد الله ، "تركيا بين التصدع الداخلي واستراتيجيات الأطلنطي" ، السياسة الدولية ، العدد (٦٣) ، كانون الثاني ١٩٨١ ، ص١٧٢ .

المبحث الثالث

أثر المتغيرات الداخلية في تركيا والاتحاد السوفيتي في تطور العلاقات الثنائية

أولا : تطور العلاقات الثنائية :

تزعم الجنرال كنعان أفرين (Kenan Evern) رئيس الأركان العامة انقلاب ١٢ أيلول ١٩٨٠ ، وكان تدخل الجيش في السياسة التركية هذه المرة أطول زمنا وأشد وطأة مقارنة بانقلابي أيار ١٩٦٠ وآذار ١٩٧١ ، إذ أتهم الجيش التركي الأحزاب والساسة والمثقفين ووسائل الإعلام والنقابات وغيرهم بـ "الفشل" المسؤول عن الاضطرابات الداخلية في البلاد منذ نهاية السبعينات ، وعد الجيش نفسه" المؤسسة الوحيدة التي سلمت من الفساد والتي تملك القدرة على إنقاذ البلاد"[١].

وقد تولى الجنرال كنعان أفرين رئاسة الدولة خلال فترة الحكم العسكري ثم أصبح رئيسا للجمهورية في كانون الأول ١٩٨٢ ، وتخلى في أول تموز ١٩٨٣ عن رئاسة الأركان العامة ليتحول إلى الحياة المدنية[٢].

وقد حاول أفرين تحسين صورته أمام الرأي العام التركي والغرب بعد الأثر السلبي الناتج عن الإجراءات المتخذة أبان الحكم العسكري ومنها تقييد الحريات المدنية والسياسية لاسيما تجاه النقابات العمالية والاتحادات المهنية وحل أحزاب ما قبل الانقلاب وحرمان قادتها من حق العمل السياسي[٣].

بعد وصول العسكريين إلى السلطة في أعقاب انقلاب أيلول ١٩٨٠ أعلن قادة الانقلاب عن رغبتهم في تحقيق تعاون أوثق مع الولايات المتحدة وتكريس وجود تركيا الفعال في منظمة حلف شمال الأطلسي[٤].

---

(١) جلال عبد الله معوض ، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص٢٤ .

(2) Turkey, 1989 Almanac, edited by: lhur cevik, Turkish Daily News publication, Ankara, 1989, P.90.

(3) Ibid, P. 90.

(٤) غازي فيصل ، "تركيا : بين الثوابت الجيو ستراتيجية والمرونة الدبلوماسية" ، الأمن القومي ، العدد (١) ، ١٩٨٦ ، ص١٣ .

وإزاء حالة عدم الاستقرار التي كانت تشهدها منطقـــة المشـــرق العربـــي ودول الجوار الجغرافي والتي تمثلت بالغزو السوفيتي لأفغانستان نهاية عام ١٩٧٩ وما شـــهدته إيران من تطورات مهمة والتي أدت إلى سقوط نظام الشاه في بداية عام ١٩٧٩ ومجـــيء نظام خميني إلى السلطة ومحاولته تصدير ما يسمى بـ (الثورة الإيرانية) للدول المجـــاورة وبدأ العدوان الإيراني على العراق في أيلول ١٩٨٠ ، اندفعت تركيا نحو الغرب وبخاصـــة الولايات المتحدة للحصول على الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري.

وقد التقت الميول التركية لزيادة ارتباطها مع حلف شمال الأطلسي مع مخططـــات الولايات المتحدة في المنطقة[١]، إذ ساندت الولايات المتحدة النظـــام العســـكري الـــتركي، ونشطت العلاقات بينهما لاسيما في المجال العسكري إذ بدأت الولايـــات المتحـــدة تعـــزز محاولات دفع تركيا في إطار سياستها التوسعية بهدف التعويض عن مواقعها التي خسرتها في المنطقة وبدأت بتقديم المساعدات لتركيا لضمان قيام الأخيرة بدور فعال فـــي مجـــال الأمن الغربي بما يمكنها من القيام بدورها على الصعيد العسكري والاســـتراتيجي[٢] مـــع محاولة الولايات المتحدة إعطاء دور لتركيا في تنفيذ هذه الاستراتيجية الممثلة في إمكانيـــة "أن تقوم تركيا بدور رئيس ضمن خطط المواجهة لردع أي تحـــرك عســـكري ســـوفيتي باتجاه منطقة الخليج العربي"[٣].

لقد عبر وزير الدفاع الأمريكي (كاسبر واينبرغر) عن دور تركيـــا بـــالقول : "إن أمن (الشرق الأوسط) وآبار نفطه تقع ضمن خط الدفاع الأمريكي ، مما يترتب على تركيـــا دوراً استثنائياً في الدفاع عن دول (الشرق الأوسط) الموالية للولايـــات المتحـــدة أو عـــن الدول التي لا تسمح الولايات المتحدة للاتحاد السوفيتي بغزوها في أية حال من الأحـــوال كإيران مثلاً"[٤].

وقد جرت محادثات بين وزير الخارجية التركي (أيلتر توركمن) والأميـــن العـــام لحلف شمال الأطلسي (جوزيف لونس) في بداية أيلول ١٩٨١ في إطار التنسيق بين تركيـــا

---

(١) مركز البحوث والمعلومات (ترجمة) ، تركيا : عقدة المشاكل المعلقة ، مجلـــة شـــؤون دوليـــة ، موســـكو ، ١٩٨٤ ، ص٣ـــ٤ .

(٢) نوبار هوفسيبان ، "الوضع الاستراتيجي : آفاق العلاقات التركية ـــ الأمريكية" ، المصدر السابق ، ص٢٨٩ .

(٣) سيم شاكماك ، "موقع تركيا في الحلف الأطلسي وأثر ذلك على علاقتها بالوطن العربي" ، المستقبل العـــربي ، العـــدد (٤٥) ، ١٩٨٢ ، ص١٠٩ .

(٤) علي كارا عثمان أوغلو ، الأمن التركي والشرق الأوسط ، ترجمة مركز البحـــوث والمعلومـــات ، بغـــداد ، ١٩٨٣ ، ص١٣ .

والحلف لمواجهة احتمالات التغلغل السوفيتي في المنطقة . وقد أوضح أمين عام الحلف أثناء المحادثات أن تطورات الأحداث في إيران تفرض على الحلف توسيع منطقة مسؤولياته لتشمل المشرق العربي ودول الجوار الجغرافي ، وأكد ضرورة مشاركة تركيا في تنفيذ هذا المخطط بتخصيص مناطق في جنوب شرق الأناضول للحلف لإقامة قواعد ومنشآت عسكرية جديدة للحلف فيها مع استعداد تركيا للقيام بعمليات عسكرية في المشرق العربي ودول الجوار الجغرافي(١).

وفي هذا السياق لجأت الولايات المتحدة إلى توثيق علاقاتها العسكرية مع تركيا بإنشاء قواعد جديدة في تركيا في مقابل زيادة المعونات العسكرية الأمريكية بما قدر بـ(٧٥٥) مليون دولار . كما تكونت مجموعة عسكرية مشتركة لتطوير شؤون الدفاع المشترك بين البلدين وتم التوصل في تشرين الثاني ١٩٨١ إلى (مذكرة تفاهم) للاستخدام المشترك للقواعد الجوية التركية القائمة في المقاطعات التركية الشرقية القريبة من الخليج العربي ، كما أبرمت اتفاقية بين البلدين لتحديث الجيش التركي في أواخر عام ١٩٨١(٢).

وقد ذكرت صحيفة "جمهوريت" التركية في ١٥ تشرين الثاني عام ١٩٨١ احتمال قيام الولايات المتحدة بإرسال قوات الانتشار السريع إلى تركيا(٣)، فقامت الولايات المتحدة في إطار سعيها لتعزيز القدرة العسكرية لحلف شمال الأطلسي ، بتحديث عدد من القواعد الجوية في منطقة جنوب شرق الأناضول في تركيا ، ويبدو أن قسماً من هذه القواعد قد خصصت لهذه القوات(٤).

قام وزير الدفاع الأمريكي (كاسبر واينبرغر) بزيارة أنقرة في أوائل كانون الأول ١٩٨١ في إطار التعاون العسكري بين تركيا والولايات المتحدة أجرى خلالها محادثات مع المسؤولين الأتراك أكد خلالها عزم الولايات المتحدة في مواصلة تقديم مساعداتها الاقتصادية والعسكرية لتركيا ، وانتهت المحادثات بين البلدين بالتوصل إلى اتفاقهما لتشكيل مجموعة دفاعية مشتركة "لتحسين وتوسيع التعاون الدفاعي"(٥).

---

(١) مجلة الأفق ، العدد (١٢) ، أيلول ١٩٨١ ، ص٥ .

(٢) عبد المنعم سعيد ، العرب ودول الجوار الجغرافي ، مركز الدراسات العربية ، بيروت ، ١٩٨٧ ، ص٨٠ .

(٣) ستيفان يراسيموس ، تورغول اركونتال ، "تركيا : ثوابت الجغرافية السياسية والاستراتيجية الجديدة نحو الشرق" ، المنار، العدد (١٣ـ١٤) ، ١٩٨٦ ، ص٣٧ .

(٤) النشرة الاستراتيجية ، المجلد (٤) ، العدد (١٧) ، ١٢ أيلول ١٩٨٣ ، ص٦ .

(٥) سيم شاكماك ، "موقع تركيا في الحلف الأطلسي وأثر ذلك على علاقاتها بالوطن العربي" ، المصدر السابق ، ص١١٠ ؛ نوبار هوفسبيان ، "الوضع الاستراتيجي : آفاق العلاقات التركية ـ الأمريكية" ، المصدر السابق ، ص٢٨٩ .

وقد أعلن وزير الدفاع الأمريكي بعد انتهاء المباحثات مع المسؤولين الأتراك بأن بلاده تشارك تركيا قلقها من التهديد السوفيتي الذي يواجه التحالف الغربي . كما أكد توصل البلدين إلى اتفاق كامل حول "التهديد الذي يمكن أن يصدر من السوفيت وحول الانتشار العام للقوات"[1] فتم الاتفاق على إنشاء قواعد عسكرية أمريكية جديدة ذات أغراض عسكرية في مناطق شمال تركيا على الحدود مع الاتحاد السوفيتي وبلغاريا بلغ عددها ١٢ قاعدة عسكرية بينها قواعد جوية وتسهيلات للمواصلات وجمع المعلومات مقابل مبلغ قدر بـ (٧١٢) مليون دولار[2].

ومن خلال ما تقدم يتضح أن الولايات المتحدة كانت ترى أن تركيا يمكن أن تؤدي دوراً في مواجهة الاتحاد السوفيتي المفترض في المشرق العربي عبر سورية ، كما كانت تركز على دور تركيا المحتمل في حال تدخل السوفيت في إيران بصورة مباشرة أو في منطقة الخليج العربي . لذلك فإن زيادة الدعم العسكري الأمريكي لتركيا ارتبط على ما يبدو بالتصورات الأمريكية واحتمالات الموقف في المنطقة الواقعة إلى شرق وجنوب تركيا .

حاولت تركيا أن تؤكد من خلال مواقف رسمية على أنها غير ملزمة بأية اتفاقيات حول قوات الانتشار السريع ، لكنها كانت تؤكد التزامها بحدود تنفيذ استراتيجية حلف شمال الأطلسي ، وهي بذلك أرادت أن تبعد نفسها من الإسهام المباشر في هذه القوات في محاولة منها لعدم إثارة المشاكل مع الاتحاد السوفيتي ودول المشرق العربي ودول الجوار الجغرافي[3] ، فعلى الرغم من مشاركتها في اجتماعات رسمية لحلف شمال الأطلسي لمناقشة أمن الخليج العربي فإن الموقف التركي قد تحدد بثلاث نقاط[4] :

١. عدم التزام تركيا بأي تعهد استراتيجي خارج إطار حلف شمال الأطلسي .
٢. إبداء استعدادها ورغبتها في إجراء مشاورات مع حلفائها حول أمن الخليج العربي.

---

(1) احمد نوري النعيمي ، دور تركيا في تنفيذ استراتيجية استخدام قوات الانتشار السريع الأمريكية في منطقة الخليج العربي ، مركز البحوث والمعلومات ، بغداد ، د.ت ، ص ص٨٢ ، ٨٧ .

(2) جرجيس حسن ، "تركيا في الاستراتيجية الأمريكية بعد سقوط الشاه" ، السياسة الدولية ، العدد (١٠٢) ، ١٩٩٠ ، ص٥٥.

(3) فاروق توفيق إبراهيم ، دور تركيا في الاستراتيجية العربية وأثرها على المنطقة العربية ، جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا ، بغداد ، ١٩٨٦ ، ص٦٢ .

(4) Ali karaosmanuglo, "Turkey's Security policy continuity and change", in: politics and security in the southern region of the Atlantic Alliance, Macmilion Press, London, 1988, P.168.

٣. إن تركيا تحتفظ بحرية تحركها وإن الإسهام في أية عملية تستهدف أمن الخليج يتوقف على الظروف الراهنة في المنطقة .

وقد تردد في التقارير التي ظهرت في آذار ١٩٨٢ قيام الولايات المتحدة بتقديم طلب إلى تركيا لإقامة قواعد لقوات الانتشار السريع في تركيا ، الأمر الذي وضع تركيا في موقف محرج على وفق المنظور الأمني الإقليمي وحرصها آنذاك على مراعاة التوازن الدقيق بين ضرورة تحالفها مع الغرب استراتيجيا واستمراره وبين اعتبارات تطبيع العلاقات الإيجابية المستمرة بينها وبين الدول العربية وتحديدها(١)، فأعلن وزير الخارجية التركي (ايلتر توركمن) بأن الولايات المتحدة لم تتقدم بمثل هذا الطلب وأن موقف الحكومة التركية في هذا الموضوع بأن لدى تركيا تعاونا دفاعيا مع الولايات المتحدة ، وهذا التعاون محدد في إطار منظمة حلف شمال الأطلسي وفي إطار أهداف هذا الحلف الدفاعية . وأكد أن الدفاع عن المناطق خارج حلف شمال الأطلسي كالمشرق العربي ودول الجوار الجغرافي هو من مسؤولية دول هذه المنطقة(٢).

وقد استند الموقف التركي إلى قناعات سياسية مفادها أن الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي لم تحدد أهدافها الاستراتيجية بشكل واضح وكاف في المشرق العربي ودول الجوار الجغرافي(٣) مشككة بمدى فاعلية تلك القوات في الصراعات التي لا تنطوي على تدخل عسكري سوفيتي مباشر والتي قد تدور بين دول المنطقة ذاتها مؤكدة ضرورة قيام التحالف الغربي بتزويد الدول الموالية للغرب بالسلاح والبرامج الأمنية من دون التدخل العسكري المباشر من قوات التحالف الأطلسي .

أما العلاقات التركية السوفيتية بعد الانقلاب العسكري في تركيا ، فقد تأثرت بسبب الشكوك التي كانت لدى قادة الانقلاب واتهامهم للاتحاد السوفيتي بأنه كان وراء الاضطرابات السياسية وحالة عدم الاستقرار الذي عاشته تركيا قبل الانقلاب وبعده في إطار محاولاته الرامية إلى إضعاف تركيا المتحالفة مع الغرب(٤). في وقت سادت

---

(1) Nicholas S. Ludington and James W. Spain, "Dateline Turkey, the case for patience", Foreign Policy, No.50, Spring 1983, P.151.

(٢) صباح محمود محمد (إعداد) ، وثائق السياسة الخارجية التركية ، معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية ، بغداد ، ١٩٨٤ ، ص٢٥ــ٢٦ .

(٣) خليل اشتاقي ، "أبعاد ومشكلات السياسة الأمنية التركية" ، السياسة الدولية ، العدد (٩٤) ، تشرين الأول ١٩٨٨ ، ص٤٩ــ٥٠ .

(٤) محمد علي سعيد ، خيارات السياسة الخارجية التركية ، المصدر السابق ، ص٤٠ ؛

الأوساط السوفيتية الشكوك بشأن اشتراك قادة الانقلاب في تركيا في مخططات الولايات المتحدة العسكرية تجاه دول المشرق العربي ودول الجوار الجغرافي(١). ولهذا فقد امتنع المسؤولون السوفيت من انتقاد قادة الانقلاب العسكري وأعلنوا عن رغبتهم في استئناف المحادثات بين البلدين حول التعاون الاقتصادي بينهما(٢).

وبدأت المحاولات السوفيتية لتجديد العلاقات مع تركيا في بداية كانون الأول عام ١٩٨١ فدعت موسكو وزير الخارجية التركي (ايلتر توركمن) لزيارتها ، وجددت الدعوة في حزيران ١٩٨٢ إذ كان السوفيت يأملون من هذه الزيارة التعرف على موقف تركيا تجاه الغزو الصهيوني لجنوب لبنان عام ١٩٨٢ والحرب العراقية ــ الإيرانية وكان لدى السوفيت شكوك كبيرة في إمكانية دخول تركيا في اتفاقيات سرية مع الولايات المتحدة تجاه المنطقة(٣).

جاءت زيارة وزير الخارجية التركي (ايلتر توركمن) إلى موسكو في ٢٨ تشرين الثاني ١٩٨٢ لتمهد الطريق لاستئناف العلاقات السياسية بين البلدين . وتناولت محادثاته مع وزير الخارجية السوفيتي (أندريه غروميكو) قضايا العلاقات الثنائية والدولية التي تخص البلدين. وقد عبر الجانبان في المحادثات عن قلقهما من تردي الوضع الدولي وأكدا ضرورة وقف سباق التسلح مع التأكيد على أهمية إجراءات تعزيز الثقة والأمن وتحقيق مبادئ وإحكام وثيقة هلسنكي ، وبما يؤدي إلى خلق جو من الثقة المتبادلة لصالح الجهود التي تبذل في مجال تقييد الأسلحة ونزع السلاح .

كما التقت وجهات نظر البلدين بشأن الدعوة إلى انسحاب الكيان الصهيوني من الأراضي العربية المحتلة وحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة. وفي ختام المباحثات صدر البيان المشترك وقد تضمن : "رغبة البلدين المشتركة في مواصلة تعزيز وتطوير هذه العلاقات وفقا لسياستها التقليدية وباحترام مبادئ وأحكام ميثاق الأمم المتحدة ووثيقة هلسنكي والبيان السوفيتي ــ التركي ١٩٧٢ والوثيقة السياسية لعام ١٩٧٨"(٤).

Ismail Soysal, "70 Years of Turkish soviet Relations", Op. Cit., P.23.
(1) David Barchard, Turkey and the West, Op. Cit., P.43.

(٢) مركز البحوث والمعلومات ، تركيا في ظل الجنرالات ، مركز البحوث والمعلومات ، بغداد ، ١٩٨٤ ، ص٩ــ١٠ ؛
Foreign Report, No.1736, 22 July 1982.

(٣) مجلة أنباء موسكو ، العدد (٢) ، في ٩ كانون الثاني ١٩٨٣ .

(4) I.Leonidov, "Turkey: Aweb of unsolved problems", Op. Cit., P.57-58.

واستكمالا لتعزيز العلاقات بين البلدين قام رئيس الوزراء السوفيتي (نيكولاي تيخونوف) بزيارة رسمية إلى تركيا في ٢٥ كانون الأول ١٩٨٤ . وقد تناولت محادثاته مع القادة الأتراك بحث مختلف المشاكل الإقليمية والدولية . وقد شدد الطرفان على وجوب حل كافة المنازعات بالطرق السلمية من دون اللجوء إلى أستخدام القوة وتركزت المباحثات بشكل خاص حول الوضع في المشرق العربي لما له من أهمية خاصة لقربه من تركيا والاتحاد السوفيتي ، فدعا البلدان إلى ضرورة انسحاب القوات الصهيونية من الأراضي العربية المحتلة والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة[1] وقد أكد رئيس الوزراء السوفيتي أثناء محادثاته مع رئيس الوزراء التركي توركوت أوزال قلق الاتحاد السوفيتي من أن الإمكانات المتاحة لحلف شمال الأطلسي تأتي من الأراضي التركية وهو أمر متحقق من قبل الولايات المتحدة وموجه ضد الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية الأخرى، وأكد الجانب السوفيتي من أنه يرغب في أن تكون الحدود بين البلدين حدودا للسلام والجيرة الحسنة[٢].

ثانيا : الانفتاح السياسي للسوفيت :

بعد تولي ميخائيل غورباتشوف السلطة في آذار عام ١٩٨٥ ظهرت متغيرات جديدة سوفيتية وعالمية أدت إلى حدوث تطورات مهمة في السياسة السوفيتية الإقليمية والدولية إذ بدأ عهد جديد في حياة الاتحاد السوفيتي ودوره كقوة عظمى . فقد أخذ هذا الدور يتراجع في شكل انسحاب عن قيادة النظام الدولي باعترافه بعدم القدرة على الاستمرار في سباق التسلح وتقديم تنازلات في بعض الصراعات الإقليمية والإعلان عن عدد من المتغيرات الأيديولوجية[٣].

وقد ظهر عجز الاتحاد السوفيتي عن القدرة عن الاستمرار في سباق التسلح في كانون الثاني ١٩٨٥ ووافق على محادثات الحد من التسلح في قمة (ريكيافيك) عام ١٩٨٦

---

(1) V. Stepanov, “Prospects for Soviet – Turkish Cooperation”, Op. Cit., P.78-79.

(2) Ibid, P.78-79.

(٣) ودودة بدران ، "أزمة الخليج والنظام الدولي" ، مجلة العلوم الاجتماعية ، الشارقة ، العددان (١ـ٢) ، ١٩٩١ ، ص٤٦ .

حينما وافق على المطالب الأمريكية التي كان يرفضها سابقا والمتعلقة بتخفيض الصواريخ الاستراتيجية الطويلة المدى وقبوله مبدأ التفتيش . وفي آذار ١٩٨٧ وافق الاتحاد السوفيتي على عدم الربط بين عقد المعاهدة الخاصة بإزالة الصواريخ المتوسطة المدى في أوربا ووقف برنامج حرب النجوم الأمريكي[١].

وقد ارتبطت هذه التراجعات بالتحولات الاقتصادية والسياسية الداخلية في الاتحاد السوفيتي في شكل انحسار وتراجع الدور السوفيتي في الصراعات الإقليمية فبدأ المجتمع السوفيتي يعيش مرحلة "الانحسار ما بعد أفغانستان" بدرجة شبيهة بحالة المجتمع الأمريكي في مرحلة ما بعد فيتنام التي ظهرت في شكل أحجام عن التدخل في القضايا والصراعات الإقليمية في الوقت نفسه بدأ غورباتشوف يعطي الأولوية للإصلاحات الاقتصادية الداخلية ومن ثم اتخاذ مواقف برغماتية من قضايا العالم الثالث على حساب الإيديولوجية السابقة[٢].

وقد عبر القادة الأتراك في ظل السياسة الجديدة للاتحاد السوفيتي عن أملهم أن تؤدي هذه السياسة إلى النهوض بالعلاقات بين البلدين ، إذ أعلنت تركيا عن ترحيبها باقتراح الرئيس السوفيتي غورباتشوف بعقد اتفاقية جديدة بشأن تخفيض الصواريخ النووية المتوسطة المدى في القارة الأوربية وعدت الأوساط التركية هذا بمثابة تطور إيجابي من شأنه الإسهام في إحراز التقدم في هذا الصدد[٣].

إن هذه التطورات الإيجابية في علاقات البلدين قد تأثرت بعد قيام تركيا بتجديد العمل في اتفاقية التعاون الدفاعي والاقتصادي لعام ١٩٨٠ مع الولايات المتحدة لمدة خمس سنوات أخرى والتي تم التوقيع عليها في ١٦ آذار ١٩٨٧[٤]. إذ قام السوفيت بإرسال مذكرة رسمية إلى الحكومة التركية في منتصف آذار ١٩٨٧ حذرت فيها الحكومة التركية من أن توثيق علاقاتها العسكرية مع الولايات المتحدة لا يتفق مع مصالح الأمن التركي وأن مثل هذه السياسة لا تسهم في تعزيز أمن تركيا الخاص. واتهمت المذكرة بأن

---

(١) المصدر نفسه ، ص٤٧ .

(٢) نازلي معوض أحمد ، "النظرة السوفيتية الجديدة للصراع والتوازن في العالم المعاصر" ، السياسة الدولية ، العدد (٩٤) ، تشرين الأول ١٩٨٨ ، ص١٢٦ .

(٣) صحيفة أضواء الأنباء ، أنقرة ، في ٦ آذار ١٩٨٧ .

(٤) صحيفة أضواء الأنباء ، أنقرة ، في ٢٠ آذار ١٩٨٧ .

أعمال التخريب والتجسس ضد الاتحاد السوفيتي كانت وما تزال تنطلق من التسهيلات الأمريكية في تركيا[١].

كما أشارت صحيفة (النجم الأحمر) السوفيتية الناطقة باسم وزارة الدفاع السوفيتية إلى الخطر الذي يشكله الوجود العسكري النووي الأمريكي في تركيا على الاتحاد السوفيتي وبلدان المشرق العربي ، وأكدت الصحيفة أن تمديد العمل باتفاقية التعاون الدفاعي والاقتصادي قد أعطى حافزا جديدا لتكييف الوجود العسكري الأمريكي في تركيا ، وأضافت الصحيفة "إن تشديد الضغط الأمريكي على تركيا من أجل قبولها نصب صواريخ أمريكية من طراز بيرشينغ ولانس على الأراضي التركية لا يمكنه ألا أن يثير قلق الدول المجاورة لتركيا"[٢].

وقد أعلن مندوب تركيا الدائم لدى حلف شمال الأطلسي السفير (عثمان أولجاي) عن رفض بلاده قبول أية التزامات جديدة بنصب الصواريخ النووية داخل أراضيها[٣]. كما أعلن وزير الدفاع التركي (زكي ياوزتورك) عن تخلي تركيا لقرارها عن شراء صواريخ لانس الأمريكية[٤]. كما تحدث وزير الخارجية التركي (مسعود يلماز) في المجلس الوطني التركي الكبير في هذا الموضوع قائلا : "إن إزالة هذه الأسلحة ستتيح الفرصة أمام تخفيف الخطر النووي على تركيا لحد ما ولكن ذلك لا يعني انتهاء هذا الخطر الذي تواجهه تماما ... دافعت تركيا وباستمرار أن تشمل المعاهدة المرتقبة الصنفين كليهما من الصواريخ ـ البعيدة والمتوسطة المدى ـ وأن تكون ذات صبغة دولية بمعنى أن تتم إزالة الرؤوس النووية كافة من آسيا وأوربا"[٥].

([١]) صحيفة الرأي العام ، الكويت ، في ٢٢ آذار ١٩٨٧ .

([٢]) مجلة الجندي ، العدد (١٦٤) ، في أيلول ١٩٨٧ ، ص٣٥ .

([٣]) صحيفة أضواء الأنباء ، أنقرة ، في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٨٧ .

([٤]) صحيفة أضواء الأنباء ، أنقرة ، في ١١ كانون الأول ١٩٨٧ ؛ أيليا ليدونيدوف ، "مجال التفاهم بين الاتحاد السوفيتي وتركيا" ، ترجمة صلاح سليم علي ، أوراق تركية معاصرة ، مركز الدراسات التركية ، جامعة الموصل ، ١٩٨٩ ، ص٧ .

([٥]) صحيفة أضواء الأنباء ، أنقرة ، في ١٢ شباط ١٩٨٨ .

ويذكر أن الدول الأعضاء في حلف وارشو قد تعهدت في أواخر شهر أيار ١٩٨٧ بأنها "لن تبدأ أبدا ومهما كانت الظروف التحركات العسكرية ضد أي دولة أو تحالف ، إذا لم تصبح هي نفسها هدفا للعدوان ... ولن تبادر باستعمال السلاح النووي"(١).

كما بادر الرئيس السوفيتي غورباتشوف إلى الإعلان في الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٧ كانون الأول ١٩٨٨ عن إجراء تخفيض من جانب واحد في القوات المسلحة السوفيتية بواقع (٢/١) مليون جندي خلال سنتين ، وقد رحبت تركيا بهذا القرار(٢).

إن التطورات الإيجابية في علاقات الشرق والغرب مع السياسة التي اتبعها الاتحاد السوفيتي كان لها تأثير إيجابي على العلاقات التركية السوفيتية ، إذ تابعت تركيا العمليات الهادفة لتقليل السيطرة على التسليح.

وقد أعلن رئيس هيئة الأركان العامة التركية عن رغبة بلاده في بذل كل جهد يرمي إلى تطوير علاقات بلاده مع الاتحاد السوفيتي وأكد بأن سياسة الاتحاد السوفيتي الجديدة ستؤدي إلى تطوير العلاقات بين البلدين(٣).

وعندما بدأت الاضطرابات في أذربيجان السوفيتية في أواخر عام ١٩٨٩ قام الاتحاد السوفيتي باستخدام القوة في العاصمة باكو في كانون الثاني عام ١٩٩٠(٤)، عدت تركيا الأحداث في أذربيجان شأنا داخليا يخص الاتحاد السوفيتي ، إذ اجتمع وزير الخارجية التركي (مسعود يلماز) مع السفير السوفيتي في أنقرة وقدم اقتراحا باستعداد تركيا في إطار علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي والروابط الخاصة التي تربط تركيا بالشعب الأذري ، للإسهام في حل المشكلة فيما إذا كانت ثمة حاجة لذلك(٥).

---

(١) فلاديمير بتروفسكي ، "نظرية الأمن العام السوفيتية" ، في : الأمن الدولي والسياسة العالمية ، أكاديمية العلوم السوفيتية ، موسكو ، ١٩٨٨ ، ص١٢٢ .

(٢) صحيفة أضواء الأنباء ، أنقرة ، في ١٦ كانون الأول ١٩٨٨ .

(3) Necip Toramtay, "Turkey's Defence strategy", Turkish Review Quarterly Digest, Vol.4, No.19, 1990, P.11.

(٤) فيليب روبنس ، تركيا والشرق الأوسط ، ترجمة ميخائيل نجم نوري ، ط١ ، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث ، ليماسول ، ١٩٩٣ ، ص١٩ .

(5) Turkish Review Quarterly Digest, Vol.4, No.19, 1990, P.114-116.

وبدأت تركيا بتطوير علاقاتها مع الجمهوريات السوفيتية ، ففـــي كــانون الثــاني ١٩٩٠ عقدت تركيا اتفاقية التعاون الثقافي والعلمي مع أذربيجان وهو الاتفاق الأول بيـــن تركيا وجمهورية سوفيتية تلاه عقد اتفاقيات ثقافية واقتصادية مع أوكرانيا وجورجيا[١].

هذه النشاطات دفعت تركيا إلى طرح فكرة إقامة منظمة البحر الأسود الاقتصاديـــة في شباط ١٩٩٠ وقد قبلت موسكو الفكرة فضلا عن أذربيجان وأوكرانيا وجورجيا[٢].

وهكذا وجدت تركيا بأن مناخ الوفاق وجو الثقة الذي ساد العلاقات مـــع الاتحـــاد السوفيتي قد فتح الطريق لتطوير علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي .

---

(١) فيليب روبنس ، تركيا والشرق الأوسط ، المصدر السابق ، ص٢٣ ؛
Albert chenishev, "Perestroika clansnost and Turco-Soviet Relations", Op. Cit., P.8.

(2)Ismail Soysal, "70 Years of Turkish soviet Relations", Op. Cit., P.23.

الفصل الرابع

تطور العلاقات الاقتصادية التركية - السوفيتية

يعود تاريخ العلاقات الاقتصادية بين تركيا والاتحاد السوفيتي الى العشرينات من هذا القرن، إذ نصت معاهدة موسكو المعقودة بين البلدين عام ١٩٢١ على رغبتهما في (عقد اتفاقية قنصلية وكذلك اتفاقيات تنظم كل القضايا الاقتصادية والمالية وغيرها من القضايا الضرورية لأقامة علاقات ودية بين الطرفين)، وطبقاً للمادة (٩) من المعاهدة المذكورة تعهد الطرفان بأتخاذ التدابير لتطوير طرق سكك الحديد ووسائل الأتصالات البرقية وغيرها فضلاً عن ضمان تنقل الأفراد والبضائع بين البلدين بحرية وبدون عائق.

وعلى الرغم من هذا الاتفاق، فقد بقيت العلاقات الاقتصادية بين البلدين تعاني من الضعف نتيجة للظروف الداخلية في البلدين كليهما، إذ لم يتم التوصل الى عقد الاتفاقية التجارية الأولى بينهما ألا بعد خمس سنوات من المفاوضات، إذ تم التوصل الى عقدها في آذار عام ١٩٢٧، واتفاقية ثانية عام ١٩٣١ وثالثة في عام ١٩٣٧[١]. حيث طرأ تغيير نوعي في السلع المصدرة الى تركيا، من السلع الأستهلاكية الى المكائن والآلات الزراعية والمعدات الكهربائية. بموجب الاتفاقية الثالثة لعام ١٩٣٧.

كما قام الاتحاد السوفيتي عام ١٩٣٢ بمنح أول قرض لتركيا بقيمة (٨) ملايين دولار لأستيراد المكائن والمعدات من الاتحاد السوفيتي لمعامل النسيج التركية وبدون فائدة يسدد على مدى عشرين عاماً وبدأ سريان مفعوله عام ١٩٣٤، عن طريق صادرات تركيا الى الاتحاد السوفيتي[٢].

وبعد توقيع اتفاقية القرض أرسل الاتحاد السوفيتي الى تركيا مجموعة من الخبراء السوفييت في التخطيط التنموي برئاسة البروفسور (اورلوف) في عام ١٩٣٢ الذي قدم لتركيا تقريراً مفصلاً عن أنشاء المعامل الصناعية في تركيا الذي تبنته خطة صناعية خمسية أولى في ١٧ نيسان ١٩٣٤ من قبل مجلس الوزراء في كانون الأول ١٩٣٣[٣].

---

(١) بيوتر مريسيف، "الاتحاد السوفيتي – تركيا : نصف قرن من التعاون الاقتصادي"، في : بلدان الشرقين الأدنى والأوسط، أكاديمية العلوم السوفيتية، موسكو، ١٩٨٣، ص٩١-٩٢.

(2)Turkey Almanac 1978, p.402.

(٣) بيرج بير اوغلو، تركيا في أزمة من رأسمالية الدولة الى الاستعمار الجديد، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، بغداد، ١٩٨٣، ص٦٧.

ومع بدء الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف الخمسينات توقفت كافة أشكال العلاقات الاقتصادية بين البلدين وانحصرت على تصدير تركيا لعدد من السلع تسديدا للقرض السوفيتي لعام ١٩٣٤.

أن ظروف تركيا الاقتصادية الصعبة والمشاكل التي عانت منها تجارتها الخارجية مع الدول الغربية دفعت تركيا للنظر في امكانية الأستفادة من العروض السوفيتية المقدمة، لذلك بدأت منذ منتصف الخمسينات العلاقات الاقتصادية بين تركيا والاتحاد السوفيتي، وكانت الاتجاهات في هذا المجال تشق طريقها ببطئ شديد، إذ ظلت أصداء الحرب الباردة تأثر سلبيا في هذه العلاقات حتى بداية الستينات. فكانت الصعوبات الاقتصادية التي بدأت تعاني منها تركيا والضائقة المالية وحاجتها الى الأموال لتسديد الديون المتراكمة على تركيا للشركات الأجنبية ورفض الولايات المتحدة لطلب تركيا في أقراضها الأموال لمواجهة تلك الصعوبات(١)، دفعت الاتحاد السوفيتي الى أبداء رغبته بتحسين علاقاته التجارية والاقتصادية مع تركيا فعرض عليها تقديم قروض طويلة الأمد وبفوائد قليلة ودعوة المؤسسات المالية والاقتصادية التركية لزيارة الاتحاد السوفيتي للأطلاع على المشاريع الاقتصادية والمصانع السوفيتية بقصد دراسة امكانية أقامة عدد من المصانع في تركيا، كما عرض الاتحاد السوفيتي تقديم القروض الى تركيا بعد تردد الولايات المتحدة دعم تركيا اقتصاديا وبالنظر لصعوبة الأحوال الاقتصادية في تركيا وحاجتها الى العملات الأجنبية وافتقارها الى المواد الأنتاجية والاستهلاكية المستوردة فقد أخذت تركيا في هذه الفترة تميل الى النظر في الأستفادة من هذه القروض(٢).

وقد عرض الاتحاد السوفيتي في منتصف آب ١٩٥٧، أثناء مشاركة السوفيت في معرض أزمير الدولي، أثناء المحادثات مع وزير التجارة التركي رغبته في توسيع التبادل التجاري بين الاتحاد السوفيتي وتركيا واستعداد السوفيت لتقديم القروض لعدد من المشاريع التي تنوي تركيا القيام بها(٣).

---

(١) دار الكتب والوثائق، تقرير السفارة العراقية في أنقرة الى وزارة الخارجية المرقم س/٢/٢٥١ في ١٨ تموز ١٩٥٥.

(٢)دار الكتب والوثائق، تقرير السفارة العراقية في أنقرة الى وزارة الخارجية المرقم ر/٢/٢٣٨ في١٦ أيلول ١٩٥٧، ص١- ٢.

(٣) المصدر نفسه، ص٢.

وعلى الرغم من ترحيب بعض الاوساط الاقتصادية والمالية التركيـــة وعـــدد مـــن الصحف التركية بالعروض السوفيتية لكن الحكومة التركية كانت في موقف حذر مـــن أن تكون هناك قيود سياسية لهذه العروض وأن قبولها يمكن أن يكون عاملاً في أثارة الـــدول الغربية ضد تركيا في هذا المجال[1].

أما بصدد عملية التبادل التجاري بين تركيا والاتحاد السوفيتي فقد كانت اســتيرادات تركيا من الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٥٥ قرابة (٢٣,٢٥) مليون ليرة تركية، في حيـــن بلغت صادراتها الى الاتحاد السوفيتي قرابة (١٤,٥) مليون ليرة تركيـــة ارتفعـت عـــام ١٩٥٦ الى ما يقارب من (١٨,٥) مليون ليرة[2].

وكانت عمليات التبادل التجارية ونوعية السلع المتبادلة بين البلدين تتم عن طريـــق التعاقد بين المؤسسات التجارية السوفيتية والشركات التركية، ألا أنه منذ عام ١٩٦٠ بـدأت عملية التبادل التجاري بين البلدين عن طريق عقد البروتوكولات التجارية بين الحكومتيـن بتثبيت قيمة التبادل السلعي للسنة القادمة[3].

وعلى رغم من قيام العلاقات الاقتصادية منذ العشـــرينات بيـــن تركيـــا والاتحـــاد السوفيتي لم يدب النشاط في العلاقات الاقتصادية ألا عام ١٩٦٣ حين اوفـــدت الحكومـــة التركية وفداً برلمانياً لمفاوضة الحكومة السوفيتية في أمكانية تنشيط التبادل التجاري بيـــن البلدين. إذ تمكنت تركيا من الحصول على وعد من الجانب الســـوفيتي بـــالحصول علـــى المساعدة الاقتصادية لتنمية القطاع الصناعي التركي[4]، وقد نتج عن الزيارة أحياء الأمـــل في تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين، إذ تمكنت تركيا من أيجاد الأسواق لتصديـــر منتجاتها الزراعية في الوقت الذي كانت تعاني فيه من صعوبة ايجاد مثل هذه الأســـواق، فضلاً عن أيجاد منفذ جديد لاستيراد المنتجات والآلات الصناعية من الاتحاد السوفيتي.

وقد حاولت تركيا، بعد خلافها مع الدول الغربية حـــول الأزمـــة القبرصيـــة عـــام ١٩٦٤، أن تحسن علاقاتها الاقتصادية مع الاتحاد السوفيتي ففـــي مقـــال نشـــره الكـــاتب

---

(1) المصدر نفسه، ص٦.

(2) المصدر نفسه، ص٥.

(3) بيوتر مويسييف، "الاتحاد السوفيتي – تركيا : نصف قرن من التعاون الاقتصادي"، المصدر السابق، ص٩٤.

(4) Kemal Karpat, "Turkish Soviet Relations", Op.Cit.,p.88.

السياسي التركي المعروف أحمد شكري أسمر في صحيفة (حريت) التركية قال فيه : (أن تركيا اليوم على وشك أن تصافح اليد التي يمدها السوفيت لأفتتاح مرحلة جديدة للعلاقات المتبادلة بين الجانبين وقد عهد لهذه المهمة الى أقدر شخصية في السلك الخارجي التركي ألا وهو (حسن أيشك) الذي يتضح تعينه في منصب السفير التركي في موسكو أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين سوف تحتل المكانة الأولى بعد الآن)[١].

وفي ٣٠ تشرين الأول ١٩٦٤ سافر وفد تركي برئاسة وزير الخارجية التركي فريدون جمال أركن الى موسكو على متن طائرة سوفيتية خاصة وقد أدلى الوزير التركي ببيان قبل مغادرته مطار أنقرة قال فيه (أنه سيحاول التفاهم مع الاتحاد السوفيتي حول تصدير عدد من المنتجات التركية والعمل على تقوية العلاقات الاقتصادية بين بلدينا)[٢].

وقد أكد وزير الخارجية التركي فريدون جمال أركن خلال زيارته الى موسكو للجانب السوفيتي رغبة تركيا في زيادة التعاون الاقتصادي والفني مع الاتحاد السوفيتي[٣]. وقد عبر السوفيت اثناء المفاوضات مع الجانب التركي عن استعدادهم للأسهام في تمويل مشروع سد (كيبان) بعد أن رفضت الدول الغربية طلب تركيا في تمويل المشروع[٤].

وقد جاء هذا الاتفاق في وقت كانت تركيا في حاجة ماسة الى القروض الأجنبية والمواد الصناعية اللازمة للخطة الخمسية الأولى للأعوام ١٩٦٣-١٩٦٧.

والملاحظ أن عمليات التبادل التجاري بين البلدين قد توسعت وأن التخوف من جانب تركيا بدأ يخف تدريجياً كما أن المطالبة بأقامة علاقات اقتصادية بدأت في الأوساط الرسمية التركية بصورة محددة أكثر وضوحاً في السنوات اللاحقة.

وبعد وصول حزب العدالة الى السلطة أعقاب انتخابات عام ١٩٦٥ بدأت الحكومة التركية في توسيع علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع الاتحاد السوفيتي إذ استقبلت تركيا في تشرين الأول عام ١٩٦٥ وفداً اقتصادياً سوفيتياً، وتم اثناء المحادثات بين البلدين الاتفاق على قيام الاتحاد السوفيتي بمنح تركيا قرضاً بقيمة (٢٠٠) مليون دولار لتركيا

---

(١) طالب مشتاق، أوراق أيامي، ج٢، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٩، ص٥٨٩.

(٢) المصدر نفسه، ص٥٩٨.

(3) George Lenczowski, Soviet advances in the Middle East, Op.Cit., p.52.

(٤) أحمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، المصدر السابق، ص٣٢٦.

يسدد على مدى (١٥) عاماً بفائدة قدرها (٢,٥%) يسدد عن طريق تصدير تركيا للاتحاد السوفيتي المنتجات الزراعية مثل التبغ وزيت الزيتون والقطن، التي كانت تركيا تجد صعوبات كبيرة في ايجاد أسواق لها في الدول الغربية، وتمكن تركيا من الحصول على منتجات سوفيتية جديدة[١]. كما التزم الاتحاد السوفيتي بأقامة سبع مشاريع كبيرة في تركيا شملت اقامة مصفى لتكرير النفط في ازمير بطاقة (٣) ملايين طن سنوياً ومصنع لإنتاج الألمنيوم قرب سيدي شهر بطاقة (١٠٠) ألف طن سنوياً ومصنع لإنتاج الصودا الكاوية ومصنع لإنتاج الحديد والصلب في الأسكندرونة ومصنع لإنتاج حامض الكبريتيد ومصنع لإنتاج الزجاج وأخر لإنتاج حامض الاسيد[٢].

كما وقع البلدان على اتفاقية في ٢٤ تشرين الثاني عام ١٩٦٥ لاقامة سد على نهر (Arpaçay) التركي بمساعدة سوفيتية في التمويل والأنشاء[٣].

وفي عام ١٩٦٧ جرت مفاوضات بين وفد تجاري تركي زار موسكو في شباط من ذلك العام أنتهت بالتوقيع على اتفاقية للتبادل التجاري بين البلدين بما قيمته (٤٧) مليون دولار، تضمن قيام تركيا للمرة الأولى بتصدير السلع الى الاتحاد السوفيتي[٤].

شكلت اتفاقية ٢٥ آذار ١٩٦٧ بداية مرحلة جديدة في العلاقات الاقتصادية بين البلدين وسميت بأسم (اتفاقية بين حكومة الاتحاد السوفيتي وحكومة الجمهورية التركية على أرسال المعدات والمواد وتقديم الخدمات من الاتحاد السوفيتي الى تركيا لبناء عدد من المشاريع الصناعية وشروط دفع أثمانها)[٥] وقد تضمنت الاتفاقية التزام الاتحاد

---

(1) George Lenczowski, Soviet advances in the Middle East, Op.Cit., p.52.

(2) Walter Luaqueur, The Soviet Union and The Middle East, Op.Cit., p.26; George Lenczowski, Soviet advances in the Middle East, Op.Cit., p.52.

(3) Ibid, p.52.

(4) The Middle East Record 1967,Op.Cit., p.34.

(٥)بيوتر مويسيف، "الاتحاد السوفيتي – تركيا : نصف قرن من التعاون الاقتصادي"، المصدر السابق، ص٩٤.

السوفيتي على اقامة خمسة مشاريع في تركيا وتقديمه مساعدة اقتصادية لتركيا مقدارها (٣٥٠) مليون دولار[١].

كما نصت الاتفاقية على ايفاد الخبراء السوفيت الى تركيا لتركيب المعدات في المشاريع وعلى اعداد وتدريب المهندسين والفنين والعمال الأتراك في الاتحاد السوفيتي[٢]. خلال زيارة رئيس الوزراء التركي سليمان ديمرئل لموسكو في أيلول ١٩٦٧ تباحث مع المسؤولين السوفيت سبل تذليل المعوقات التي تعترض تنفيذ التزامات الاتحاد السوفيتي لأكمال المشاريع التي التزم بها عام ١٩٦٥، كما تم الاتفاق على برنامج محدد لأكمال ثلاثة من المشاريع السبعة التي التزم بها الاتحاد السوفيتي[٣]. وقد تم تنفيذ وانجاز المشاريع الخمسة خلال الفترة ١٩٧٢-١٩٧٥[٤].

ويبدو أن التطور والانفتاح التركي على الاتحاد السوفيتي في مجالات التعاون الاقتصادي قد جاء نتيجة للمناقشات التي قام بها أساتذة الجامعات والصحافة التركية حول التنمية الأقتصادية المتأثرة بالنموذج الغربي والتي أهدرت المصادر القومية في البلاد ومن ثم كانت السبب في تأخر تركيا، فضلاً عن قيام رجال الصحافة والكتاب اليسارين بوضع اللوم الرئيس لمشاكل تركيا الاقتصادية على الغرب[٥]. ولذا فقد طالبت هذه الجهات بعلاقات تقارب مع السوفيت في المجال الاقتصادي لضمان الحصول على المساعدات منهم للمشاريع الصناعية في تركيا[٦]، في الوقت الذي بدأت فيه المساعدات الاقتصادية الأمريكية بالتضاؤل الى الحد الذي وصلت فيه الى (٥٩) مليون دولار عام ١٩٦٨[٧].

---

(١) أحمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، المصدر السابق، ص٣٢٧.

(٢) بيوتر مويسييف، "الاتحاد السوفيتي – تركيا : نصف قرن من التعاون الاقتصادي"، المصدر السابق، ص٩٦.

(3) The Middle East Record 1967, Op.Cit., p.34.

(٤) أحمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، المصدر السابق، ص٣٢٧.

(5) Walter Luaqueur, The Soviet Union and The Middle East, Op.Cit., p.100.

(6) Kemal Karpat, "Turkish Soviet Relations", Op.Cit., p.98.

(7) Walter Luaqueur, The Soviet Union and The Middle East, Op.Cit., p.27.

واستطاعت تركيا أثناء زيارة الرئيس التركي جودت صوناي لموسكو في تشرين الثاني عام ١٩٦٩ من التوصل الى عقد اتفاقية مع الجانب السوفيتي بخصوص تنظيم النقل البري، إذ تم بموجبها السماح للشاحنات السوفيتية المتجهة الى الأقطار العربية باستخدام الأراضي والطرق التركية، في مقابل السماح للشاحنات التركية المتجهة للدول الاسكندنافية باستخدام الطرق السوفيتية[1]. كما وافق السوفيت على تقديم قرضاً بقيمة (١١٣٫٧) مليون دولار لتمويل اقامة مصنع في الاسكندرونة في أطار اتفاقية تم التوقيع عليها في ١٠ تشرين الأول ١٩٦٩ بين البلدين[2].

كما تمكنت تركيا من التوقيع على اتفاقية مع الاتحاد السوفيتي عام ١٩٧٢ لتوسيع مصنع الحديد والصلب في الاسكندرونة، تعهد فيها السوفيت بتقديم معونة مالية لتركيا بلغت قيمتها (٢٨٨٫٥) مليون دولار مع تقديم المساعدات والتجهيزات الفنية لهذا التوسع[3].

يوضح الجدول في أدناه قيمة التبادل التجاري لتركيا مع الاتحاد السوفيتي خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٣٩ وحتى عام ١٩٧٣.

---

(1) Kemal Karpat, "Turkish Soviet Relations", Op.Cit.,p.98.

(2) Ibid, p.98.

(3) أحمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، المصدر السابق، ص٣٢٧.

التبادل التجاري بملايين الدولارات

بين البلدين خلال ١٩٣٩-١٩٧٣[١]

السنة	التصدير	الاستيراد	الفائض+ العجز-
١٩٣٩	٢٫١	٤٫٤	٢٫٣-
١٩٤٨	٠٫١	٠٫٣	٠٫٢-
١٩٥٣	٠٫٨	٢٫٨	٢-
١٩٥٧	١١٫٣	١٣٫٨	٢٫٥-
١٩٦٦	٣٣	٢٢٫٥	١٠٫٥+
١٩٦٨	٣٧	٣٦٫٥	٠٫٥+
١٩٦٩	٦٩٫٥	٣٥٫٨	٣٣٫٩+
١٩٧٠	٧٥	٣٦٫١	٣٨٫٩+
١٩٧١	٩١٫٢	٤٤٫٨	٤٦٫٤+
١٩٧٢	١٤٧٫٧	٤٧٫٨	٩٩٫٩+
١٩٧٣	١٢٥٫٢	٥١٫٨	٧٣٫٤+

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة التبادل التجاري بين البلدين كانت أخذة في الأرتفاع وتوضحت بشكل بارز بعد منتصف الستينات. فإذا كان التبادل التجاري بين تركيا والاتحاد السوفيتي قد بلغ (١١٫٣) مليون دولار عام ١٩٥٧ فقد ارتفع عام ١٩٧٢ الى (١٩٥٫٥) مليون دولار عام ١٩٧٢.

كما اتسمت تشكيلة السلع المتبادلة بالتنوع، فقد اخذت تتدفق على تركيا من الاتحاد السوفيتي الأجهزة والمعدات الضرورية لنهوض الاقتصاد التركي. وهذا ما يتضح من الجدول في أعلاه حيث حركة التبادل السلعي بين البلدين إذ كان الميزان التجاري لغاية ١٩٥٧ لصالح الاتحاد السوفيتي، في حين تغير الحال ابتداءاً مع عام ١٩٦٦ حين مال الميزان التجاري بين البلدين لصالح تركيا.

[1] Turkey Almanac 1978, p.403

وهكذا فقد بدأت العلاقات الاقتصادية بين تركيا والاتحاد السوفيتي تأخذ أبعاداً كبيرة منذ لجوء تركيا الى الأنفتاح على الاتحاد السوفيتي في منتصف الستينات بعد الأزمة القبرصية الأولى عام ١٩٦٤، إذ توسعت عمليات التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي بين البلدين مع توافق الرغبة لدى البلدين في زيادة هذا النشاط.

واستكمالاً للتعاون الاقتصادي بين البلدين تم التوقيع في تموز عام ١٩٧٥ على اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني وتضمنت هذه الاتفاقية تعهد الاتحاد السوفيتي بزيادة الطاقة لمصنع التعدين من مليوني طن الى أربع ملايين طن من الفولاذ سنوياً وبناء محطتين للكهرباء في تركيا[1].

ولأجل تنظيم وزيادة التعاون بين البلدين في سبيل متابعة تنفيذ الاتفاقيات المعقودة بينهما شكلت اللجنة الحكومية السوفيتية – التركية الخاصة، التي عقدت أولى جلساتها في كانون الأول عام ١٩٧٦ فتولت هذه اللجنة توقيع اتفاقيات جديدة بين الطرفين تضمنت توسيع انتاج الصلب وبناء مصانع تكرير النفط على ساحل البحر الأسود وأقامة مصانع لإنتاج محولات الطاقة والتجهيز الكهربائي[2]، بلغت تكاليفها قرابة (٣٫٣) مليار دولار[3].

كما استطاعت تركيا، خلال زيارة وزير الخارجية التركي أحسان صبري جاغليانكل لموسكو في آذار ١٩٧٧، من الحصول على قرض سوفيتي بقيمة (١٫٢٣٠) مليار دولار[4].

وقد جاءت التوجهات التركية لتوسيع قاعدة التعاون الاقتصادي مع الاتحاد السوفيتي في الوقت الذي كان الاقتصاد التركي يعاني من مشاكل كبيرة نتيجة لقرار حظر الأسلحة الذي فرضته الولايات المتحدة لإرسال السلاح الى تركيا، حيث حفظت المساعدات الاقتصادية المقدمة من الأولى الى تركيا الى حد كبير. هذا فضلاً، عن تخصيص تركيا لجزء كبير من الأموال للأغراض العسكرية، الأمر الذي انعكس على ميزان المدفوعات

---

(١)بيوتر مويسيف، "الاتحاد السوفيتي – تركيا : نصف قرن من التعاون الاقتصادي"، المصدر السابق، ص٩٥؛ أحمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، المصدر السابق، ص٣٣٢.

(٢) المصدر نفسه، ص٢٣٢؛ بيوتر مويسيف، "الاتحاد السوفيتي – تركيا : نصف قرن من التعاون الاقتصادي"، المصدر السابق، ص٩٥.

(٣)أحمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، المصدر السابق، ص٣٣٢.

(٤)نبية الأصفهاني، "تركيا بين المطالب الوطنية والواقع الدولي"، المصدر السابق، ص١٠٤.

التركي الذي بدأ يعاني من الخلل في هذا المجال بدأ من عام ١٩٧٧ في الوقت الذي أمتنعت الدول الغربية ومؤسساتها المالية في أقراض تركيا لتمويل خطط التنمية.

وتجدر الأشارة هنا الى أن علاقات تركيا مع السوق الأوربية المشتركة كانت تتدهور منذ عام ١٩٧٤ نتيجة لموقف دول السوق من الغزو التركي لقبرص علم ١٩٧٤، فضلا عن فشل تركيا في الحصول على التسهيلات اللازمة لصادراتها الزراعية في دول السوق، إذ منحت الأخيرة دولا أخرى تسهيلات لمنتجاتها مما أدى الى قيام صعوبات كبيرة في ايجاد أسواق للمنتجات التركية في دول السوق.

وفي ظل حكومة اجويد الأخيرة عام ١٩٧٨ كان الاتجاه في التوسع لعلاقات التعاون الاقتصادي مع الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الاشتراكية عموما قد تبلور، وهو ما كانت ترى فيه الحكومة التركية سندأ لسياستها (الاستقلالية) وتخلصا من الضغوط الغربية في الوقت الذي وصلت فيه علاقات تركيا مع الغرب الى طريق مسدود نتيجة لرفض الدول والمؤسسات الغربية منح تركيا القروض والمساعدات الاقتصادية ما لم تلتزم تركيا بتوصيات منظمة التعاون الاقتصادي للتنمية التي ساندت مطالب صندوق النقد الدولي لتخفيض العملة التركية واتخاذ المزيد من إجراءات التقشف وانفتاح الاقتصاد التركي أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحديد النشاط لمشاريع الدولة. وكان الالتزام بها من جانب تركيا يعني مزيدا من تعزيز ربط اقتصاد تركيا بالاقتصاديات الغربية.

لهذا بدأت حكومة يولند اجويد في محاولاتها الرامية الى زيادة التعاون الاقتصادي والتجاري مع الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الاشتراكية. إذ أجرت مفاوضات مع الجانب البلغاري الذي زار تركيا في نيسان ١٩٧٨ وتم الاتفاق بين الجانبين على اقامة سد على نهر (تونا) التركي للاستفادة منه بصورة مشتركة، كما اتفق الجانبان على قيام تركيا باستيراد عدد من السلع من بلغاريا، عن طريق القرض الذي قدمته بلغاريا لها. كما تم الاتفاق على زيادة الطاقة الكهربائية المستوردة من بلغاريا وتوسيع شبكة خطوط نقل الكهرباء بين البلدين[١].

كما وقعت تركيا مع رومانيا، خلال زيارة رئيس الوزراء الروماني في أواخر نيسان ١٩٧٨ لتركيا، على بروتوكول للتعاون الاقتصادي والعلمي كما وافق الجانب

(١) السفارة العراقية (أنقرة)، التقرير السياسي السنوي لعام ١٩٧٨، المصدر السابق، ص٦٧.

الروماني على منح تركيا قرضاً بقيمة (١٠٠) مليون دولار لتغطية نفقات مشروع مصفى نفط الأناضول الوسطى ومشروع استثمار فوسفات (مازيداغ)[١].

استطاعت تركيا أثناء زيارة رئيس الوزراء بولند اجويد لبلغاريا في أيار ١٩٧٨، من التوصل مع الجانب البلغاري الى وضع صيغة متقدمة للتعاون الاقتصادي بين البلدين، إذ تم التوقيع على اتفاقية للتعاون الاقتصادي المشترك تضمنت اقامة عدد من المشاريع في تركيا وزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين الى اربعة أضعاف عما كانت عليه. كما تم الاتفاق على اقامة مشاريع مشتركة في عدد من البلدان العالم الثالث، فضلاً عن اتفاق الجانبين على تشكيل اللجان الاقتصادية المشتركة في ميادين التجارة والصناعة بين البلدين[٢].

كما تمخضت الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء التركي بولند اجويد الى رومانيا في تشرين الثاني ١٩٧٨ عن التوقيع على عدد من البروتوكولات للتعاون الاقتصادي والتكنلوجي وفي ميادين النقل والترانسيت، كما اتفق الجانبان على العمل المشترك لاقامة مشاريع في عدد من دول المشرق العربي ودول الجوار-الجغرافي وتطويرها مع هذه الدول[٣].

كما تمكنت تركيا، خلال زيارة بولند اجويد لموسكو في حزيران ١٩٧٨، من الحصول على موافقة الاتحاد السوفيتي على تزويد تركيا بالنفط بحجم (٣) ملايين طن ولمدة ثلاث سنوات يتم تسديد قيمته بالسلع والمنتجات الزراعية التركية[٤].

وخلال اجتماع اللجنة الاقتصادية المشتركة بين البلدين في تشرين الأول ١٩٧٨ تم التوقيع على بروتوكول اقتصادي تضمن توسيع وأنشاء مشاريع كبيرة في تركيا شملت اقامة محطة للطاقة في أورهانيلي وتوسيع مصنع سيدي شهر وتوسيع الانتاج لمصنع

---

(١) المصدر نفسه، ص٦٨.

(٢) المصدر نفسه، ص٦٧.

(٣) المصدر نفسه، ص٦٨.

(٤) المصدر نفسه، ص٦٦.

الاسكندرونة للصلب. كما تم الاتفاق على التعاون من قبل الجانب السوفيتي في مجال التنقيب عن النفط والغاز الطبيعي في تركيا(١).

هذا التوسع في العلاقات الاقتصادية والاستثمارات المشتركية بين تركيا والاتحاد السوفيتي يمكن أن ينظر أليه بوصفه نتيجة مباشرة لعدم ضمان استمرار المساعدات الاقتصادية لتركيا ونتيجة لقيام المشاكل بين تركيا والسوق الأوربية المشتركة إذ أصبحت تركيا بحلول عام ١٩٧٨ أكبر بلد مستلم للمساعدات السوفيتية بين دول العالم الثالث(٢). إذ بلغت قيمة هذه المساعدات ما يقرب من (٨) مليارات دولار خلال السنوات العشر السابقة(٣).

كما تم التوقيع على بروتوكول للتعاون الاقتصادي بين البلدين في ٥ حزيران ١٩٧٩، تضمن تعهد الاتحاد السوفيتي بإنشاء محطة للطاقة النووية في تركيا، وتوسيع مصفى النفط وتوسيع المصانع المنتجة للحديد والألمنيوم(٤). ومشاريع أخرى بلغت قيمتها (٤) مليارات دولار(٥).

أما عمليات التبادل التجاري فيلاحظ أن علاقات تركيا مع الاتحاد السوفيتي قد تطورت بسرعة في قيمتها بعد الحظر على تصدير السلاح منذ عام ١٩٧٥.

فمنذ تشكيل اللجنة الاقتصادية المشتركة بين البلدين في أواخر عام ١٩٧٦ توسعت عمليات التبادل التجاري بين البلدين. فبموجب المباحثات بين البلدين في تشرين الأول ١٩٧٨ تم التوصل الى عقد اتفاقية تجارية لزيادة حجم التبادل التجاري بينهما لمدة ثلاث

---

(١)المصدر نفسه، ص٦٦؛

Michael M. Boll, "Turkey's New National Security Concept: What it means for NATO," Op.Cit., p.622.

(٢)Ibid, p.623.

(٣)V. Shonia, "An Important Landmqrk is Soviet – Turkish Relations", Op.Cit., p.78.

(٤) ريتشارد ف، غريمت، الن ليبسون، "تركيا صعوبات وأفاق"، المصدر السابق، ص٦١-٦٢؛

Michael M. Boll, "Turkey's New National Security Concept: What it means for NATO," Op.Cit., p.623.

(٥) ديغو بازوغلو سيزر، "سياسات تركيا الأمنية"، المصدر السابق، ص٢١.

سنوات ترفع فيه المبادلات السلعية من ١٠٠% الى ١٥٠%[١]، وتعهد السوفيت بتوفير الأسواق للصادرات التركية من المنتجات الزراعية مثل التبغ والقطن[٢] فارتفعت قيمة التبادل التجاري الى (٢٠٠) مليون روبل عام ١٩٧٨ بعد أن كانت (٣٧) مليون روبل عام ١٩٧٧[٣].

كما تم التوقيع على بروتوكول تجاري بين البلدين في ٥ كانون الأول ١٩٧٩، تضمن زيادة حجم التبادل التجاري بـ (٤٠%) ليصل عام ١٩٨٠ الى (٦٠٠) مليون دولار[٤].

تجدر الملاحظة هنا الى أن حكومة بولند اجويد كانت قد نجحت في تطوير وتوسيع تعاونها الاقتصادي والتجاري مع الاتحاد السوفيتي ودول الكتلة الشرقية لتحسين أوضاعها الاقتصادية التي كانت تعاني من صعوبات اقتصادية كبيرة وعاجزة عن تمويل خططها الاقتصادية بعد رفض صندوق النقد الدولي منح تركيا القروض التي كانت بحاجة اليها.

كما اتفقت تركيا والاتحاد السوفيتي بموجب البروتوكول التجاري الموقع بينهما في آذار ١٩٨٠ على زيادة حجم التبادل السلعي وتوسيع قائمة البضائع المتبادلة[٥].

أن قيمة هذا الاتفاقيات المعقودة بين البلدين تجلت في مقادير التبادل التجاري، فإذا كان التبادل التجاري بين تركيا والاتحاد السوفيتي في عام ١٩٧٥ يقرب من (١٤٦)

---

(1) V. Shonia, "An Important Landmqrk is Soviet – Turkish Relations", Op.Cit., p.78.

(2) Michael M. Boll, "Turkey's New National Security Concept : What it means for NATO," Op.Cit., p.622;

دويغو بازوغلو سيزر، "سياسات تركيا الأمنية"، المصدر السابق، ص٢١.

(3) V. Shonia, "An Important Landmqrk is Soviet – Turkish Relations", Op.Cit., p.78.

(4) Middle East Contemporary Survey 1979-1980, Vol.4, 1981, p.816.

(٥) بيوتر مويسييف، "الاتحاد السوفيتي – تركيا : نصف قرن من التعاون الاقتصادي"، المصدر السابق، ص٩٥؛ أحمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، المصدر السابق، ص٩٦.

مليون دولار فقد ارتفعت في عام ١٩٧٩ الى قرابة (٣٨٥) مليون دولار[1]. كما اتسعت تشكيلة البضائع في التبادل التجاري، واستطاعت تركيا الحصول على الكثير من المواد والأجهزة الكهربائية التي كانت بحاجة أليها.

وتجدر الاشارة الى أنه منذ عام ١٩٧٤ كانت الصادرات الزراعية التركية قد انخفضت بشكل ملحوظ نتيجة لمنح دول السوق الأوربية دولاً أخرى أمتيازات لصادراتها الزراعية مما أدى الى عد استيعاب دول السوق الصادرات الزراعية التركية وكان على الأتراك البحث عن أسواق أخرى لتصريفها[2].

جدول يوضح

تجارة تركيا الخارجية مع الاتحاد السوفيتي (بملايين الدولارات)

١٩٧٥-١٩٨٠[3]

السنة	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٩	١٩٨٠
الاستيراد	٧٣ ٦٥٥	٨٨ ٩٥٦	٨١ ٩٦٩	١٩٢ ١١٠	٢١٨ ٩٥٠
التصدير	٧٢ ٦٤١	٨٠ ٩٩١	٨٠ ٦٠٤	١٩٣ ٥٠٠	٢٠٧ ١٢٤

يتضح من الجدول في أعلاه أن قيمة التبادل التجاري بين البلدين ارتفعت خلال هذه الفترة عما كانت عليه خلال الفترة ١٩٦٣-١٩٧٣. فعلى حين كانت قيمة الاستيرادات التركية من الاتحاد السوفيتي عام ١٩٧٣ قرابة (٥١,٨) مليون دولار نجدها قد ارتفعت

---

(1) Michael M. Boll, "Turkey's New National Security Concept: What it means for NATO, Op.Cit., p.622.

(2)Michael M. Boll, "Turkey between East and West : The ragional alternative", The World Today, Op.Cit., p.366;
The Economest, 20-1-1980, p.56.

(3) Ibid, p.366.

الى (٢١٨,٩٥٠) مليون دولار خلال عام ١٩٨٠. كما أن الميزان التجاري خلال هذه الفترة بين البلدين كان في حالة مساواة من خلال عملية التبادل التجاري بين البلدين.

أن ما يلاحظ على العلاقات الاقتصادية بين تركيا والاتحاد السوفيتي خلال هذه الفترة، أن المساعدات الاقتصادية التي كان يقدمها السوفيت لتركيا كانت غير مرتبطة بأية شروط سياسية محددة[1]، كما أن معظم عمليات التبادل التجاري والقروض التي كانت تحصل عليها تركيا يتم تسديدها عن طريق المقايضة بالسلع والمنتجات التركية، الأمر الذي وفر الكثير من الأموال في الوقت الذي كانت فيه تركيا تعاني من قلة رؤوس الأموال لديها.

بعد قيام الانقلاب العسكري في تركيا في ١٢ أيلول ١٩٨٠ أكد البلدان رغبتهما في تطوير علاقاتهما الاقتصادية. إذ تم اجتماع اللجنة التركية – السوفيتية المختلطة بالتعاون الاقتصادي، الذي عقد في موسكو في كانون الثاني عام ١٩٨١، بحث قضايا توسيع التعاون الاقتصادي والفني في قطاعات الطاقة وصناعة تكرير النفط، كما بحث الجانبان زيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين[٢].

وشهدت العلاقات الاقتصادية بين البلدين نقلة نوعية خلال زيارة وزير الخارجية التركي (ايلتر توركمن) الى موسكو في تشرين الثاني ١٩٨٢ فاتفق البلدان على أجراء عمليات الدفع بالعملة الصعبة بشأن عمليات التبادل التجاري بينهما وذلك بموجب البروتوكول التجاري الذي تم التوقيع عليه أثناء هذه الزيارة[٣]. كما تم التوقيع في عام ١٩٨٣ على اتفاقية تجارية لمدة ثلاث سنوات بين البلدين، تضمنت توسيع حجم التبادل التجاري بين البلدين[٤].

أن ازدياد التعاون الاقتصادي بين تركيا والاتحاد السوفيتي وتوجه تركيا لأدامة هذا التعاون أنما جاء بسبب الضغوط التي تعرضت أليها تركيا من جانب الدول الأوربية التي فرضت المزيد من الضغوط السياسية والاقتصادية إذ قامت هذه الدول بفرض قيود كبيرة

---

(1) Michael M. Boll, “Turkey between East and West: The ragional alternative”, Op.Cit., p.366.

(٢) بيوتر مويسييف، "الاتحاد السوفيتي – تركيا : نصف قرن من التعاون الاقتصادي"، المصدر السابق، ص٩٥.

(٣) أنباء موسكو، العدد (٢)، في ٩ كانون الثاني ١٩٨١.

(4) Vitali Alexandorv, “Soviet-Turkish Cooperation”, International Affairs, No.12, 1986, p.35.

أمام الصادرات التركية الى أسواق هذه الدول، فضلا عن قيام دول السوق الأوربية بتجميد قروضها المالية البالغة قرابة (٦٥٠) مليون دولار المقررة لتركيا بسبب مواقف هذه الدول تجاه الحكم العسكري التركي[١].

ومنذ عام ١٩٨٤ بدأ الجانبان التركي والسوفيتي في البحث في امكانية قيام الاتحاد السوفيتي بتزويد تركيا باحتياجاتها من الطاقة ونجحت تركيا في عقد اتفاقية مع الاتحاد السوفيتي في أيلول عام ١٩٨٤ تضمنت قيام الاتحاد السوفيتي بتزويد تركيا بالغاز الطبيعي لمدة ٢٥ عاما أبتدأ من عام ١٩٨٧ وبواقع (٧) ملايين طن سنويا[٢]. ويسدد قسم من قيمة الغاز المستورد بالعملة الصعبة والبضائع التركية، فضلا عن قيام الشركات التركية بأنجاز عقود عمل في الاتحاد السوفيتي[٣] وقد تم افتتاح الخط الذي نقل الغاز الطبيعي الى تركيا في ٢٤ حزيران ١٩٨٧[٤].

كما تم التوصل أثناء زيارة رئيس الوزراء السوفيتي (نيكولاي تيخونوف) في أواخر كانون الأول ١٩٨٤ الى توقيع عدد من الاتفاقيات للتعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين. إذ تم التوقيع على برنامج طويل المدى للتعاون الفني والاقتصادي بين البلدين لمدة ١٠ سنوات وتضمن البرنامج اشتراك الاتحاد السوفيتي تنفيذ عدد من المشاريع الصناعية في تركيا[٥]، كما تم التوقيع على اتفاقية للتبادل التجاري للسنوات ١٩٨٦-١٩٩٠ تضمنت زيادة استيرادات الاتحاد السوفيتي من القطن والتبغ والمنتجات الكيمياوية من تركيا في مقابل استيراد تركيا للنفط والمنتجات النفطية ومواد كهربائية من الاتحاد السوفيتي[٦].

---

(1) David Barchard, Turkey and the West, Op.Cit., p.66-67.

(2) V. Stepanov, "Prospects for Soviet-Turkish Cooperation", International Affairs, No.3, 1985, p.77.

(٣) أيليا ليونيدوف، "مجال التفاهم بين الاتحاد السوفيتي وتركيا"، ترجمة صلاح سليم علي، أوراق تركية معاصرة، العدد (٣)، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، ١٩٨٩، ص١٠.

(٤) صحيفة الثورة، بغداد في ٢٥ حزيران ١٩٨٧.

(٥) أيليا ليونيدوف، "مجال التفاهم بين الاتحاد السوفيتي وتركيا"، المصدر السابق، ص١٠-١١.

(6) V. Stepanov, "Prospects for Soviet-Turkish Cooperation", Op.Cit., p.77.

وقد علق رئيس الوزراء السوفيتي على هذه الاتفاقية بالقول : (يجب أن نستغل كل فرصة للتقدم حثيثا نحو توطيد علاقات حسن الجوار فيما بيننا وأن الوثائق التي وقعناها تمثل الأساس المتين الذي ستقام عليه صروح تعاوننا في المستقبل)، فيما أكد رئيس الوزراء التركي توركت أوزال : (أن هذه الوثائق ستجعل تركيا أقدر على تطوير علاقاتها مع جارها الاتحاد السوفيتي لا سيما بما يمتلكه هذا البلد من إمكانيات اقتصادية وأن علاقاتنا ستتخذ طورا جديدا من الديناميكية على أساس طويل الأمد ولمصلحة الطرفين)[1]في إطار تعزيز التعاون الاقتصادي بين الجانبين تم في أواخر تموز عام ١٩٨٦ التوقيع على اتفاقية للتعاون بين لجنة التعاون في الاتحاد السوفيتي ومنظمة التخطيط الحكومية التركية في إطار المساعي لاتخاذ الخطوات الضرورية لتنشيط افاق التطور في العلاقات الاقتصادية بين البلدين بصورة أكثر فاعلية. كما تم تشكيل مجلس العمل التركي – السوفيتي في تشرين الثاني ١٩٨٧ للأشراف على تنفيذ الاتفاقية التجارية لعام ١٩٨٤[2]. وتسهيلا لحركة التبادل التجاري بين البلدين تم في ٣١ آب ١٩٨٨ افتتاح بوابة (سارب) الحدودية بين البلدين لتأمين النقل البري بين البلدين وتسهيل عملية التصدير للبلدين كليهما[3].

كما قام الاتحاد السوفيتي بافتتاح مكتب (لمصرف الشؤون الاقتصادية الخارجية) السوفيتي في اسطنبول، وعرض الاتحاد السوفيتي على مصرف (أملاك) التركي فتح مكتب له في موسكو في تشرين الثاني عام ١٩٨٨ ووافق المصرف على فتح مكتب للمصرف هناك. وسبق لمصرفين تركيين أن قاما بفتح مكاتب لهما في الاتحاد السوفيتي[4].

كما تم التوقيع على بروتوكول تجاري في تشرين الأول ١٩٨٩ أثناء اجتماع اللجنة الاقتصادية المشتركة في موسكو، تعهدت تركيا بموجبه منح الاتحاد السوفيتي قرضا بقيمة

(1) New Times, February 1985.

(2) صحيفة أضواء الأنباء، أنقرة في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٨٧.

(3) صحيفة أضواء الأنباء، أنقرة في ٢ أيلول ١٩٨٨.

(4) صحيفة أضواء الأنباء، أنقرة في ٢ كانون الأول ١٩٨٨.

(٣٥٠) مليون دولار لتمويل اقامة مشروعات صناعية من قبل القطاع الخاص التركي في الاتحاد السوفيتي تتضمن أقامة مصانع للمواد الغذائية والجلود والسلع الاستهلاكية[1].

ولا شك أن سياسة البيروسترويكا التي اتبعها الاتحاد السوفيتي كان لها تأثير ايجابي في تطور العلاقات الاقتصادية والتبادل التجاري بين تركيا والاتحاد السوفيتي. إذ تم خلال ١٩٨٨-١٩٩٠ التوقيع على قرابة ١٥ بروتوكولا واتفاقا اقتصاديا، ووصلت قيمة التبادل التجاري عام ١٩٨٩ الى ما يقرب من (١,٣) مليار دولار[2].

---

(1) صحيفة أضواء الأنباء، أنقرة في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٨٩.

(2) Albert Chenishev, "Prestroika, Clansonost and Truco-Soviet Relations", Turkey Economy, No.5, 1990, p.6.

الجدول الآتي يوضح ميزان التجارة الخارجية التركية مع الاتحاد السوفيتي للفترة

١٩٨١-١٩٩٠ (بملايين الدولارات)[1]

السنة	التصدير	الاستيراد
١٩٨١	١٩٤	١٦٤
١٩٨٢	١٢٤	١٠٧
١٩٨٣	٨٨,٧	٢٣٧,٧
١٩٨٤	١٣٨,٥	٣١٣,١
١٩٨٥	١٩٠,١	٢٢٠,٧
١٩٨٦	١٤٠,٦	٣٥٢,٦
١٩٨٧	-	-
١٩٨٨	-	-
١٩٨٩	-	-
١٩٩٠	١,٢٤٧,٤	٥٣١,١

يتضح من الجدول في أعلاه أن حركة التبادل التجاري بين تركيا والاتحاد السوفيتي قد شهدت نقلة نوعية في اجتماعها بينالبلدين وملاحظ أن ميزان التجاري خلال السنوات الست الأولى كان في صالح الاتحاد السوفيتي، في حين تحول الى صالح تركيا في السنة الأخيرة.

[1] Economic Report 1987, pubication No : 39-14, union of the chamber of commerce, Industry Maritime Trade and Commonity Exchanges of Turkey, 1987, p.205;
David barchard, Turkey and the West, Op.Cit., p.166:
Turkey and World Foreign Trade, state Institute of Statistics Prime Ministry Republic of Turkey, Ankara, 1996, p.52-53.



الخاتمة

أن انهيار الدولة العثمانية والإمبراطورية الروسية بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى أوجدت حالة من التقارب بين الحركة الوطنية في تركيا بقيادة مصطفى كمال وقادة ثورة أكتوبر في روسيا.إذ أدت التطورات الداخلية التي شهدها البلدان و المخاطر الخارجية التي واجهاها إلى تقارب الطرفين و قيام العلاقات الدبلوماسية بينهما في حزيران ١٩٢٠ وعقدهما معاهدة موسكو في آذار ١٩٢١ و كان ذلك في مصلحة البلدين :

فقد كانت الحركة الوطنية في تركيا بحاجة إلى اعتراف دولي بها في مواجهة قوات الاحتلال للحلفاء ومساعدتها في تحرير تركيا من قوات الحلفاء والاحتلال اليوناني للأناضول.

أما روسيا فقد كانت مهتمة بإقامة العلاقات الدبلوماسية مع كل دول العالم, واهتمت بأقامة مثل هذه العلاقة مع تركيا نظرا لأهميتها الاستراتيجية وقربها الجغرافي من روسيا وسيطرتها على المضائق التي تشكل أهمية خاصة بالنسبة لها.

وقد تبع إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين تطور العلاقات بينهما إذ توصل الطرفان إلى عقد معاهدة الصداقة وعدم الاعتداء عام ١٩٢٥ التي رسخت اسس التعاون بينهما في المجالات السياسية إذ وقف السوفيت إلى جانب تركيا عند عرض قضية المضائق التركية في البسفور والدردنيل في مؤتمر مونترو عام ١٩٣٦ .

- بعد قيام الحرب العالمية الثانية بدا السوفيت في أواخر عام ١٩٤٣ بالضغط على الاتراك للدخول الى جانب قوات الحلفاء ضد قوى المحور الا ان تمسك القادة الاتراك بالحياد تجاه الحرب ادى الى رفض السوفيت تجديد معاهدة عام ١٩٢٥ في اوائل شباط ١٩٤٥ واتهام تركيا بخرقها معاهدة مونترو والعودة للمطالبة باسترجاع عدد من المقاطعات الشرقية في تركيا وعودتها الى الاتحاد السوفيتي فضلا عن مطالبته بالاشتراك في الدفاع عن المضائق التركية .ومع ازدياد الضغوط السوفيتية على تركيا اندفع الاتراك للتوجه نحو الغرب طلبا للمساعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية لمواجهة التهديدات السوفيتية والتي كان من نتائجها تلقي تركيا مساعدات امريكية مالية بموجب مشروع ترومان عام ١٩٤٧ لمواجهة التهديد السوفيتي الامر الذي اثار احتجاجات السوفيت ضد الخطوة التركية في هذا الصدد على اساس ان هذا المشروع موجه بالاساس ضد الاتحاد السوفيتي ويشكل تهديدا لأمنه القومي, مع استمرار تركيا في جهودها الرامية إلى الدخول

في حلف شمال الأطلسي ونجاح مسعاها عام ١٩٥٢ في الدخول إلى الحلف المذكور الذي آثار حفيظة الاتحاد السوفيتي لما تشكله الخطوة التركية هذه من تهديد جدي لأمنه القومي.

وجرت محاولة من قبل الاتحاد السوفيتي , بعد وفاة ستالين عام ١٩٥٣ لتطبيع علاقاته مع تركيا ألا أن الموقف السوفيتي هذا قوبل برفض من قبل القادة الأتراك وعدوه مناورة من قبل الاتحاد السوفيتي لعزل تركيا عن حلف شمال الأطلسي .

مع ازدياد الصراع بين المعسكرين السوفيتي والأمريكي بدأت تركيا بالعمل لخدمة المصالح الغربية في منطقة المشرق العربي ودول الجوار الجغرافي بالتمهيد لعقد حلف بغداد وقبولها لمشروع ايزنهاور لمحاصرة واحتواء الاتحاد السوفيتي، إذ كان الاتحاد السوفيتي يبدي أهتماماً واضحاً بالأوضاع في المنطقة، فهاجم سياسة تركيا في هذا المجال ومحاولاتها الهادفة الى جر عدد من الأقطار العربية للاشتراك في حلف بغداد عبر الضغوط السياسية والعسكرية التي مارستها ضد عدد من هذه الأقطار، إذ شن الاتحاد السوفيتي حملة كبيرة ضد الحلف ومشروع ايزنهاور بإرساله سلسلة من مذكرات الاحتجاج الى تركيا والولايات المتحدة، وموضحاً لدول المنطقة بأن الاتحاد السوفيتي لا يهدد استقلالها.

وعندما قام انقلاب أيار ١٩٦٠ في تركيا كانت التحليلات السوفيتية الأولى له تتوقع تحسن العلاقات مع تركيا بعد أنتهاء حكم الحزب الديمقراطي في تركيا الذي عده السوفيت السبب المباشر لحالة العداء بين البلدين. ألا أن هذا الموقف سرعان ما تبدل مع اتضاح موقف قادة الانقلاب ورفضهم لدعوة السوفيت لتحسين العلاقات بين البلدين بأتباع تركيا سياسة الحياد والانسحاب من حلف شمال الأطلسي وساد الفتور العلاقات بين البلدين، بعد قيام الأزمة القبرصية الأولى عام ١٩٦٤، نتيجة لوقوف الاتحاد السوفيتي الى جانب استقلال قبرص ووحدتها وأدانته للتهديدات التركية للتدخل في قبرص.

ألا أن موقف السوفيت من القضية القبرصية الذي شهد بعض التغيير مع أبعاد خروشوف عن السلطة في الاتحاد السوفيتي، ساعد على تقارب علاقات البلدين، بعد أن اعترف الاتحاد السوفيتي بأمكانية قيام نظام فيدرالي في الجزيرة واعترافه بوجوب أحترام الحقوق المشروعة للطائفتين في الجزيرة.

وقد تعززت العلاقات التركية – السوفيتية في الوقت الذي تدهورت علاقات تركيا مع حلفائها في حلف شمال الأطلسي نتيجة لعدم وقوف دول الحلف الى جانب تركيا أثناء الأزمة القبرصية. إذ طالبت الأحزاب المعارضة ووسائل الأعلام التركية بتحديد العلاقة

مع الولايات المتحدة وقيام الحكومة التركية بطلب بتعديل الاتفاقيات الثنائية التي وقعتها مع الولايات المتحدة منذ عام ١٩٥٤ بما يتلائم مع مصالح تركيا وأمنها القومي. الأمر الذي لقي الترحيب من قبل السوفيت الذين بذلوا جهودا كبيرة لتحسين علاقاتهم مع تركيا في أطار محاولاتهم الرامية لأضعاف أرتباطاتها مع القوى الغربية، عن طريق تعزيز علاقاتهم السياسية والاقتصادية مع تركيا.

ولكن التحسن الذي شهدته العلاقات بين البلدين، الذي توج بالتوقيع على وثيقة مبادئ حسن الجوار عام ١٩٧٢ سرعان ما تراجع مؤقتا مع قيام تركيا بغزو قبرص عسكريا عام ١٩٧٤، إذ وقف الاتحاد السوفيتي الى جانب عودة حكومة الرئيس مكاريوس وعارض الغزو التركي للجزيرة وأصر على أنسحاب القوات من الجزيرة وأعادة الحياة الدستورية للجزيرة.

وتتابعت الأحداث بسرعة بعد الغزو التركي لقبرص حيث فرض الكونغرس الأمريكي في مطلع شباط ١٩٧٥ حظرا على تصدير الأسلحة الى تركيا نتيجة تدخلها في قبرص، فأعلنت تركيا قرارها الخاص بغلق القواعد والمنشآت العسكرية الأمريكية في تركيا وإلغاء معاهدة الدفاع المشترك لعام ١٩٦٩ مع الولايات المتحدة، وعندئذ أعلن الاتحاد السوفيتي عن استعداده لتزويد تركيا بالأسلحة، ووسع علاقاته مع تركيا في المجالات السياسية والاقتصادية، وتمثلت في توقيع تركيا والاتحاد السوفيتي في حزيران ١٩٧٨ على (الوثيقة السياسية) وإسهام السوفيت في أقامة عدد من المشاريع الصناعية وتوسيع تجارته الخارجية معها.

لقد تأثرت العلاقات بين البلدين الى حد كبير بعد موافقة تركيا على أعادة فتح القواعد والمنشآت العسكرية الأمريكية في تركيا عام ١٩٧٨ وعقد اتفاقية التعاون الدفاعي مع الولايات المتحدة عام ١٩٨٠ الأمر الذي أثار شكوك الاتحاد السوفيتي في أمكانية مشاركة تركيا في خطط الولايات المتحدة للتدخل في دول المشرق العربي ودول الجوار الجغرافي في أعقاب التطورات التي شهدتها المنطقة، إذ حذر السوفيت القادة الأتراك من مخاطر هذا التورط وما يشكله من تهديد للاتحاد السوفيتي.

أن التغيرات الداخلية التي شهدها البلدان في منتصف الثمانينات وبخاصة الجانب السوفيتي فيما يخص سياسة التهدئة التي اتبعها في إطار السياسة الدولية أوجدت المناخ لمزيد من التقارب السياسي بين تركيا والاتحاد السوفيتي مقترنة بتوسيع العلاقات الاقتصادية بينهما.

وإذا كان من المتعارف عليه في مجال العلاقات الدولية أن الـــذي يحكــم علاقـــات الدول مع بعضها هي المصالح المتبادلة، فأن علاقات تركيا بالاتحاد السوفيتي لم تكن لتشذ عن هذه القاعدة.

فقد استفادت تركيا من علاقاتها مع الاتحاد السوفيتي اقتصاديا وسياسيا، إذ وجـــدت في الأسواق السوفيتية مجالا لتسويق منتجاتها في أوقات كانت تواجه فيه منتجاتها منافســة قوية في الأسواق الغربية في مقابل حصولها على ما كانت بحاجة أليــــه مــن المنتجــات السوفيتية.

وتطور الأمر فحصلت تركيا على تمويل من الاتحاد السوفيتي في أقامة عدد كبـــير من المشاريع الصناعية في تركيا وتقديم الاتحاد السوفيتي المساعدات الفنيـــة والقــروض التي مكنت تركيا من تطوير اقتصادها.

وفي المجال السياسي كسبت تركيا تأييد الاتحاد السوفيتي ضد محــــاولات اليونـــان لضم جزيرة قبرص أليها بتأكيده على وجوب احترام الحقوق المشروعة للطائفة التركيـــة في قبرص، في الوقت الذي تخلت فيه الدول الغربية عن دعـــم المطـــالب التركيـــة فـــي الجزيرة.

أما الاتحاد السوفيتي فقد أفاد من علاقته مع تركيا :

فوقوف تركيا ضد الولايات المتحدة وأغلاقها للقواعد الأمريكيـــة فـــي الأراضـــي التركية فقد أفاد السوفيت في أضعاف الخطط حلف شمال الأطلسي في الجبهـــة الجنوبيـــة الشرقية وشرق المتوسط الغربية من حدوده الجنوبية.

وقد أتضح من خلال البحث أن مسيرة العلاقات بين تركيا والاتحاد الســـوفيتي قـــد حكمته مسيرة التطورات السياسية في كلا البلدين، وأن السياق التاريخي لـــهذه العلاقـــات يشير الى تطور هذه العلاقات مع الانفتاح التركي على السوفيت نتيجة لخلافات تركيا مـــع الدول الغربية، فضلا عن رغبة الاتحاد السوفيتي المتزايدة لتطوير هذه العلاقات في إطـــار سعيه المستمر لتقليل التزامات تركيا تجاه تحالفها مع الغرب.

الملحق رقم (ا)

رسالة رئيس الوزراء السوفيتي الى رئيس الوزراء التركي عدنان مندريس في ١٠ أيلول ١٩٥٧[1]

ليس بمقدور الحكومة السوفيتية أن تخفي قلقها تجاه حكومة تركيا بشأن الموقف المتنامي في الوقت الحاضر في هذه المنطقة وبالدرجة الأساس ما يتعلق بسورية. إذ كما هو معلوم فأن سورية ومصر قد أعلنتا عن سياستهما الوطنية المستقلة، خضعتا لفترة طويلة من الزمن لضغط سياسي واقتصادي وعسكري من الخارج. وفي الاسابيع القليلة الماضية هذا الضغط على سورية شهد زيادة في درجة من الخطورة.

أن مهمة المبعوث الأمريكي (لوي هندرسون) التي جاءت مؤخراً الى بلدان الشرق الأوسط كانت مكرسة بشكل واضح لتحقيق رغبة مفادها تنظيم تدخل عسكري في الشؤون الداخلية لسورية من الخارج، وكما هو معلوم فأن مهمة هندرسون تتمثل في تنظيم مؤامرة ضد سورية وإيجاد طريقة لقلب نظام الحكومة الوطنية في سورية وتغير الموقف في ذلك البلد لصالح المخططات الإمبريالية وانسجاماً مع مصالح القوى الاستعمارية الكبرى.

ترغب دوائر معينة في الولايات المتحدة فوق كل هذا باستخدام مثل هذه البلدان في الشرق الأوسط مثل الأردن والعراق وربما غيرها كي تهاجم سورية، مع ذلك فان هذه الدوائر اضطرت للقبول لاحقيقة القائلة بأنه وبدون استثناء فأن شعوب البلدان العربية كافة لا تنمي أي عداء مع حلف بغداد العسكري وليس لديها رغبة في تأدية خدمة للمستعمرين كما تفعله عدد من حكومات هذه البلدان. والشعوب حتى في هذه البلدان كما هو واضح متعطشة للتحرر من الهيمنة الاستعمارية والدفاع وتقوية استقلالها وسيادتها.

في هذا المنظور حددت تركيا دوراً محدداً في عمليات الانفتاح العسكري ضد سورية، ونحن بالطبع لا نعتقد ذلك لكن المسألة تبدو خطيرة جداً عندما نشاهدها تجري مع توجهات حكومة تركيا بشأن المسألة ومشاركة بعض الاعتبارات المعينة. في الحقيقة أن هناك علامات تشير الى أن شخصيات قيادية في تركيا راغبة في الاستجابة الى مثل هذا النوع من الخطط الذي يشوش تفكيرنا ونحن لا نخفي بأننا نواجه مخاطر جسيمة عن طريق الأخبار حول تحشد القوات التركية قرب الحدود السورية ونقل الأسلحة الأمريكية الى الأقليم التركي للتهيؤ في مهاجمة سورية، والواقع يصعب فهم غرض هذه الجيوش وتحشدها عندما نجد حملة دعائية مليئة بالغزوات وتحديات ثم حبكت ضد بلد مجاور

---

[1] The Policy of the Soviet Union in the Arab World, Progress Publishers, Moscow, 1975, p. 59-60.

صغير أصبحت حدوده موطئ قدم لهذه الحشود العسكرية المتحركة. نحن واثقون بأن السيد رئيس الوزراء سيقف على أن الاتحاد السوفيتي في منظور كل هذه الأحداث بعيد عن مسألة اللامبالاة، ولو أخذنا بنظر الأعتبار قرب الشرق الأوسط من الحدود السوفيتية وعددنا مسألة السيادة السوفيتية ومصالحها فأن الاتحاد السوفيتي وبشكل طبيعي لا يستطيع تجاهل مثل هذه الأحداث وهو تحول قد يقود الى نزاع مسلح في هذه المنطقة، والأكثر خطورة تعرض السلام لهذه المنطقة.

تشعر الحكومة السوفيتية بأن واجب كل الدول المحبة للسلام هو أجهاض مثل هذه المخاطر المحدقة، لهذا فأن وبصورة ودية تجاه حكومة تركيا وبأسم عملية المحافظة على السلام في الشرق الأوسط والسلام في العالم أجمع فأن الحكومة السوفيتية لا تشارك في مسألة خطيرة جدا بنتائجها تتمثل بالغزو المسلح ضد سورية، والمساعدة على عملية أجهاض التطورات غير مقبولة في الشرق الأوسط وحل عرى أو تخفيف وطأة هذا النزاع المسلح في تلك المنطقة.

بعد كل هذا فليس الاتحاد السوفيتي وحده فحسب بل بلدان عديدة أخرى يقلقها هذا الموقف الخطير المتنامي تجاه سورية وعندما تصلنا الأخبار حول تحشد القوات التركية قرب الحدود السورية التركية تثار المسألة بشكل طبيعي لدينا حول ما إذا كان الأتراك يشعرون إذا ما بدأت القوات الأجنبية بالتحشد على حدودهم، ونحن واثقون تماما بأن تركيا قد تلحق ضررا كبيرا على نفسها إذا ما أنقادت أو وجهت من قبل المجلس لهذه الدوائر الأجنبية التي ليست راغبة على الأطلاق في المحافظة على السلام في الشرق الأوسط. وهذا يبدو فقط لصالحها مجردا من استغلال مناطق النفوذ والغنى في هذا الإقليم. ونحن واثقون إذا ما شن عمل عسكري ضد سورية وخرجت مسألة الحرب عن الزمام في منطقة الشرق الأوسط فأن تركيا بدون شك ستعاني نتيجة مشاركتها في مثل هذا العدوان وأن موقفها في المنطقة سيكون عرضة للتأرجح بصورة حتمية. ومن المستحيل عدم عد الظروف الجغرافية لمثل هذا النزاع لا يعني تركيا. ومن وجهة نظرنا فأن الحسابات قد تبدو في تحديد المخاطرة العسكرية ضد سورية بأنها حسابات لا خلو من الخطورة.

الملحق رقم (٢)

رسالة من ن. س. خروشوف رئيس وزراء جمهوريات الاتحاد السوفيتي الاشتراكية الى الجنرال جمال كورسيل رئيس وزراء تركيا[١]

٢٨ حزيران ١٩٦٠

سيادة رئيس الوزراء : بقناعة تامة فأنني وزملائي في الحكومة السوفيتية قد تعرفنا على آخر مستجدات العلاقات القائمة بيننا وبين تركيا وذلك من خلال حديث سفيرنا في انقره في ١٤ حزيران من هذا العام . بودي ان ابدي ملاحظة فوق كل هذا من ان اتفاقنا معكم على ان كل من تركيا والاتحاد السوفيتي لديهما الرغبة المشتركة في جعل علاقاتنا حسنة ونحن نلاحظ أيضا من جانبنا أننا نرحب بالحقيقة القائلة بأنكم لا تبدون أي اعتراض من حيث المبدأ حول التحول اللاحق في العلاقات السوفيتية_التركية والتي تسير نحو تعاون وثيق وبما ان أهدافكم واهدافنا سوف تلتقي في هذا التطور فان ذلك سيكون الهدف الذي يجب علينا القيام به بشان مصالح شعبينا وبالطبع نحن نعمل على حل العديد من المسائل العالقة في هذا الطريق والمسائل التي تتطلب تسوية . نحن نفهم اعتباراتكم بشان تعقد الموقف الذي أصبحت فيه تركيا بعد مرور عشر سنوات من سياسة المشاركة في الكتل العسكرية مع القوى الغربية وهذا حفز تركيا على أتخاذ خطوات قد تبدو متجانسة مع علاقات الجيرة الحسنة بين تركيا والاتحاد السوفيتي.

أنتم تدركون تماماً موقفنا تجاه التكتلات العسكرية وأيضاً وجهات نظرنا حول المشاركة فيها من جانب جيراننا وأنني لن أكون صريحاً أن لم أحدد هذا الآن أيضاً.

بالطبع سأقول هذا صراحة أنها قناعتنا الراسخة بأن معظم العلاقات الطيبة بين بلدينا الجارين ستنمو إذا خطت تركيا نحو طريق الحيادية. وهذا سيكون له فائدة للبلد. سوف تتلقى تركيا الفرصة في استغلال مواردها ليس لأغراض حربية بل لرفع مستوى اقتصادها الوطني ورفاهية شعبها. أن الانفقات العسكرية سيادة رئيس الوزراء هي الهاوية السحيقة وليس بقدور كل بلد تحمل عبء تلك النفقات وتطوير اقتصاده في نفس الوقت. أما بشأن تركيا فأنكم بالطبع تعرفون أكثر مني بأن تلك هي الحقيقة.

لقد عبرت لكم عن وجهة نظري الصريحة وهذا بالطبع ليس شرطاً لبدء عملية تحسن العلاقات بيننا.

---

(1) Ferenc Váil, The Turkish straits and NATO, Op. Cit. P. 12- 15

نحن نعتقد بأن ذلك سيمثل البداية نحو أية خطوة نخطوها في هذا الاتجاه ولغـــرض انجاز هذا الهدف علينا العمل على أيجاد أصدقاء حقيقيون مخلصون من الشعب الـــتركي والدولة التركية المستقلة. ونحن لا نسعى لألحاق الضرر بالعلاقـــا تـالتي تربـــط تركيــا بأمريكا أو أية قوة غربية أخرى. مثل هذه الرغبة هي مخالفة بالنسبة لنا. فضلا عن هـــذا نحن نتعطش لأمتلاك علاقات طيبة مع القوى الغربية وبضمنها الولايات المتحدة.

وإذا كنا عاجزين عن اقامة مثل هذه العلاقات مع بعض منها أو الى جـــانب ذلـــك عاجزين عن أيجاد علاقات طيبة دائمية فأن هذا ليس بخطئنا. نحن نتفق معكم علــــى أنـــه ليست هناك حاجة لتأجيل تحسين العلاقات السوفيتية – التركية حتى يتـــم حـــل المشـــاكل الرئيسة كافة التي تعترض سبيل هذه العلاقات وأنه من واجبنا على الأقل تحاشي مثل هـــذه الأفعال في المستقبل القريب والتي من شأنها الإساءة للعلاقات السوفيتية التركية وفي ظـــل الحكومة التركية السابقة التي جلبت العلاقات الـــــى حالـــة لا يمكـــن أن تلبـــي رغبـــات وطموحات كل من تركيا والاتحاد السوفيتي.

أعتقد أنه من الضروري سيادة رئيس الوزراء التركيز مرة أخرى علــــى تصريـــح الحكومة الجديدة لتركيا والتي تقصد بها أبقاء مبادئ السياسة المصاغة من قبـــل مؤســـس الجمهورية التركية والمقاتل من أجل استقلال تركيا كمال اتاتورك والذي من خلال اســـمه أرتبطت علاقات بلدينا الودية والأخوية والتي حظيت بالرضا في موسكو. نحـــــن نتذكـــر كلمات كمال اتاتورك بأن الصداقة السوفيتية – التركية قد استفادت فقط من السلام الدولـــي وأن تلك الصداقة ستعود بالنفع والفائدة بالمستقبل.

إذا كانت الحكومة التركية الجديدة تنوي بالفعل التمسك بسياسة اتاتورك فأنت ســترى بأن كل العلاقات السوفيتية – التركية تعود بالمستوى العالي من علاقات حســـن الجـــوار والصداقة الحقة بحيث تصبح كما كانت عليه في أيام المؤسس الكبير للاتحـــاد الســـوفيتي وصديق الشعوب الشرقية لينين وزعيم تركيا الجديدة اتاتورك.

رغبتكم في أن تركيا على الرغم من طبيعة الالتزامات والتحالفات القائمة يجـــب أن تنتهج سياسة مستقلة تلتقي مع تفهم الحكومة السوفيتية. نحن في الاتحاد الســـوفيتي نريـــد جميعا أن نرى البلدان المجاورة لنا تنعم بالازدهار وتنتهج سياسة خارجية مستقلة.

وحيث تحدونا الرغبة في تحسين العلاقات مع تركيا الجـــارة أوضحـــت الحكومـــة السوفيتية عبر التصريح المعلن في ٣٠ أيار ١٩٥٣ بـــأن سياســـة جمـــهريات الاتحـــاد السوفيتي الاشتراكية قائمة على مبادئ لينين في الاحـــترام المتبـــادل لوحـــدة الأراضـــي

والسيادة والاستقلال للدولة التركية، على مبادئ المساواة للشعوب الصغيرة والكبيرة، وعلى مبادئ التعايش السلمي والتعاون بين الدول ذات النظم الاجتماعية والاقتصادية المتباينة. والآن نحن ملتزمون بهذا الموقف ونعتقد بأنه ضروري ومفيد كي يؤكد ثانية.

تفترض الحكومة السوفيتية بأن تركيا، كدولة، بأمكانها الاستفادة من مثل هذه العلاقات مع جارتها الشمالية كما تطورت ونحن لسنوات عدة في ظل الحكومة التركية السابقة.

بغض النظر عن الماضي فقد حان الوقت الآن كي نبدأ بتسريع علاقاتنا وأبعادها عن شبح الإجحاف متعدد الأنواع والبدء بتحديد مثل هذه العلاقات خطوة أثر خطوة عبر الثقة القائمة في العلاقات بين بلدينا.

من الواضح تماما أن الشيء الرئيس الآن هو ليس البحث عن مسائل لا يتفق عليها فحسب بل على العكس واجبنا البحث عن نقاط تفاهم ووجهات نظر كي نتقدم الى الأمام وصولا الى تحقيق المصالحة.

تأمل الحكومة السوفيتية بأن الحكومة التي ترأسونها ستنظر نظرة إيجابية نحو الأعتبارات التي قدمناها في هذه الرسالة وهي اعتبارات تبدو لنا متطابقة مع تطلعاتكم بشأن العلاقات السوفيتية – التركية.

اسمحوا لي أن أعبر عن أملي المخلص بأن مشاركتكم المباشرة هي خطوة البداية نحو بناء صداقة قائمة وتعاون مشترك في العلاقات بين تركيا والاتحاد السوفيتي.

ن. خروشوف

الملحق رقم (٣)

رسالة من الجنرال جمال كورسيل رئيس وزراء تركيا الى ن. س خروشوف رئيس مجلس الوزراء في جمهوريات الاتحاد السوفيتي الاشتراكية[١]

في٨ تموز ١٩٦٠

سيادة رئيس الوزراء لقد درست برغبة صادقة وأهتمام كبير رسالتكم المؤرخة في ٢٨ حزيران ١٩٦٠ التي وصلتني السفير السوفيتي في أنقرة. أنني ألاحظ بقناعة الرغبة التي عكستموها في رسالتكم للوصول الى علاقات طيبة بين بلدينا وأنني أوكد بأخلاص أنني أشارك رغبتكم تلك بشكل كامل.

مع ذلك، وبحكم الرغبة بعدم ترك أي شك يتعلق بموقف الحكومة التركية بشأن نقاط معينة وردت في رسالتكم فأنني أود في هذا المجال أن أوقدم لسعادتكم توضيحات التالية. أود أن أضيف أن هذا التوضيح هو بشكل أو بأخر لا يقلل من التطلعات بشأن تحسين العلاقات بين بلدينا لكن البرهان على أن التزامات تركيا في ظل التحالفات الدفاعية واللتي ترتبط بها تركيا تركت لها مجالا واسعا في الوصول الى التطور المرغوب.

أن الحكومة التي أتزعمها تأسست نتيجة حركة الأصلاحات الوطنية التي بدأت في ٢٧ أيار من هذا العام. هذه الحركة أنسجاما مع البيان الأول لها لنم تخفق فب الاعلان عن وضوحها الصريح بأن تركيا ستبقى أمينة بالتزاماتها الدولية وبالتحديد لتلك الالتزامات التي نشأت من وجود تحالفاتها مثل الناتو والسنتو. هذه التحالفات تم التوقيع عليها أنسجاما مع قرارات ميثاق الأمم المتحدة، وهي تتبع أهداف دفاعية ونتيجة للحاجة القانونية والحقيقة الجلية التي لا تستطيع تركيا تجاهلها وألا فأنه سيلحق بها ضرر في أمنها واستقلالها.

سياسة التحالفات هذه التي أنتهجتها تركيا لم يكن لها ما يعارضها بخصوص علاقات حسن الجوار بين بلدينا. وكما أوضحت فأن التحالفات التي ترتبط بها تركيا هي ذات طبيعة دفاعية وهي ليست موجهة ضد أي بلد فقط موجهة ضد عدو كامن.

أسمحوا لي سيادة رئيس الوزراء أن أذكر فكرة خطرت ببالي عندما كنت أتصفح وأقرأ رسالتكم. أنني لا أعتقد بأن القناعة بسياسة محايدة يمكن أن تحرر الحكومة من النفقات العسكرية وأن كانت الحالة كذلك عندها فأن مثل هذه البلدان كالسويد وسويسرا

---

(1) Ferenc Váil, The Turkish straits and NATO, Op. Cit. P. 5-8

والهند بالنسبة لقضية كهذه لن يكون لها ميزانيات عسكرية على أي حال، هذه البلدان كما تعرفون سيادتكم بشكل أكيد تحافظ على وسائل معينة في الدفاع وهي تثقل كاهل ميزانتها أنها تفعل ذلك لسبب أنها تشعر بالحاجة الماسة على الرغم من أتباعها سياسات محايدة.

في الواقع فأن تمييع أو على الأقل خفض النقات العسكرية قد يكون ممكنا ليس من خلال الحيادية بل من خلال أقامة نظام عالمي لنزع التسلح مع فرض سيطرة فعالة والتي بدورها تؤمن أمن كل البلدان في العالم، سواء كانت بلدان كبيرة أم صغيرة ضد أي عدوان على أية دولة. وحتى يتم أيجاد مثل هذا النظام الدولي لنزع التسلح تسعى من خلاله تركيا لتكون بلدا راغبا في السلام كأي بلد آخر وليس بمقدور أية دولة الاعلان عن وسائل لتأمين أمنها. تركيا تدافع عن هذا الأهتمام القانوني وتبقى أمينة لسياستها في العضوية داخل نظم أمنية جماعية.

أنني سعيد لمعرفتي بأن أقامة نظام جديد في تركيا قد حضي باستقبال رائع في موسكو. أستطيع أن أوكد لكم بأنه في مجال العلاقات الدولية أيضا فأن حكومتي سوف تلتزم بمبادئ اتاتورك. دعوني أوكد في هذا المجال بأنه بعيدا عن كل التناقضات فأن أنتهاج تركيا لسياسة تعاونية متعددة الجوانب في اطار تأمين السلم والاستقلال للشعوب فأن هذه المبادئ هي على العكس تمثل الأساس المنطقي لهذه السياسة. وللتدليل على ذلك نجد الحقية ماثلة أمامنا حيث نجحت تركيا في الأعوام ١٩٣٤ و ١٩٣٧ في العمل وفقا لهذه المبادئ في خلق حلفي البلقان وسعد آباد والغرض منهما كان المحافظة على استقلال اعضاء هذين الحلفين والسلام في المنطقة.

أود التنويه وبرغبة صادقة سيادة رئيس الوزراء بأن الحكومة السوفيتية ترغب بتوكيد هذا التصريح الصادر في ٣٠ أيار ١٩٥٣ وأنني مثلك أعتقد تماما بأن التحسن الملحوظ في العلاقات بين بلدينا ممكن ضمن مفهوم المبادئ التي جاءت في هذا التصريحج وهي المبادئ التي لن ترفضها تركيا من جانبها.

ختاماً أود ثانية التعبير عن الأمل بأن الاعتبارات التي قدمتها أعلاه سوف تقنع سعادتكم بأنه لا يوجد شئ يعترض سبيل سياسة تركيا نحو تحسين العلاقات بين بلدينا. ويكفي بالنسبة لهذه السياسة أن تلتقي مع نفس الأرادة الحسنة لجارنا السوفيت. رسالة سعادتكم وبالتحديد القسم الخاص منها والذي يشير الى الحاجة في نبذ الخلافات جانبا وتوجيه جهودنا المشتركة نحو حل تلك المشاكل والتي تتفق مع وجهات نظرنا تعطينا الأمل بأن الرغبة المماثلة أيضا موجودةمن الجانب السوفيتي.

رجاءاً تقبلوا سيادة رئيس الوزراء هذا التعبير الحار عن أحترامنا العميق لسيادتكم.

جمال كورسيل

المصادر والمراجع

أولاً : الوثائق غير المنشورة :

وثائق السفارة العراقية (أنقرة) الى وزارة الخارجية المحفوظة بدار الكتب والوثائق ببغداد.

رقم الوثيقة	تاريخها
ت/١/٦٤٩	٢٤ تشرين الأول ١٩٤٦
ت/١/٦٠٥	٣٠ تشرين الأول ١٩٤٦
س/٣/١٢٠	٣١ كانون الأول ١٩٥١
س/٣/١٢٠	٦ حزيران ١٩٥١
س/٤/١٨٠	٦ تشرين الأول ١٩٥٢
س/٣/٣٠١	٣ تشرين الثاني ١٩٥٢
س/٤/١٦٨٧	٥ تشرين الثاني ١٩٥٢
ع/٥/٣٧	٧ شباط ١٩٥٥
ع/٥/٧٥	٢٨ شباط ١٩٥٥
س/٢/٥٦٦	٤ آذار ١٩٥٥
س/٢/٢١٦	١٣ حزيران ١٩٥٥
س/٢/٥١	١٨ تموز ١٩٥٥
٧/١/٦٨٤	١٨ تشرين الأول ١٩٥٥
ر/١/٣٢٨	١٢ كانون الأول ١٩٥٧

ـــــ تقرير السفارة العراقية (أنقرة) الى وزارة الخارجية، التقرير السياسي السنوي لعام ١٩٧٨، نيسان ١٩٧٩.

ـــــ التقرير الصحفي للسفارة العراقية (أنقرة) المرقم ص/١٩ في ٢٨ أيار ١٩٨٠.

ثانياً : الوثائق المنشورة :

١. باللغة الإنكليزية :

1. Document of International Affairs 1951, Oxford university Press, London, 1959.
2. Document of International Affairs 1959, Oxford university Press, London, 1963.
3. The Policy of the Soviet Union in the Arab World, A short Collection of Foreign Policy Documents, Progress Publishers, Moscow, 1975.

ثالثاً : الكتب العربية :

١. إبراهيم، فاروق توفيق، دور تركيا في الاستراتيجية الغربية وأثرها على المنطقة العربية، كلية الدفاع الوطني، جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا، بغداد، ١٩٨٦.

٢. أحمد، إبراهيم خليل وآخرون، تركيا المعاصرة، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٨٨.

٣. أحمد، فيروز وآخرون، تركيا بين الصفوة البيروقراطية والحكم العسكري، ط١، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٥.

٤. أحمد، فيروز، صنع تركيا الحديثة، ترجمة سلمان داؤد الواسطي وحمدي حميد الدوري، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٠.

٥. أحمدوف، أسكندر (أعداد)، الاتحاد السوفيتي والعالم العربي مجموعة من الوثائق السياسية، ترجمة خيري الضامن، دار التقدم، موسكو، ١٩٧٨.

٦. أوركونت، سيزائي، العلاقات العسكرية الأمريكية التركية، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، بغداد، ١٩٨٥.

٧. أيونيدس، ميشيل، فرق ..... تخسر ..... ثورة العرب ١٩٥٥–١٩٥٨، ترجمة خيري حماد، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٠.

٨. باول، كولن، موني، بيتر، من الحرب الباردة حتى الوفاق ١٩٤٥–١٩٨٥، ترجمة صادق إبراهيم عودة، دار الشرق للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٤.

٩. بتروفسكي، فلاديمير، "نظرية الأمن العام السوفيتية"، في : الأمن الدولي والسياسة العالمية، أكاديمية العلوم السوفيتية، موسكو، ١٩٨٨.

١٠. بوتسخفيريا،ب. م.، سياسة تركيا الخارجية بعد الحرب العالمية الثانية، موسكو، ١٩٧٦

١١. بيرج أوغلو، بيير، تركيا في أزمة من رأسمالية الدولة الى الأستعمار الجديد، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، بغداد، ١٩٨٣

١٢. بيفسنر، لوسيل دبليو، أزمة السياسة التركية، ترجمة حسن نعمة سعدون، ب ت، ١٩٨٦.

١٣. تشايلدرز، أرسكين، الطريق الى السويس، ترجمة خيري حماد، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٢.

١٤. الجمال، أحمد عبد القادر، من مشكلات الشرق الأوسط، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ١٩٥٥.

١٥. حافظ، حمدي، المشكلات العالمية المعاصرة، ط١، مكتبة الأنجلومصرية، القاهرة، ١٩٥٨.

١٦. حافظ، محمود، استراتيجية الغرب في الوطن العربي، المطبعة الفنية الحديثة، القاهرة، ١٩٦٧.

١٧. الحسني، عبد الرزاق، تاريخ الوزارات العراقية، جـ ٩-١٠، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٨٨.

١٨. حيدري، نبيل، تركيا دراسة في السياسة الخارجية منذ ١٩٤٥، ط١، دار صبرا للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٨٦.

١٩. الدجيلي، حسن (ترجمة)، ميثاق بغداد حقائق يبسطها مجلس العموم البريطاني، مطبعة الرابطة، بغداد، ١٩٥٦.

٢٠. دروزة، محمد عزة، تركيا الحديثة، مطبعة الكشاف، بيروت، ١٩٤٦.

٢١. الدسوقي، محمد كامل، الدولة العثمانية والمسألة الشرقية، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٦.

٢٢. دقاق، باسيل، تركيا بين جبارين، ط١، دار المكشوف، بيروت، ١٩٤٧.

٢٣. دوارة، فؤاد، سقوط حلف بغداد، ط١، دار القاهرة للطباعة، القاهرة، ١٩٥٨.

٢٤. رفعت، محمد، تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٩٥٩.

٢٥. رمضاني، روح الله، سياسة أيران الخارجية ١٩٤١-١٩٧٣، ترجمة علي حسين فياض وعبد المجيد حميد جودي، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٤.

٢٦. روبنس، فيليب، تركيا والشرق الأوسط، ترجمة ميخائيل نجم نوري، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، ليماسول، ١٩٩٣.

٢٧. روندو، بيير، مستقبل الشرق الأوسط، تعريب نجدة هاجر وسعيد الغز، منشورات المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٥٩.
٢٨. السبعاوي، عوني عبد الرحمن، العلاقات العراقية التركية ١٩٣٢-١٩٥٨، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل، ١٩٨٦.
٢٩. سعيد، عبد المنعم، العرب ودول الجوار الجغرافي، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٧.
٣٠. شريف، عزيز، من حلف بغداد الى تحرير القنال، مطبعة دار الجلاء، بيروت، ١٩٥٦.
٣١. عامر، إبراهيم، صراع الحيتان الكبيرة على الجزيرة الصغيرة فلسطين أخرى، دار العروة الوثقى للنشر، بيروت، ١٩٧٤.
٣٢. عبد الله، محمد إبراهيم، مشكلة قبرص، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٦.
٣٣. عبد الحميد، محمد كمال، الشرق الأوسط في الميزان الأستراتيجي، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، ١٩٧٢.
٣٤. العقاد، صلاح، المشرق العربي ١٩٤٥-١٩٥٨، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٦٧.
٣٥. فشر، هـ أ.، تاريخ أوربا في العصر الحديث١٧٨٩-١٩٥٠، ط٧ ، ترجمة أحمد نجيب هاشم، وديع الضبع، دار المعارف، القاهرة ،١٩٧٦.
٣٦. كيرك، جورج، الشرق الأوسط في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ج١، ترجمة سليم طه التكريتي ، منشورات دار واسط للدراسات والنشر والتوزيع، بغداد ١٩٩٠.
٣٧. لاكور، والتر، الاتحاد السوفيتي والشرق الأوسط، ط١، ترجمة مجموعة من الأساتذة الجامعيين، منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٥٩.
٣٨. لنشوفسكي، جورج، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، دار الكشاف، بغداد، ب ت.
٣٩. لويس، برنارد، الغرب والشرق الأوسط، ترجمة نبيل صبحي، بيروت، ١٩٦٥.

٤٠. ليلينتال، الفرد، هكذا يضيع الشرق الأوسط، ط١، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٥٧.
٤١. محمد، صباح محمود، وثائق السياسة الخارجية التركية، معهد الدراسات الأسيوية والأفريقية، بغداد، ١٩٨٤.
٤٢. محمود، توفيق حسن، الخلفيات التاريخية لمضائق تركيا عبر الاتفاقيات ١٧٧٤-١٩٧٤، كلية الآداب، جامعة صلاح الدين، ١٩٨٧.
٤٣. مديرية التوجيه والأذاعة العامة، حقائق في السياسة يبحثها مجلس النواب العراقي، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٥٥.
٤٤. المرسي، فؤاد، العلاقات المصرية - السوفيتية ١٩٤٣- ١٩٥٦، دار الطباعة الحديثة، القاهرة، ١٩٧٧.
٤٥. مشتاق، طالب، أوراق أيامي، ج٢، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٩.
٤٦. مصطفى، أحمد عبد الرحيم، الولايات المتحدة والمشرق العربي، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، ١٩٧٨.
٤٧. معوض، جلال عبد الله، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨.
٤٨. مويسييف، بيوتر، "الاتحاد السوفيتي - تركيا : نصف قرن من التعاون الاقتصادي"، في : بلدان الشرقين الأدنى والأوسط، أكاديمية العلوم السوفيتية، موسكو، ١٩٨٣.
٤٩. النبراوي، فتحية، قضايا العالم الإسلامي ومشكلاته السياسية في الماضي والحاضر، ط١، منشأة المعارف، السكندرية، ١٩٨٣.
٥٠. النجار،حسين فوزي، السياسة والستراتيجية في الشرق الأوسط، ج١، القاهرة، ١٩٥٣.
٥١. النعيمي، أحمد نوري، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، دار الحرية، بغداد، ١٩٧٥.
٥٢. النعيمي، أحمد نوري، تركيا وحلف شمال الأطلسي، المطبعة الوطنية، عمان، ١٩٨١.
٥٣. الونداوي، عبد المجيد، الحلف التركي الباكستاني والمشاريع الاستعمارية في الشرق الأوسط، ط١، مطبعة الرابطة، بغداد، ١٩٥٤.

٥٤. وورهاوس، ك. م، السياسة الخارجية البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية، ترجمة حسين القباني، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥.

رابعا : الدراسات والبحوث :

١. إبراهيم، محمد السعيد، "تركيا والأختيار الصعب بعد أحداث أيران"، السياسة الدولية، العدد (٥٦)، نيسان ١٩٧٩.

٢. أحمد ، نازلي معوض، "الصراع التركي اليوناني في الجزيرة القبرصية"، السياسة الدولية، العدد (٣٨)، تشرين الأول ١٩٧٤.

٣. أحمد ، نازلي معوض، "النظرة السوفيتية الجديدة للصراع والتوازن في العالم المعاصر"، السياسة الدولية، العدد (٩٤) تشرين الأول ١٩٨٨.

٤. الأصفهاني، نبية، "تركيا بين المطالب الوطنية والواقع الدولي"، السياسة الدولية، العدد (٥٢)، نيسان ١٩٧٨.

٥. الأفندي، نذيرة، "الطائفية وعدم الأنحياز في قبرص"، السياسة الدولية، العدد (٣٢)، نيسان ١٩٧٣.

٦. بدران، ودودة، "أزمة الخليج والنظام الدولي"، العلوم الاجتماعية، العددان (١-٢)، ١٩٩١.

٧. حسن، جرجيس، "تركيا في الاستراتيجية الأمريكية بعد سقوط الشاة"، السياسة الدولية، العدد (١٠٢)، ١٩٩٠.

٨. خضر، عادل محمد، الممرات التركية وتأثيرها في العلاقات التركية السوفيتية، معهد الدراسات الآسيوية والأفريقية، بغداد، ١٩٨٣.

٩. رأفت، وحيد، "الأستراتيجية السوفيتية في الشرق الأوسط"، السياسية الدولية، العدد (٣٧)، ١٩٧٤.

١٠. سعيد، محمد علي، خيارات السياسة الخارجية التركية، مركز البحوث والمعلومات، بغداد، ١٩٨٢.

١١. سيزر، دويغو بازوغلو، "سياسات تركيا الأمنية"، دراسات استراتيجية، العدد (١٣)، ١٩٨١.

١٢. شاكماك، سيم، "موقع تركيا في الحلف الأطلسي وأثر ذلك على علاقاتها مع الوطن العربي"، المستقبل العربي، العدد (٤٥)، ١٩٨٢.

١٣. الشقاقي، خليل، "أبعاد ومشكلات السياسة الأمنية التركية"، السياسة الدولية، العدد (٩٤) تشرين الأول ١٩٨٨.

١٤. عبد الله، ثناء فؤاد، "تركيا بين التصدع الداخلي وإستراتيجيات الأطلنطي"، السياسة الدولية، العدد (٦٣) كانون الثاني ١٩٨٣.

١٥. عثمان اوغلو، علي كارا، الأمن التركي والشرق الأوسط، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، بغداد، ١٩٨٣.

١٦. غريمت، ريتشارد ف.، ألن ليبسون، "تركيا صعوبات وأفاق"، دراسات استراتيجية، العدد (١٢) ١٩٨١.

١٧. فؤاد، حسن، "الأزمة الدستورية في تركيا"، السياسة الدولية، العدد (٢٥)، تموز ١٩٧١.

١٨. فيصل، غازي، "تركيا : بين الثوابت الجيوستراتيجية والمرونة الدبلوماسية"، الأمن القومي، العدد (١)، ١٩٨٦.

١٩. كارسمونغلو، علي آل، أمن تركيا والشرق الأوسط، مجلة فورن افيرز، ترجمة مركز البحوث والمعلومات، ١٩٨٤.

٢٠. ليونيدوف، أيليا، "مجال التفاهم بين الاتحاد السوفيتي وتركيا"، ترجمة صلاح سليم علي، أوراق تركية معاصرة، العدد (٣)، ١٩٨٩.

٢١. مانكو، اندرو، تركيا الحليف القلق، ترجمة صلاح سليم علي، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل ١٩٩٢.

٢٢. مراد، خليل علي، "الأزمة القبرصية الأولى وأنعكاساتها على علاقات تركيا مع الولايات المتحدة الأمريكية"، دراسات تركية، العدد (١)، ١٩٩١.

٢٣. مركز البحوث والمعلومات (أعداد)، تركيا الملف الأول، مركز البحوث والمعلومات، بغداد، ب ت.

٢٤. مركز البحوث والمعلومات (ترجمة)، تركيا عقدة المشاكل المعلقة، مجلة شؤون دولية، موسكو، ١٩٨٦.

٢٥. مركز البحوث والمعلومات (أعداد)، الاحتكاك اليوناني – التركي، سلسلة دراسات في الصراع، العدد (١٠٩)، ١٩٧٩.

٢٦. مركز البحوث والمعلومات، تركيا في ظل الجنرالات، مركز البحوث والمعلومات، بغداد، ١٩٨٥.

٢٧. المنوفي، كمال، "تطور العلاقات السوفيتية التركية"، السياسة الدولية، العـدد (٢٤)، ١٩٧١.
٢٨. النعيمي، أحمد نوري، "الموقف التركي من أزمة قـبرص بيـن ١٩٧٤-١٩٧٦"، العلوم السياسية والقانونية، العدد (٢)، ١٩٧٧.
٢٩. النعيمي، أحمد نوري، دور تركيا في تنفيذ ستراتيجية اسـتخدام قـوات الأنتشـار السريع الأمريكية في منطقة الخليج العربي خاصة، مركـز البحـوث والمعلومـات، بغداد، ١٩٨٤.
٣٠. يراسيموس، ستيفان، "تركيا : ثوابت الجغرافية السياسية والاستراتيجية الجديدة نحو الشرق"، المنار، العدد (١٣-١٤)، ١٩٨٦.

خامسا : الرسائل العلمية :

١. بهنان، حناعزو، التطورات السياسية في تركيا ١٩١٩-١٩٢٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٩.
٢. العبيدي، محسن حمزة حسن، التطورات السياسية الداخلية في تركيـا ١٩٤٥-١٩٦٠، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٨٩.

سادساً : المصادر الأجنبية :

(أ) الكتب باللغة الإنكليزية :

1. Ahmad, Feroz, The Turkish Experiment in Democracy 1950-1975, westview press, colorado, 1977.
2. Ataõv, Turkkaya, Turkish Foreign Policy 1939-1945, University of Ankara, Ankara, 1965.
3. Barchard, David, Turkey and the West, The Royal Institute of International Affairs, 1985.
4. Beloff, Max, The Foreign Policy of Soviet Russia 1929-1941, Vol.2, Oxford University Press, London, 1966.
5. Bullared, Reader, The Middle East : apolitical and economic Survey, Royal Institute of International Affairs, 1950.
6. Company, Richard, Turkey and United states : The Arms Embargo Period, Praeger publishers, New York, 1985
7. Campbell, John C., Defense of Middle East, Hurper and Brothers, New York, 1958
8. Campbell, John C., "Communist Strategies in the Medteranean", in : The Couduct of Soviet Foreign Policy , Aldine Publishing Company, New York, 1980.
9. Chatterji, Nikshoy C.; Muddle of Middle East, Vol.2, Abhinav Publication, New Delhi, 1973.
10. Crawshaw, Nancy, The Syprus Revolt, George Alen and Unwin, London, 1978.
11. Dahar, Sailendra N., International Relations and World Politics Since 1919-1965.
12. Dallen, David, Sovite Foreign Policy after Stalin, Methue and co. LTD, London, 1962.
13. Davison, Roderic H., Turkey short History, The Eothen Press Huntington, London, 1988.
14. Degras, Jane, soviet Document on Foreign Policy, Royal Institute of International Affairs, Lodon, 1968.
15. Denktash, R.R., The Cyprus Triagle, K.Rustum and Bor, London, 1982.
16. Gallman, Wademer. J, Iraq Under General Nuri, My Recollection of Nuri al Said 1954-1958, The Johon Hopkins Press, Baltimore, 1964.

17. Harris, George, Troubled allance : Turkish – American problems in Historical prerspective 1945-1971, (بالمايكروفيلم).
18. Humbaraci, Arslan, Middle East Indictment, The Complot Press, London, 1958.
19. Hurwitz, J.C., Diplomacy in the Near and Midlle East, Vol. 2, 1958.
20. Hurwitz, J.C., Middle East Dilema, Rossell, New York, 1973.
21. Irani, Robert G, "Changes in Soviet Policy Toward Iran", In Robert H. Donaldson, The Soviet Union in the Third World : Successes and Failures, Westview Press, London, 1981.
22. Karpat, Kemal, Turkey's Foreign Policy in Transition 1950-1974, EJ Brill, Leiden, 1975.
23. Karpat, Kemal, Turkey's Politics: The transition to amultiparty system, Press of Princeton, New Jersey, 1959.
24. Lenczowski, George, Soviet advances in the Middle East, American Enterprise Institute For Puplic Policy Research, Washington, 1972.
25. Lenczowski, George, The Middle East in the World Affairs, 2nd ed., Cornell University Press, London, 1956.
26. Lewis, Bernard, The Emergence of Modern Turkey, Royal Institute of International Affairs, London, 1968.
27. Lewis, Geoffery, Modern Turkey, Parger Publishers, New York, 1974.
28. Bary Rubin, The Great Powers in Middle East 1941-1947, Frank Cass and Company Limited, London, 1980.
29. Schlesinger, Arthur M., The Dynamics of World power : A documentary History of U.S Foreign Policy 1945-1973, vol.11, Chelse a House publishers, New York, 1973.
30. Seale, Patrick, The Struggle for Syria : A study Of post – War Arab politics, 1945-1958, Oxford University Press, London, 1966.
31. Spector, Ivar The Soviet Union and the Muslim World 1917-1958, University of Washington Press, Washington, 1967.
32. Stephens, Robert, Cyprus A place of Arms, Fredrick A. Praeger, New York, 1966.
33. Tamkoç, Metin, The worrior Diplomats, Guardians of the National Security and Modernization of Turkey, University of UTAH Press, Saltlake City, 1976.
34. Tillema, Herbert K., Appeal to Force, Jomas Y, Crowell company, New York, 1973.
35. Váli, Ferenc, Bridge across the Posporus, The Foreign policy of Turkey, The Johns Hopkins Press, London, 1971.

36. Váli, Ferenc, The Turkish straits and NATO, Hover Institution press, California, 1972.

(ب) باللغة التركية :

1. Bilge, Suat A., Oaylarla Turk Diş Politikasi 1919-1965, Seving Matbasasi, Ankara, 1969.
2. Gonlubol, Mehmed, Ve Ulman - Haluk, Ikinçi Dunya Savasidan Türki Diş Politkis", 1919-1965, Dişişleri Bakanligi Matbasi, 1969.
3. Ismail Soysal, Turkiye nin Diş Munasebetleriyle ilği, Baslica siyasi and andlusmalari, Türkie Tarih kurumn Basimevi, Ankara, 1965.

سابعا : الدراسات والبحوث :

1. Altuğ, Ylmaz, "Ataturk's Foreign Policy", Turkish Review Quarterly Digest, No.21, vol.4, 1990.
2. Altuğ, Ylmaz, "Turkish Involvement in some International Disputes", Bellten, Cilt il III, sa. 206, Nisan, 1989.
3. Alexandorv, Vitali, "Soviet-Turkish Cooperation", International Affairs, No.12, 1986.
4. Boll, Michael M., "Turkey's New National Consept : What it Means for NATO", Orbis, Vol. 23, No.3, 1979.
5. Boll, Michael M., "Turkey between East and West : The ragional alternative", The World Today, vol.35, No.9, 1979.
6. Chenishev, Albert, "Prestroika, Clansonost and Turco-Soviet Relations", Turkey Economy, No.5, 1990.
7. Clogg, Richard, "Greece and Syprus Crisis", The World Today, Vol.30, No.9, 1974.
8. Economic Report 1987, Publication No : 39-14, Union of the Chamber of Commerce, Industry Maritime Trade and Comonity Exchanges of Turkey, 1987.
9. Leonidove, I, Turkey : aweb of unsolved problem", International Affairs, No.5, 1985.
10. Lndington, Nichalos S., "Dateline Turkey: The Case of petience", Foreign Policy, No.5, 1983.

11. The Middle East Record 1967, vol.3, The Shiloah Center for Middle Eastren and African studies, TEL Aviv University, 1971.
12. The Middle East and North Africa 1979-1980, 2nd. (edit) , EuropaPublication Limited, London, 1980.
13. Norton, J D, "Turkey and Syprus Crisis", The World Today, Vol.30, No.9, 1974.
14. Shoniya, V, "An Important Landmark In Soviet-Turkish Relations", International Affairs, No.9, 1978.
15. Soysal, Ismail, "70 years of Turkish – Soviet political Relations, Turkish Review Quarterly Digest, No. 24, vol.5, Ankara, 1991.
16. Stepanove, V., "Prospects for Turkish – Soviet Cooperation", International Affairs, No.3, 1985.
17. Tormatay, Necip, "Turkey's Defence Strategy", Turkish Review Quarterly Digest, vol.4, No.19, 1990.
18. Turkey Almanac 1978, Turkish Daily News Publication, Ankara, 1978.
19. Turkey Almanac 1989, Turkish Daily News Publication, Ankara, 1989.
20. Turkey and World Foreign Trade, State Institute of Statistics Prime Ministry Republic of Turkey, Ankara, 1996.
21. White, Gillian M., "The Turkish Federated State of Syprus", The World Today, vol.37, No.4, 1981.

ثامناً : المجلات والصحف :

١. الأخبار (بغداد) ١٩٥٥.
٢. الشعب (بغداد) ١٩٥٥.
٣. گون ايدن (اسطنبول) ١٩٧٨.
٤. حريت (اسطنبول) ١٩٧٨.
٥. أضواء الأنباء (أنقرة) ١٩٨٧، ١٩٨٨، ١٩٨٩.
٦. السياسة الدولية (القاهرة) ، ١٩٧٥، ١٩٧٦، ١٩٧٧، ١٩٧٨.

٤٦٨
١٧٥
٠٩٢

deals with the crisis of Turkish – American relations and it's impact upon the Turkish – Soviet relations. The third theme includes the effect of internal changes inside Turkey and the Soviet Union upon the bilatral relations.

The fourth chapter specializes to study the development of economic relations between both countries throughout the period study.

Turkey has got use from its relations with the Soviet Union economically and politically since Turkey has got the sufficient money to establish a large number of economic projects from the Soviet Union as well as providing technical aids which have enabled Turkey to improve its economy.

Politically speaking, Turkey got use of Soviet Union's support against Greece attempts to join Cyprus island throughout Soviet insistance to respect the legitimate rights of the Turkish community in the island.

As for the Soviet Union, it has benefited from its relations with Turkey. The diffrnce of Turkey with the United States, closing the United States military bases and installations inside Turkey has been beneficial for the Soviets in weakening plans of the NATO in the eastern – southern front and the east Mediterranean near its southern borders.

It is clear throughout the study that the proceeding of the relations between Turkey and the Soviet Union has been judged by the proceeding of the political developments in both countries. Historic course for such relations might indicate its growth as well as the Turkish opening towards the Soviet due to the differences of Turkey with the western states. In addition to this, the increasing desire of the Soviet Union in developing these relations in the frame of its continued try to minimize Turkey's obligations towards its alliances with the west.

Abstract

The topics of Turkish – Soviet relations has greatly occupied the minds of those who have been interested in international relations in form by which other topics have never been tackled for a long period of time.

The topic Turkish – Soviet relations has got a significant importance due to the situation of both countries upon world level. Turkish – Soviet relations has witnessed during the second and third decades of the 20th century so much closeness in political and economic aspects which started since the establishment of diplomatic relations in 1920 and the conclusion of friendship and non-aggression treaty in 1925. But the development of relations between two countries has started to backward after the Second World War due to the Soviet refusal to renew the treaty of 1925, their demands to regain some eastern provinces from Turkey sharing to defend Turkish straits in return to renew that treaty.

The plan of the research has included an introduction, four chapters and a conclusion.

The introduction deals with a historical exposition for the growth of relations between two countries since the First World War and the establishment of diplomatic relations between two countries in 1920 and the conclusion of Friendship and Non-aggression Treaty in 1925 onwards to the development of connections after the end of the Second World War, finally the Soviet pressures and the threats by which Turkey has been facing.

The first chapter contains the impact of Turkey's location into the western alliances upon its relations with the Soviet Union. The first theme includes Soviet Union's attitude since the inclusion of Turkey in NATO. The second theme tackles the Soviet's attitude from the membership of Turkey in Baghdad Pact. The third theme contains Eizenhawer's project and its impact upon Turkish – Soviet relations.

The second chapter sheds light upon Turkish – Soviet relations 1960-1973. The first theme deals with relations between two countries after the coup of May 1960 in Turkey. The second theme speaks about the first crisis of Cyprus in 1964 with its reflection upon Turkish – Soviet relations. The third theme deals with the crisis of Turkish – western relations and its impact upon the relations between two countries.

The third chapter includes Turkish Soviet relations during the period 1974-1990. The first theme tackle Soviet Union attitudes from the Turkish invasion on Cyprus in 1974. The second theme